



البنك المركزي الموريتاني
BANQUE CENTRALE DE MAURITANIE

التقرير السنوي 2018



البنك المركزي الموريتاني
BANQUE CENTRALE DE MAURITANIE

تقرير السنة المالية 2018

مقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية
ورئيس الجمعية الوطنية من طرف
محافظ البنك المركزي الموريتاني

تطبيقا للمادة 110 من القانون رقم 034/2018 الصادر بتاريخ 08 أغسطس 2018 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، يقوم البنك المركزي الموريتاني بنشر التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2018.

ويحتوي الفصل الثالث من هذا التقرير على الحسابات السنوية للبنك المركزي الموريتاني، بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك، طبقا لمقتضيات المادة 109 من القانون المذكور أعلاه.

السيد الرئيس

شهدت سنة 2018 تباطؤا في وتيرة النمو العالمي إلى 3,6% مقابل انتعاش وصل إلى 3,8% سنة 2017، في سياق عالمي اتسم بتنامي الشكوك على خلفية النزاعات التجارية والجيوسياسية، وتشديد الشروط المالية، خاصة في الاقتصادات الناهضة، وتقلب أسعار المواد الأولية. وساهمت هذه العوامل غير المواتية في تباطؤ التبادلات التجارية العالمية؛ حيث لم تتجاوز نسبة 3% سنة 2018 مقابل 4,6% سنة 2017.

وارتفع معدل التضخم العالمي سنة 2018 إلى نسبة 3,7% مقابل 3,2% سنة 2017، بسبب عوامل مرتبطة بالعرض. وظلت الضغوط التضخمية معتدلة في اقتصادات البلدان المتقدمة؛ حيث وصلت إلى نسبة 2% سنة 2018 مقابل 1,7% سنة 2017. أما الاقتصادات الصاعدة فقد وصل معدل التضخم فيها إلى 4,9% سنة 2018 مقابل 3,4% سنة 2017.

فيما يتعلق بالسياسة النقدية قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات سعر الفائدة على مدى أربع مرات خلال سنة 2018، لتنتقل من 1,5% سنة 2017 إلى 2,5% نهاية سنة 2018؛ مما دفع بنوكا مركزية في البلدان الناهضة للاستجابة بزيادة معدلات الفائدة لديها لمواجهة التضخم والحد من انخفاض التدفقات الصافية للرساميل. من جهته رفع بنك إنجلترا معدل الفائدة من 0,5% سنة 2017 إلى 0,75% سنة 2018 بسبب الضغوط التضخمية. وفيما يتعلق بالبنك المركزي الأوروبي فقد حافظ عليها عند حاجز 0,0%، وذلك منذ مارس 2016، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الأوروبي. وأبقى بنك اليابان سعر الفائدة الرئيسي سلبيا دون تغيير؛ أي عند -0,1%، وذلك منذ سنة 2015.

وبخصوص أسواق العملات الدولية، فقد تميز التطور الحاصل على متوسط أسعار العملات الدولية الرئيسية سنة 2018 بارتفاع سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار، فيما انخفض بشكل طفيف متوسط سعر صرف الين مقابل الدولار. وفي المقابل سجل سعر صرف الدولار في نهاية السنة، ارتفاعا ملحوظا مقابل الجنيه الإسترليني بسبب الدينامية القوية للاقتصاد الأمريكي وتشديد السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي.

على المستوى الوطني، تميز تطور النشاط الاقتصادي بتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعا بالأداء الجيد للقطاعات غير الاستخراجية، لا سيما القطاع الثالثي والقطاع الأولي. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا وصل 3,6% سنة 2018 مقابل 3,1% سنة 2017. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية، وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6,3% مقابل 4,5% سنة 2017. ويعزى هذا الاتجاه أساسا إلى دينامية النشاط الزراعي (7,2%)، وزيادة النشاط على مستوى الصيد (12,7%)، وتحسن أنشطة النقل والاتصالات (19,4%). وفي المقابل، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي بنسبة 8,6%، بسبب انخفاض إنتاج خام الحديد وتوقف إنتاج النفط.

وبخصوص نسبة التضخم فقد وصلت، استنادا إلى المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، إلى 3,2% على أساس انزلاق سنوي و3,1% على أساس المتوسط السنوي، مقابل 1,2% و2,3% على التوالي سنة 2017. وتعزى هذه الزيادة، أساسا، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ولا سيما بند «الخبز والحبوب»، بالإضافة إلى الارتفاع المسجل في الطلب.

وبخصوص المجاميع النقدية، وصل نمو الكتلة النقدية عام 2018 نسبة 13,8% لتحافظ على نفس نسبة النمو مقارنة مع مستواها في العام 2017. لتصل بالقيمة إلى 71 مليار أوقية جديدة، ونتج هذا التطور في الكتلة النقدية عن زيادة صافي الموجودات الخارجية بنسبة 42,5% وزيادة القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 17,5% وصافي الإقراض للدولة بنسبة 3,3%.

وفيما يتعلق بتطور المبادلات الخارجية فقد تميزت بزيادة الواردات بنسبة 24,2%، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الواردات من المواد الغذائية والتجهيزات والمحروقات. أما بالنسبة للصادرات، فقد سجلت زيادة بنسبة 7,3%. ويرتبط هذا التطور أساسا بتحسين الأسعار الدولية للمنتجات المصدرة، وخاصة صادرات قطاع الصيد والشركة الوطنية للصناعة والمعادن (سنيم)، بالإضافة للأداء الجيد لصادرات الذهب. وفي هذا السياق، سجل ميزان المعاملات الجارية عجزا قدره 34,3 مليار أوقية جديدة؛ أي نسبة 13,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017. ويعزى هذا التغيير إلى تفاقم عجز الحساب التجاري بسبب ارتفاع الواردات والتراجع الكبير في صافي التحويلات، في حين سجل ميزان الخدمات وميزان الدخل زيادات طفيفة. وباستبعاد واردات الصناعات الاستخراجية، سجل عجز ميزان المعاملات الجارية بنسبة 11,4% سنة 2018 مقابل 7,4% سنة 2017.

بالنسبة لحساب رأس المال والعمليات المالية، فقد سجل صافي تدفقاته سنة 2018 رصيدا موجبا قدره 41,6 مليار أوقية مقابل 28,9 مليار أوقية سنة 2017، بسبب زيادة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي المعادن والغاز. وقد أدى تحسن حساب رأس المال والعمليات المالية إلى فائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وصل إلى 6,9 مليار أوقية سنة 2018 مقابل 1,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017. وهكذا وصل مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى 919 مليون دولار أمريكي سنة 2018 مقابل 849 مليون دولار أمريكي سنة 2017. وهكذا ظلت تغطية الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي للواردات من السلع والخدمات مستقرة عام 2018 عند مستوى 5 أشهر مقارنة بما كانت عليه سنة 2017.

وفيما يتعلق بمخزون الدين الخارجي العام، فقد وصل نهاية 2018 إلى 4059 مليون دولار، ما يمثل نسبة 79% من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلا تراجعا طفيفا بنسبة (0,23%) بالمقارنة مع مستواه سنة 2017. ويستحق دائنون متعدّدو الأطراف بنسبة 62% من رصيد الدين القائم، فيما تستحق أطراف ثنائية بنسبة 38% المتبقية. أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي فقد مثلت 16,9% من صادرات السلع والخدمات سنة 2018، مسجلة ارتفاعا طفيفا بالمقارنة بنسبة 14,7% التي سجلتها سنة 2017.

وفي مجال المالية العامة، تميزت العمليات المالية للدولة سنة 2018 بزيادة في الإيرادات الضريبية، رافقها تحكم في الإنفاق العام. وقد سجلت إيرادات الميزانية زيادة بلغت 15% مقارنة بما كانت عليه سنة 2017، لتستقر عند 56,7 مليار أوقية جديدة، مستفيدة بشكل أساسي من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 12,1%. وبلغ إجمالي الإنفاق 50,6 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 49,4 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة طفيفة وصلت إلى 2,5%. وهكذا سجل الرصيد الإجمالي فائضا وصل إلى 6,1 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز مالي وصل سنة 2017 إلى 0,1 مليار أوقية جديدة مثل 0,1% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة.

وعلى مستوى السياسة النقدية، تميزت سنة 2018 بخفض نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي لتصل إلى 6,5% بدلا من 9% التي كانت عليها منذ نوفمبر 2009. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك، بغية مواكبة الانتعاش الاقتصادي في سياق يتسم بنسبة تضخم معتدلة وانخفاض في مستوى السيولة لدى البنوك.

وتواصلت جهود تعزيز السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني سنة 2018، باعتماد نصوص تنظيمية مرتبطة بإطار ومساطر تعبئة القروض المصرفية المؤهلة لعمليات السياسة النقدية من خلال دمج الديون المصرفية الخاصة. وعلى المستوى التنظيمي، تم تعزيز النظام الحالي بإنشاء دليل للإجراءات وإعادة هيكلة هيئات صنع قرارات السياسة النقدية وإنشاء لجنة السوق النقدية.

وعلى مستوى الصرف اتسمت سنة 2018 بمواصلة سياسة تطوير وعصرنة سوق الصرف. وفي هذا الإطار تم اعتماد خطة عمل تسمح بتطوير أكبر لسير وشفافية هذا السوق، وظل سعر الصرف يعكس قانون السوق المتمثل في مقابلة العرض والطلب، مسهما بذلك في تحسين التنافسية الخارجية وتعزيز مستويات الاحتياطي من العملات الأجنبية.

وفيما يتعلق بتطوير وتحديث أنظمة ووسائل الدفع، تميزت سنة 2018 باكتمال ونجاح عملية الإصلاح النقدي وسحب الأوراق النقدية القديمة واستبدالها بأوراق نقدية جديدة مصنوعة كلياً من مادة البوليمير الأكثر أماناً وديمومة. وقد أدى ذلك إلى تخفيض تكاليف إدارة النقد بشكل كبير، علاوة على تبسيط العمليات التجارية، وتحسين نوعية الأوراق النقدية لمواجهة تزيف ومحاكاة العملة. وفيما يخص الجانب التشريعي تميزت سنة 2018 باعتماد قانون يتضمن نظاماً أساسياً جديداً للبنك المركزي الموريتاني، وقانون يتضمن تنظيم مؤسسات القرض، وآخر يتضمن إنشاء نظام وطني للدفع.

يعزز النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي الموريتاني استقلالية البنك من خلال تزويده بأدوات قانونية وتنظيمية جديدة تتيح له تحقيق مهامه طبقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها. ويتضمن النظام الأساسي الجديد أحكاماً جديدة تتعلق بإنشاء هيئة جماعية جديدة تتمتع بالأهلية القانونية للإشراف المصرفي على تسوية الصعوبات التي تواجه مؤسسات القرض، وكذا إنشاء لجنة للمطابقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

أما بخصوص القانون المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، فقد راجع الشروط المخولة لممارسة النشاط المصرفي، وذلك من خلال وضع قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بالنزاهة والملاءة. وتركزت أبرز قواعد هذا الإصلاح حول تنظيم الفاعلين الجدد والأنشطة الجديدة، وإدارة وتسيير المخاطر في مؤسسات القرض، ورصد واستباق ومعالجة مكامن ضعفها، وحماية مستهلكي الخدمات المالية. وبخصوص القانون المنشئ للنظام الوطني للدفع، فهو يهتم بالترتيبات التي يخضع لها النظام الوطني للدفع من حيث تطوير وتوسيع البنية التحتية للدفع بغية تحفيز الشمول المالي. كما يضع القانون الجديد مبادئ أساسية، من قبيل دور ومهام البنك المركزي الموريتاني وعدم امكانية مراجعة الأوامر وأتمته وتجريد السندات من طابعها المادي، بالإضافة لمركزة وتسجيل وتسليم السندات المالية.

وطبقاً لاستراتيجية البنك المركزي الرامية إلى إنشاء منصات تكنولوجية عصرية، أطلق البنك المركزي الموريتاني سنة 2018، بدعم من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي، مشروعاً طموحاً لدعم عصرنة البنية التحتية المالية (PAMIF). ويسعى المشروع الذي يدوم 36 شهراً إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: (1) إنشاء نظام وطني مندمج للدفع وفق المعايير الدولية؛ (2) عصرنة نظام المعلومات بالبنك المركزي الموريتاني؛ (3) إنشاء غرفة للسوق البيئي للمصارف وعمليات الصرف.

ومن حيث تعزيز الاستقرار المالي، اعتمد البنك المركزي الموريتاني، في مارس 2018، إطاراً تنظيمياً جديداً، يقضي بإنشاء تسهيلات لإعادة التمويل العاجلة للبنوك. كما شهدت سنة 2018 اعتماد إطار تنظيمي جديد بشأن تركبة الموارد الذاتية وترتيبات الملاءة المالية. وبموجب هذا الإطار تم رفع رأس مال البنوك إلى 1 مليار أوقية جديدة كحد أدنى لكل بنك، وهو ما من شأنه تعزيز البنية المالية للبنوك.

على صعيد آخر شهدت سنة 2018 إنشاء مكتب للمعلومات الائتمانية يستقبل كافة البيانات المتعلقة بالقروض ويعالجها ويجعلها متاحة ومتوفرة للمعنيين، وهو ما يمكن مؤسسات القرض من عرض خدمات تنافسية مختلفة لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالقروض.

وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام البنك المركزي، خلال سنة 2018، بعدة أنشطة لتحسيس مسيري البنوك حول تلك المخاطر، كما تم تنظيم عدة دورات تكوينية لصالح مفتشي البنك المركزي ومسؤولي المطابقة في البنوك؛ حيث تناولت هذه الدورات مختلف جوانب هذه القضايا.

على صعيد آخر اعتمد البنك المركزي نصوصاً تنظيمية لضبط نشاط مؤسسات تحويل الأموال. كما قام بمراجعة القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتنسجم أكثر مع المعايير الدولية.

وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، واصلت موريتانيا خلال سنة 2018 تقدمها في إصلاح وتبسيط إجراءات إنشاء المقاولات والشركات، والنفاذ إلى القروض، والتجارة العابرة للحدود، ودفع الضرائب، وتسجيل الممتلكات. وهو ما سمح بتصنيف موريتانيا في الرتبة 150 سنة 2018 بدل الرتبة 176 سنة 2015.

على صعيد آخر، يتواصل بنجاح باهر تنفيذ البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي في إطار التسهيل الائتمانية الممتدة، كما تدل مصادقة مجلس إدارة الصندوق على المراجعة الأولى والثانية على حسن تنفيذ هذا البرنامج خلال العام سنة 2018. وقد مكنت الإصلاحات المنفذة في إطار هذا البرنامج من تعزيز الصلابة الاقتصادية الكلية من خلال تحسين تسيير وسلامة المالية العامة، وعبر سياسة نقدية حذرة موجهة نحو استقرار الأسعار، بالإضافة إلى اعتماد سياسة مرنة للصرف. ومع ذلك لا يزال الاقتصاد الوطني يواجه تحديات سوسيو-اقتصادية هامة تشكل مصدر هشاشة يجب التغلب عليه للوصول إلى نمو اقتصادي شامل.

وسيتواصل تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، بغية وصول النمو إلى مستوى يسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، لا سيما فيما يخص خلق فرص العمل والحد من الفقر.

ورغبة في تحسين شروط تمويل الاقتصاد، وتوازيا مع تحقيق مهامه الرئيسية في المحافظة على استقرار الأسعار، سيواصل البنك المركزي العمل على تسريع إصلاحاته الهادفة إلى تطوير السوق المالي وتعزيز الشمول المالي. وفي هذا الصدد سيواصل البنك جهوده من أجل اعتماد إطار قانوني وتنظيمي أكثر ملاءمة مع الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي وتطوير المالية الرقمية.

انواكشوط 15 يونيو 2019

عبد العزيز الداهي

فهرس المواضيع

الفصل الأول : الظرفية الدولية

9	النمو الاقتصادي العالمي
10	التضخم
11	التجارة الدولية
12	سوق الأوراق المالية

الفصل الثاني : الوضعية الاقتصادية والمالية الوطنية

19	النشاط الاقتصادي
24	التضخم
26	القطاع الخارجي
34	الدين الخارجي
41	المالية العمومية
45	النقود
49	سوق الأوراق المالية
53	الرقابة المصرفية والمالية
61	إصلاحات البنك المركزي

الفصل الثالث : تحليل الحسابات المالية للبنك المركزي الموريتاني

69	تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم سنة 2018
73	حسابات الأداء
81	تقرير الموثق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني
87	الملحقات
102	الفهرس

الفصل الأول

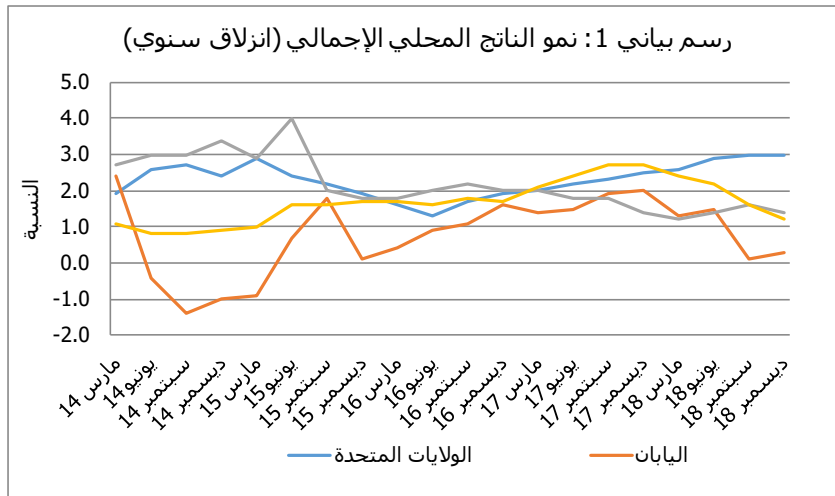
الظرفية الدولية

تطور النشاط الاقتصادي العالمي سنة 2018 ضمن سياق تطبعه التوترات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وإمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، وصعوبات تواجه صناعة السيارات في ألمانيا، وتأثير حركة «السترات الصفراء» في فرنسا. وهكذا عرف النمو الاقتصادي تباطؤا بسيطا؛ حيث وصل سنة 2018 إلى 3,6% مقابل 4% سنة 2017. كما تراجع نمو التجارة الدولية إلى 3% سنة 2018 مقابل 4,6% سنة 2017. وعرفت أسعار المواد الغذائية بدورها تراجعا طفيفا، فيما ارتفع متوسط سعر برميل النفط سنة 2018، رغم تراجعها في الربع الأخير من السنة.

I النمو الاقتصادي العالمي

بلغ متوسط النمو العالمي 3,6% سنة 2018، مقابل 3,8% سنة 2017. وفي البلدان المتقدمة تراجعت وتيرة النمو لتبلغ 2,2% مقابل 2,3% سنة 2017، وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي.

وفي الولايات المتحدة بلغت نسبة النمو 2,9% سنة 2018، رغم انخفاضها الطفيف في الربع الأخير من السنة، مقابل 2,2% سنة 2017. ويعزى هذا الارتفاع إلى التحفيز المالي وزيادة الإنتاج الصناعي الذي وصل 4,1% سنة 2018 مقابل 1,6% سنة 2017، وارتفاع الطلب الخاص مع زيادة الاستهلاك بنسبة 2,6% والاستثمار بنسبة 5,3%.



وفي المملكة المتحدة، عرف النشاط الاقتصادي سنة 2018 انكماشا حيث وصل نمو الناتج المحلي إجمالي إلى 1,4% مقابل 1,8% سنة 2017؛ حيث انعكس جزئيا عدم التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تراجع استثمارات المؤسسات بنسبة 1,4% خلال الربع الأخير من السنة. وهكذا شهد الإنتاج الصناعي تراجعا طفيفا ليستقر عند 0,9% مقابل 1,1% سنة 2017. ومع ذلك ظل الاقتصاد مدعوما بدنامية الاستهلاك، ولا سيما خلال الربع الأخير من السنة.

وعلى مستوى منطقة اليورو، انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1,8% مقابل 2,4% سنة 2017، وتم تسجيل أكبر تراجع خلال الربعين الأخيرين من السنة. ويعزى هذا التطور إلى عوامل منها ضعف النمو خاصة في ألمانيا بسبب تطبيق نظم بيئية جديدة تخص صناعة السيارات، وكذلك بسبب الاحتجاجات الاجتماعية التي قام بها أصحاب السترات الصفراء في فرنسا، كما أن زيادة فاتورة الطاقة كانت لها انعكاساتها السلبية على نمو المنطقة.

وفي فرنسا انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير سنة 2018؛ حيث لم يتجاوز 1,5% مقابل 2,2% سنة 2017، بسبب تراجع الاستثمار وضعف نمو الاستهلاك. وقد شهد الفصل الأول من السنة تراجعا كبيرا للنمو حيث وصل 0,2% مقابل 0,7% سنة 2017. وابتداءً من الفصل الثاني تحسن النمو ليستقر متوسطه الفصلي عند 0,3% رغم الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا اعتبارا من شهر نوفمبر.

وفي ألمانيا تراجع النمو إلى 1,5% سنة 2018 مقابل 2,5% سنة 2017، بسبب تطبيق معايير جديدة للحد من الانبعاثات الحرارية، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي إلى 1,6% و1,1% في الربعين الأخيرين من السنة على التوالي ليصل معدل النمو نهاية العام إلى 1,2% مقابل 2,9% لنفس الفترة من سنة 2017.

وفي الصين، ورغم ما شهده الاقتصاد من إنكماش بسبب ضعف الطلب الداخلي والحرب التجارية مع الولايات المتحدة، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,8% سنة 2018 مقابل 6,6% سنة 2017.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفع بشكل طفيف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 2% عام 2018 مقابل 1,8% عام 2017، ويعزى ذلك أساسا لتحسن أسعار البترول وإلى الإصلاحات الهيكلية التي عرفتتها بعض بلدان المنطقة.

وبخصوص بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ارتفع النمو الناتج المحلي الحقيقي للمرة الثانية على التوالي ليصل إلى 3,1% مقابل 2,7% سنة 2017، بفضل انعكاسات إيجابيه لعوامل خارجية خاصة تحسن أسعار المواد الأولية، فضلا عن تحسن السلامة المالية العامة للاقتصادات الثلاث الأبرز في المنطقة، وهي نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا.

II التضخم

في سنة 2018 ظلت الضغوط التضخمية معتدلة في اقتصادات الدول المتقدمة؛ حيث وصل معدل التضخم إلى 2% مقابل 1,7% سنة 2017، بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية، وباستبعاد المواد الغذائية والطاقة، نجد أن معدل التضخم الأساسي جاء دون المستوى المستهدف لدى البنوك المركزية.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة، بلغ التضخم نسبة 4,8% سنة 2018 مقابل 4,3% سنة 2017، وعلى الرغم من التأثير الإيجابي

لتراجع أسعار المواد الأولية على التضخم تم تعويض هذا الأثر سلبا بانخفاض قيمة سعر الصرف في بعض بلدان المنطقة.

وفي الولايات المتحدة، ظل التضخم معتدلا عند نسبة 2,4% سنة 2018 مقابل 2,1% سنة 2017، رغم التراجع الذي عرفته الأسعار طيلة النصف الأخير من السنة.

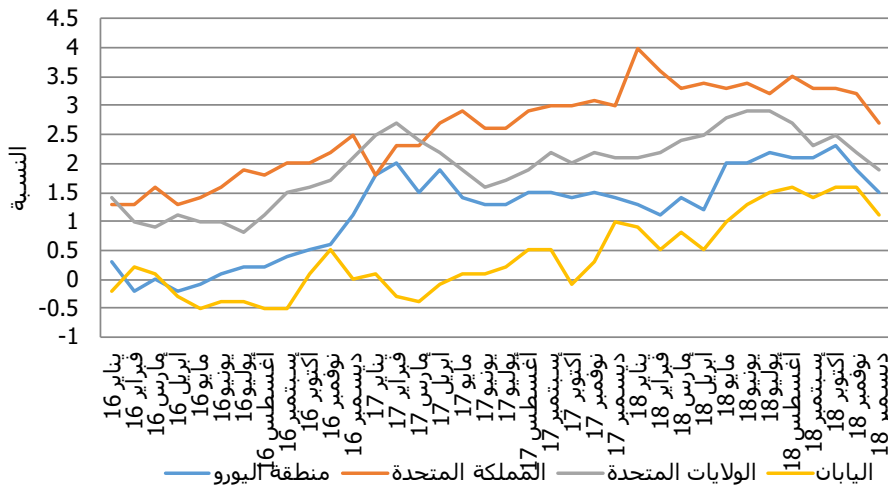
وفي منطقة اليورو، استقر مستوى التضخم عند 1,8% مقابل 1,5% سنة 2017، بسبب ارتفاع فاتورة الطاقة.

وفي المملكة المتحدة سجلت الأسعار ارتفاعا طفيفا؛ حيث انتقلت من 2,1% سنة 2017 إلى 2,4% سنة 2018، رغم الاتجاه التراجعي للانخفاض خلال الربعين الأخيرين من السنة.

وبالنسبة لفرنسا وصلت النسبة إلى 1,9% سنة 2018 مقابل 1% طيلة السنة السابقة. وفي ألمانيا استقرت عند 1,7% سنة 2018 مقابل 1,5% سنة 2017.

وفي الصين، ارتفعت نسبة التضخم من 1,6% سنة 2017 إلى 12% سنة 2018.

رسم بياني 2: التضخم



المصدر: رويترز

III التجارة الدولية

شهدت سنة 2018 تباطؤاً في حجم التبادلات التجارية العالمية بنسبة 3% مقابل 4,6% سنة 2017، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وتنامي الشكوك حول الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرض رسوم جمركية جديدة.

وفي اقتصادات البلدان النامية انخفض حجم الصادرات بنسبة 2,1% سنة 2018 مقابل 3,6% سنة 2017، كما انخفضت الصادرات بنسبة 3,3% سنة 2018 مقابل 2,5% سنة 2017. وفيما يتعلق بالاقتصادات البلدان النامية، فقد عرفت صادراتها انخفاضا كبيرا وصل إلى 3,5% سنة 2018، مقابل 5,6% سنة 2017، فيما ارتفعت الواردات بنسبة 4,1% مقابل 6,8% سنة 2017.

ومن حيث القيمة سجلت الصادرات العالمية زيادة وصلت إلى 10% سنة 2017 لتستقر عند 19.475 مليار دولار أمريكي، فيما وصلت قيمة الواردات إلى 19.867 مليار دولار أمريكي؛ أي بزيادة 10% بالمقارنة بها سنة 2017.

في الولايات المتحدة، بلغ إجمالي صادرات السلع 1664 مليار دولار أمريكي؛ أي بزيادة 8% مقارنة بسنة 2017، وهو ما جعل من الولايات المتحدة ثاني اقتصاد عالمي من حيث التصدير، مسيطرة بذلك على 8,5% من إجمالي الصادرات العالمية. إلى ذلك تحتل الولايات المتحدة صدارة ترتيب الاقتصادات العالمية من حيث الواردات، وسيطرت على نسبة 13,2% من سوق الواردات العالمية، وصلت حصتها من سوق الواردات إلى 2.614 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعا وصل إلى 9% بالمقارنة بالسنة السابقة. وفيما يخص الاقتصاد الياباني نمت صادرات السلع بنسبة 6% والواردات بنسبة 11% مقارنة بالسنة السابقة، لتستقر على التوالي عند قيم 738 مليار دولار أمريكي و749 مليار دولار أمريكي، وهو ما جعل اليابان تحافظ على المركز الرابع عالميا من حيث الاستيراد والتصدير.

وفي المنطقة الأوروبية سجلت صادرات السلع زيادة بلغت 1,6% سنة 2018 مقابل زيادة بلغت 3,7% سنة 2017، وبقي ارتفاع حجم الواردات عند نسبة 1,1% سنة 2018 مقابل 2,9% سنة 2017. وبخصوص ترتيب الدول من حيث التصدير، احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة عالميا بحصة 8% من السوق العالمي، وتأتي فرنسا في المرتبة السابعة بحصة 3%، تتبعها بريطانيا في المرتبة العاشرة بحصة 2,5%. أما من حيث الواردات، فتحتل ألمانيا المرتبة الثالثة بحصة 6,5% من السوق العالمي، وتأتي فرنسا في المرتبة السادسة بحصة 3,4%، فيما ظلت بريطانيا في المرتبة الخامسة بحصة 3,4%.

وفي منطقة إفريقيا والشرق الأدنى ومجموعة الدول غير المنتمية، بلغت نسبة نمو صادرات السلع 2,7% سنة 2018 مقابل 1,6% سنة 2017. وعكسا لذلك لم تبلغ نسبة زيادة واردات السلع سوى 0,5% سنة 2018 مقابل 2,5% سنة 2017. وعلى مستوى منطقة آسيا، نمت صادرات السلع وواراداتها على التوالي بنسب 3,8% و5% سنة 2018 مقابل نسب 6,8% و8,3% على التوالي سنة 2017.

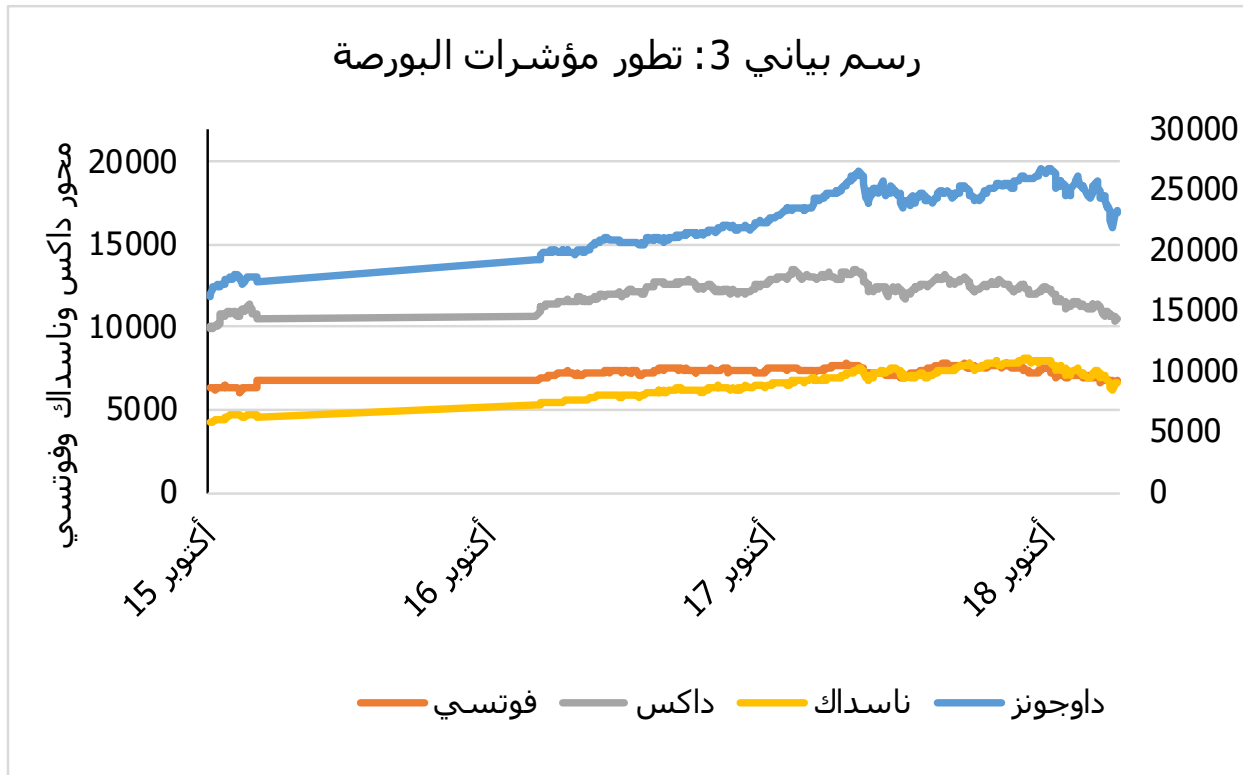
وبخصوص الاقتصاد الصيني، بلغت قيمة صادرات السلع 2.478 مليار دولار محققة زيادة 10% مقارنة مع عام 2017، وارتفعت الواردات من السلع بنسبة 16% لتستقر عند قيمة 2.136 مليار دولار أمريكي. وبذلك احتلت الصين صدارة الدول المصدرة، والمرتبة الثانية من حيث الاستيراد.

وفيما يخص صادرات لخدمات لسنة 2018 فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 8% مقارنة بسنة 2017 لتستقر عند قيمة 5800 مليار دولار أمريكي، فيما ارتفعت الواردات من الخدمات بنسبة 7% لتستقر عند قيمة 5510 مليار دولار أمريكي. وحسب ترتيب الاقتصادات من حيث تصدير الخدمات لسنة 2018، احتلت الولايات المتحدة الصدارة بمبلغ 808 مليار دولار أمريكي متبوعة بالمملكة المتحدة بمبلغ 381 مليار دولار أمريكي ثم ألمانيا بمبلغ 337 مليار دولار أمريكي ثم فرنسا فالصين على التوالي بـ 287 و265 مليار دولار أمريكي. وبشأن الواردات من الخدمات احتلت الولايات المتحدة الصدارة بمبلغ 536 مليار دولار أمريكي، متبوعة بالصين بمبلغ 521 مليار دولار أمريكي، ثم ألمانيا بمبلغ 364 مليار دولار أمريكي، ثم فرنسا بمبلغ 255 مليار دولار، وهولندا بمبلغ 230 مليار دولار أمريكي.

IV أسواق الأوراق المالية

1-VI تطور أبرز أسواق الأوراق المالية

انخفضت قيمة أبرز مؤشرات الأسواق المالية سنة 2018 رغم الانطلاقة الواعدة مع بداية العام. وحصل هذا التطور في سياق يطبعه تراجع الاقتصاد العالمي وتشديد القيود المالية وتنامي الشكوك حول التباين التجاري بين الصين والولايات المتحدة، علاوة على مآلات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وكانت سنة صعبة على الأسواق الآسيوية؛ حيث هبط مؤشر بورصة شنغهاي بنسبة 24% وبورصة شينزين بنسبة 33%، فيما انخفض مؤشر هونغ كونغ وسيول على التوالي بنسب 13% و17%. كما انخفض مؤشر داو جونز ومؤشر نازداك على التوالي بنسب 5,6% و4,1%. وفي أوروبا خسر مؤشر كاك40 أكثر من 10%، في حين تراجع فوتسي بـ 12,5% وداكس بـ 18%.

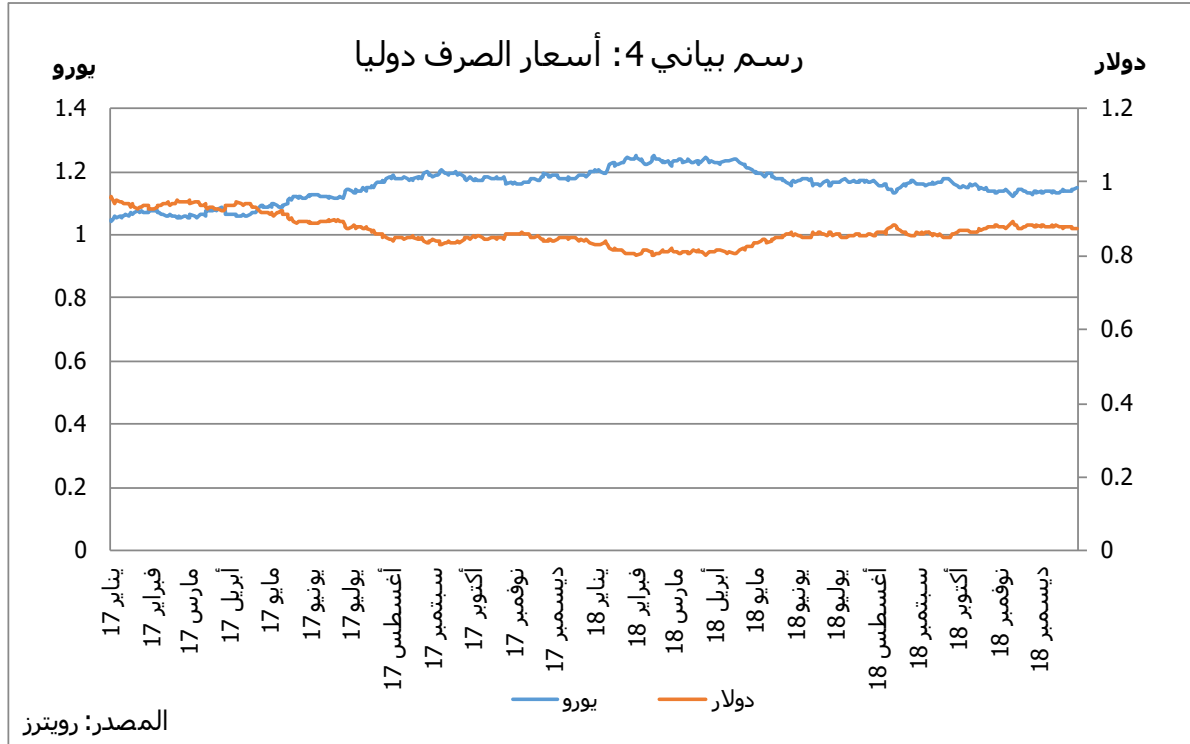


2-IV نسب الفائدة

شهدت سنة 2018 رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمعدلات الفائدة المركزية لديه لأربع مرات متتالية، لتنتقل من 1,5% سنة 2017 إلى 2,5% نهاية سنة 2018، ويهدف الفيدرالي الأمريكي من ذلك إلى الحد من التوسع في سياسته النقدية في سياق يطبعه انتعاش الاقتصاد. وفي اجتماعه يوم 02 أغسطس 2018 رفع بنك إنجلترا المركزي نسبة الفائدة المركزية إلى 0,75% مقابل 0,50% سنة 2017. فيما أبقى البنك المركزي الأوروبي على نسبة الفائدة بدون تغيير؛ أي عند 0%، وذلك منذ سنة 2016، كما حافظ بنك اليابان على نسبة فائدة سالبة عند (0,10%) لتحفيز النشاط الاقراضي للبنوك من أجل دفع النمو الاقتصادي.

3-IV سوق صرف العملات

اختتمت أسواق الصرف نشاطها نهاية 2018 على انخفاض أسعار صرف العملات الرئيسية، باستثناء الين الياباني، أمام الدولار، ويرتبط ذلك جزئيا باستباق توجهات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. فقد بلغ سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي 1,1467 نهاية دجمبر 2018، بينما لم يتجاوز 1,2005 نهاية 2017، وهو ما مثل انخفاضا بنسبة 4,5%. وانخفضت قيمة الجنيه الاسترليني بنسبة 5,6% مقابل الدولار لتستقر عند 1,2754 نهاية دجمبر 2018، مقابل 1,3513 نهاية دجمبر 2017. وبالمقابل انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني بنسبة 2,7%، لينتقل من 112,63 ين ياباني للدولار الواحد نهاية دجمبر 2017 إلى 109,69 نهاية دجمبر 2018. وعلى مدار العام 2018 تطور متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية بانخفاض لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار على التوالي بـ 4,5% و 3,6% سنة 2017، فيما ارتفع سعر صرف الين الياباني بنسبة 1,5% مقابل الدولار سنة 2017.



4-IV سوق المواد الأولية

اتسم تغير أسعار المواد الأولية بالتذبذب خلال سنة 2018؛ حيث اتجهت الأسعار نحو الارتفاع خلال السدس الأول قبل أن تأخذ اتجاهها تراجعيا في الربع الأخير من السنة، ويرتبط هذا التطور بالتباطؤ الاقتصادي والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وعلى مدار السنة سجل مؤشر صندوق النقد الدولي لقياس أسعار المنتجات الأولية، ارتفاعا للسنة الثانية على التوالي بنحو 13%. تحت تأثير زيادة مؤشر أسعار الطاقة (27,6%) والمعادن (6,6%). أما مؤشر أسعار المواد الغذائية فقد استقر عند مستواه السنة الماضية.

1.4-IV النفط

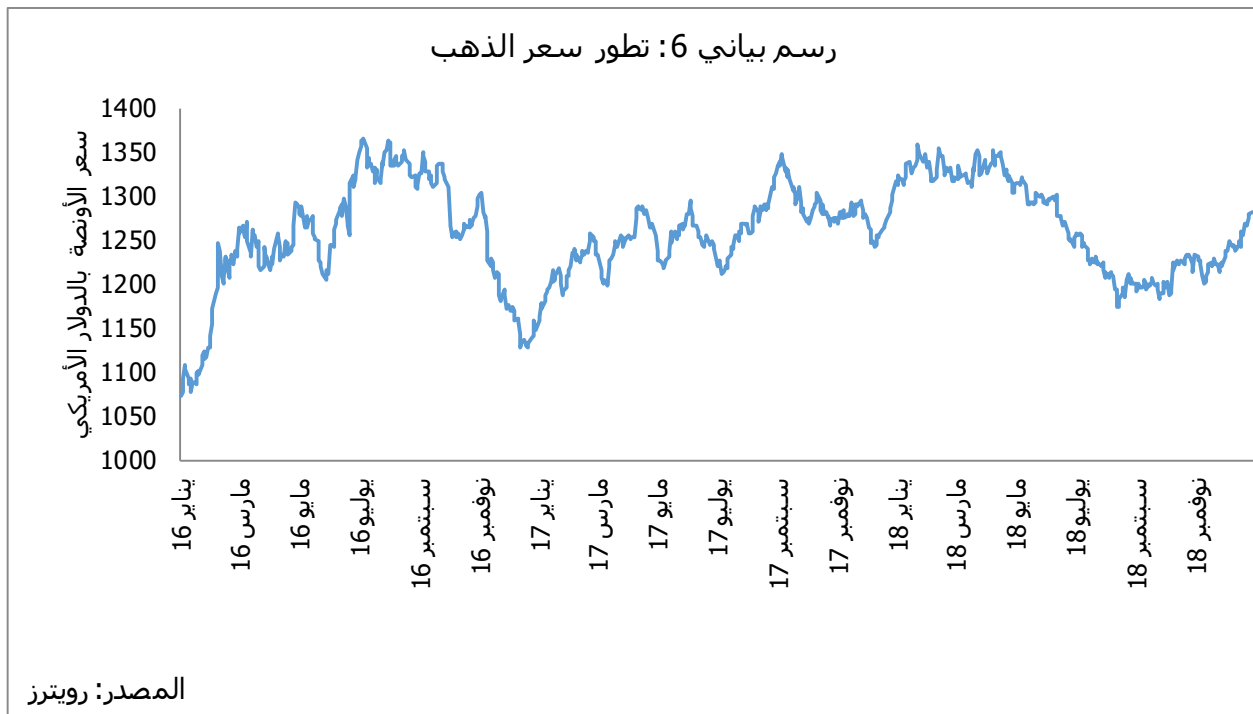
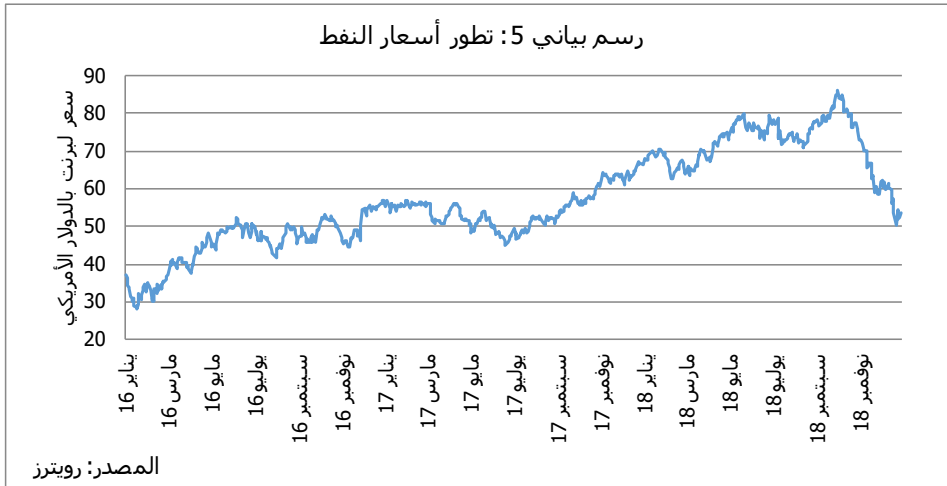
ارتفعت أسعار النفط خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2018 لتنتقل من 66,9 دولار نهاية دجنبر 2017 إلى 86,3 دولار بداية أكتوبر 2018؛ أي ما يمثل زيادة بنسبة 29%، ويرتبط هذا التطور مع ارتفاع الطلب على خلفية انتعاش النشاط الاقتصادي بداية السنة.

بيد أن سعر برميل النفط شهد خلال الربع الأخير من السنة اتجاهًا تراجعًا

بسبب فائض المعروض وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي. وخلال العام سجل مزيج برنت سنة 2018 متوسط سعر يصل إلى 71,7 دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23,6% بالمقارنة بسنة 2017.

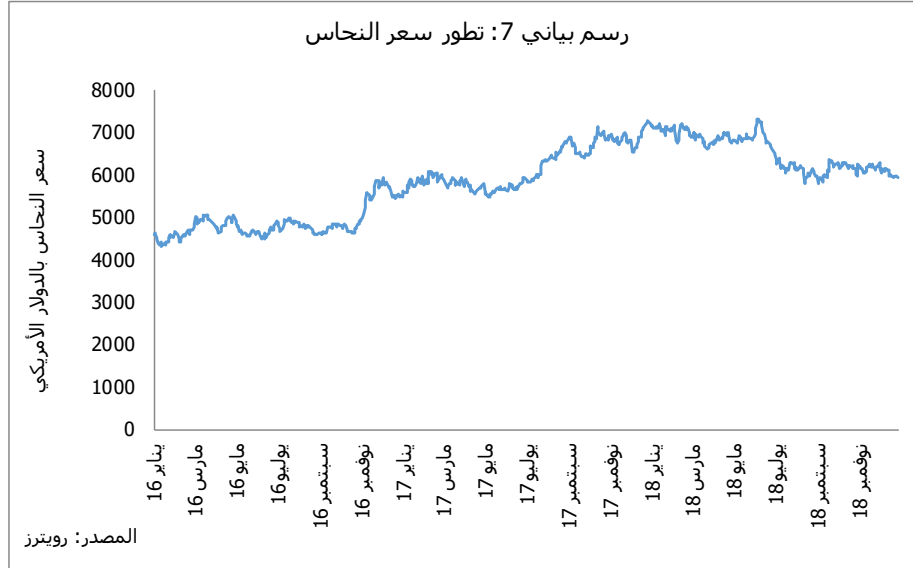
2.4-IV الذهب

عرف سعر الذهب خلال الفصول الثلاثة من العام 2018 اتجاهًا تراجعًا حيث انتقل سعر الأونصة من 1302,8 دولار نهاية دجنبر 2017 إلى 1174,16 دولار منتصف أغسطس 2018؛ وهو ما مثل تراجعًا بنسبة 10%. بيد أن هذا الاتجاه انعكس خلال الربع الأخير من السنة ليستقر سعر الأونصة عند 1282,49 دولار نهاية دجنبر 2018. وعلى مدار العام استقر متوسط سعر الأونصة عند 1269 دولار للسنة الثانية على التوالي.



IV-3.4 النحاس

طيلة الربعين الأولين من سنة 2018 استقر سعر النحاس عند 6950,8 دولارا للطن، قبل أن يأخذ بشكل طفيف اتجاهها تراجعيا خلال الربع الثالث بسبب فائض المعروض، ليستقر عند 6158,4 دولارا للطن خلال الربع الأخير من السنة. وعلى مدار السنة، زاد متوسط سعر النحاس بنسبة 5,6% مقارنة مع سنة 2017؛ حيث بلغ 6544,9 دولار أمريكي للطن.



IV-4.4 الحديد

مع بداية سنة 2018، بلغ سعر خام الحديد تركيز 62% حوالي 72,8 دولار أمريكي للطن، قبل أن يأخذ منحى تراجعيا ليسجل أدنى مستوى له في شهر يوليو عند 62,3 دولار للطن بانخفاض نسبته 14%. ثم العودة للارتفاع منتصف شهر نوفمبر بسبب تقلبات مرتبطة بعرض بعض المنتجين الرئيسيين (البرازيل وأستراليا)، ثم يعود ثانيا للتراجع ليستقر عند 70,6 دولار للطن نهاية العام. وبلغ متوسط سعر الحديد خلال العام 69 دولارا للطن، ليعكس بذلك تراجعا بنسبة 2,8% مقارنة مع مستواه عام 2017.



IV-5.4 السكر

واصل متوسط سعر السكر اتجاهه التراجعي الذي بدأه سنة 2017 ليستقر عند 218,3 دولار أمريكي للطن نهاية سبتمبر بسبب فائض المعرض المرتبط بتحسين الحصاد خلال الحملة الزراعية 2017-2018. وخلال الربع الأخير من السنة ارتفعت أسعار السكر لتصل إلى 265,2 دولارا للطن نهاية دجمبر. وعلى مدار السنة بلغ متوسط سعر السكر 270 دولارا للطن، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 22,4% مقارنة مع مستواه سنة 2017.

IV-6.4 القمح

عرف سعر القمح سنة 2018 اتجاهات تصاعديا، حيث انتقل من 159,3 دولار للطن في يناير إلى 185 دولارا للطن نهاية دجمبر. ووصل متوسط سعر القمح خلال السنة 2018 إلى 182,1 دولار للطن مقابل 160,1 دولار للطن سنة 2017، أي ما يمثل زيادة بنسبة 13,7% مقارنة مع سنة 2017. وتعزى هذه الزيادة إلى انخفاض الإنتاج الناجم عن سوء الظروف المناخية في أوروبا وأستراليا.

IV-7.4 الأرز

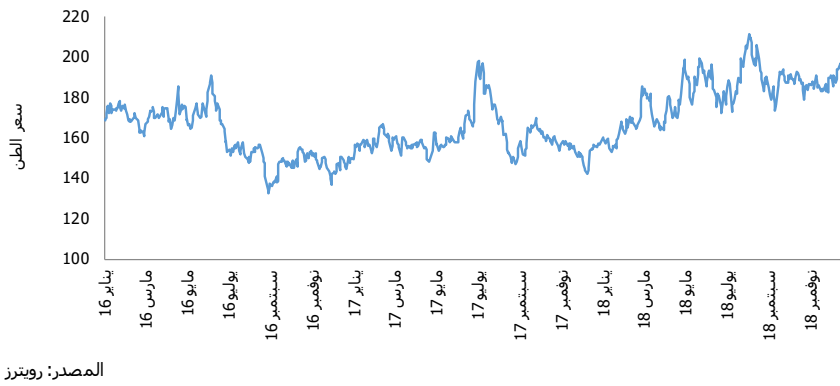
عرفت الأشهر الأربعة الأولى من العام 2018 اتجاهات تصاعديا لسعر الأرز؛ حيث انتقل من 227 دولار أمريكي للطن في شهر يناير إلى 251,6 دولار أمريكي في نهاية إبريل، أخذت الأسعار اتجاهات تراجعيا لتصل في نهاية شهر سبتمبر إلى أدنى مستوياتها عند 192,5 دولار للطن، قبل أن تعود للصعود من جديد لتصل إلى 198,7 دولار للطن نهاية شهر دجمبر. وعلى مدار السنة وصل متوسط سعر الأرز إلى 227,2 دولار للطن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4,3% بالمقارنة مع مستواه 2017.

رسم بياني 9: تطور سعر السكر



المصدر: رويترز

رسم بياني 10: تطور سعر القمح



المصدر: رويترز

رسم بياني 11: تطور سعر الأرز



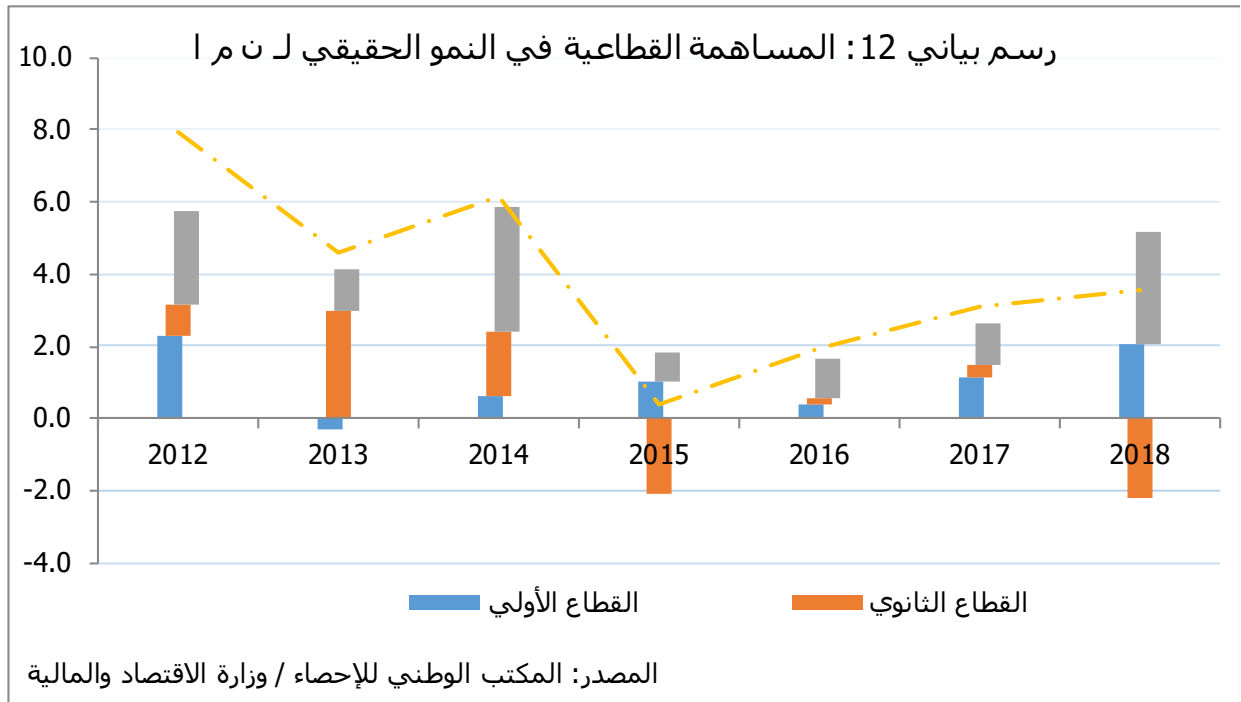
المصدر: رويترز

الفصل الثاني

الوضع الاقتصادية والمالية الوطنية

I. النشاط الاقتصادي

تميز نشاط الاقتصاد الوطني سنة 2018 بتسارع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,6% بالارتباط مع حسن أداء الأنشطة الغير الاستخراجية في القطاع الثانوي والقطاع الأولي؛ وقد ساهم القطاع الثالثي في النمو ب 3,1 نقطة، وكانت مساهمة القطاع الأولي ب نقطتين. بينما أداء القطاع الثانوي ب 2 نقطة بسبب انخفاض صادرات الحديد وإنتاج المعادن الأخرى، علاوة على توقف الإنتاج النفطي. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6,3% سنة 2018 مقابل 4,5% سنة 2017. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سنة 2018 بنسبة 6,4% ليصل إلى 186,9 مليار أوقية مقابل 175,6 مليار أوقية سنة 2017، وقياسا لعدد السكان، وصل متوسط الدخل السنوي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 46,6 ألف أوقية؛ أي 1306,8 دولار. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية وصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 169 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة تصل إلى 9% بالمقارنة مع سنة 2017.



I-1 التحليل القطاعي

I-1.1 القطاع الأولي

بعد ما تسارعت وتيرة نموه بنحو 4,1% عام 2017، تميز نشاط القطاع الأولي سنة 2018 باضطراب نمو الناتج المحلي الحقيقي لهذا القطاع ليصل 7,2%. ويعود حسن أداء هذا القطاع بشكل أساسي إلى استمرار ديناميكية النشاط الزراعي وزيادة النشاط على مستوى الصيد، فيما بقي نمو نشاط تنمية المواشي مستقرا عند مستواه عام 2017. وهكذا استقر الناتج المحلي الإسمي للقطاع الأول سنة 2018 عند 48,4 مليار أوقية جديدة مقابل 41,9 مليار أوقية جديدة سنة 2017، وهو ما يمثل نسبة زيادة بنحو 15,5%. وقد مكنت هذه الزيادة من رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 25,9% سنة 2018 مقابل نسبة بلغت 23,9% سنة 2017.

1.1.1-I الزراعة

تواصل انتعاش الإنتاج الزراعي الملاحظ سنة 2017 معززا نمو مساهمة في الناتج المحلي الحقيقي للقطاع بلغت نسبة 28,7% سنة 2018، وذلك رغم انخفاض إنتاج محاصيل الزراعة التقليدية لموسم الخريف. ويعزى ارتفاع الإنتاج الزراعي بشكل أساسي إلى الزيادة القوية من المساحات المزروعة حيث وصلت إلى 50% في الحملة الصيفية، علاوة على المستوى الجيد لإنتاجية المساحات المزروعة. وهكذا ارتفع إجمالي إنتاج أرز بادي في الحملة الصيفية بنسبة 40,9% ليصل إلى 168,7 ألف طن مقابل 119,7 ألف طن سنة 2017. وعرفت الحملة الخريفية (الحملة الموسمية) زيادة في المساحات المزروعة بنسبة 11% ترافقت مع زيادة في كمية إنتاج الأرز بنسبة 12%؛ أي 148,4 ألف طن سنة 2018 مقابل 132 ألف طن سنة 2017. وكمحصلة، ارتفع الإنتاج من أرز بادي من 251,7 ألف طن سنة 2017 إلى 317,1 ألف طن سنة 2018، حيث تمت زراعة 57,1 ألف هكتار، وبلغ متوسط إنتاجية الهكتار 5,6 طن. وبالمقابل تميز إنتاج المحاصيل التقليدية المطرية (الدخن، الذرة الرفيعة والذرة العادية) بانخفاض يعزى بشكل رئيسي إلى تراجع المساحات المزروعة؛ في حين بلغ متوسط إنتاجية الهكتار لهذه الفئة 58,6 ألف طن سنة 2018 مقابل 93,9 ألف طن سنة 2017؛ أي بانخفاض قدره 37,6%. ومن حيث القيمة الاسمية، بلغ الناتج المحلي لقطاع الزراعة 7,5 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 5,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017، بزيادة قدرها 32,1%. وارتفعت مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 4% سنة 2018 مقابل 3,2% سنة 2017.

1.1.1-II ب. التنمية الحيوانية

ارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط التنمية الحيوانية بنسبة 2% في سنة 2018 أي بنفس وتيرتها للسنة السابقة، وذلك رغم التوزيع الجيد العلف والجهود المبذولة في إطار الصحة الحيوانية. في سنة 2018، بلغت القيمة المضافة الإسمية لقطاع التنمية الحيوانية 34,1 مليار أوقية جديدة، مقابل 32,4 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي ما يمثل 18,2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بدل 18,5% سنة 2017.

1.1.1-III ج. الصيد

تميز نشاط فرع الصيد البحري سنة 2018، بتوطيد وتيرة نمو قيمته المضافة الحقيقية ليسجل زيادته بنسبة 12,7% مقابل 9,5% سنة 2017. ويعزى التوجه الجيد لفرع الصيد البحري إلى زيادة صادرات مختلف المنتجات ودقيق السمك والسمك الطازج، فضلا عن القيمة السوقية المرتفعة من رأسيات الأرجل؛ حيث ارتفع إجمالي صادرات هذا الفرع بنسبة 26,6% لتصل إلى 897,4 ألف طن سنة 2018 بقيمة 46,2 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20% بالمقارنة مع سنة 2017. وبالقيمة الإسمية، تميزت القيمة المضافة لنشاط فرع «الصيد البحري» بارتفاع قوي جدا بلغ 78,7% مقابل 13% سنة 2017، أي ما قيمته 6,9 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 بلغت نسبة 3,7%.

2.1-I القطاع الثانوي

تأثر نشاط القطاع الثانوي سنة 2018 بشكل كبير بانخفاض فرع الصناعات الاستخراجية، لا سيما النشاط المتعلق باستخراج خامات الحديد وكذلك تراجع الإنتاج النفطي. وبالقيمة الحقيقية، انخفض الناتج المحلي للقطاع الاستخراجي بنسبة 18,7% سنة 2018 مقابل 7,1% سنة 2017، مما يعكس تزايد تأثير القطاع المعدني إزاء تقلبات المحيط الخارجي للقطاع؛ حيث انخفضت مساهمة القطاع الثانوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2,2%. ومن حيث القيمة الاسمية، سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثانوي انخفاضا بنسبة 4,7% ليصل إلى 48,7 مليار أوقية جديدة؛ أي 26,1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 29,1% سنة 2017.

I.2.1-I الأنشطة الاستخراجية

تزايد تدهور نشاط الصناعات الاستخراجية بعد تسجيله تراجعاً بنسبة 18,7% في انتاجه المحلي الحقيقي سنة 2018، بعد ما انخفض بنسبة 7,1% سنة 2017، مما أدى إلى انخفاض حصته من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 8,7% سنة 2018 مقابل 11% سنة 2017. ومن حيث القيمة الاسمية بلغ الناتج المحلي للصناعات الاستخراجية 17,9 مليار أوقية جديدة، أي بانخفاض وصل إلى 13,2% بسبب تراجع قيمة صادرات الحديد وتوقف صادرات النفط.

I.2.1-I.1 المعادن

استمر تراجع النشاط المعدني سنة 2018 مسجلاً انخفاضاً في قيمته المضافة بنسبة 3,3%، بعد نسبة 1% المسجلة سنة 2017. ويعزى هذا التطور غير المواتي، أساساً، إلى انخفاض إنتاج وصادرات النشاط الاستخراجي خاصة الحديد. ومن حيث القيمة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للنشاط المعدني 15,7 مليار أوقية جديدة، بانخفاض بنسبة 1,6% سنة 2017. وتبلغت مساهمة الناتج المحلي للنشاط المعدني نسبة 8,4% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، مقابل 22% قبل ست سنوات. وفي سنة 2018، تراجعت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط إنتاج الحديد، للسنة الثانية على التوالي؛ حيث انخفضت بنسبة 9,3%، بعد انخفاض بنسبة 10,3% سنة 2017. ويرتبط هذا التراجع في الأداء بتراجع إنتاج وصادرات خام الحديد، بالإضافة إلى هبوط أسعار الحديد في السوق الدولية؛ حيث انخفض الإنتاج إلى 10,7 مليون طن سنة 2018 مقابل 11,8 مليون طن سنة 2017، مسجلاً بذلك تراجعاً كبيراً في مستوى الكميات المنتجة مقارنة مع سنة 2016 والتي بلغت 13,3 مليون طن.

وانخفضت صادرات الحديد بنسبة 4,3% لتصل إلى 11,4 مليون طن سنة 2018. إلى جانب ذلك تعزز نشاط تصدير الحديد سنة 2018 بتصدير شركة نحاس موريتانيا لـ 338,7 آلاف طن من الحديد نحو الصين والمكسيك، وهو ما يمثل 86,1% من إنتاجها.

وتقلصت القيمة المضافة الاسمية لنشاط إنتاج الحديد بنسبة 11,4% لتستقر عند 6,5 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مما خفض مساهمته إلى 3,5% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 4,2% سنة 2017. ومن جهة أخرى، استمرت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط استخراج الذهب والنحاس في الانتعاش للسنة الثانية على التوالي، حيث سجلت ارتفاعاً بنسبة 7,7% سنة 2018، مقابل 21,9% سنة 2017.

وبلغ إنتاج الذهب 296,9 ألف أونصة سنة 2018، مسجلاً زيادة طفيفة وصلت إلى 1,5% مقارنة مع سنة 2017. ويعود هذا التطور إلى الزيادة في إنتاج شركة تازيازات والتي عوضت تراجع إنتاج شركة نحاس موريتانيا. فقد أنتجت شركة تازيازات 251 ألف أونصة سنة 2018، أي ما يمثل 84,5% من الإنتاج السنوي الكلي مقابل 243,2 ألف أونصة سنة 2017. أما بالنسبة لإنتاج شركة نحاس موريتانيا من الذهب فقد تراجع بنسبة 6,6% ليستقر عند 46 ألف أونصة بدل 49 ألف أونصة سنة 2017.

وانخفض إنتاج النحاس بشكل طفيف سنة 2018، لينتقل من 28,8 ألف طن سنة 2017 إلى 28,1 ألف طن سنة 2018.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنشاط الفرعي (الذهب والنحاس) بنسبة 6,9% سنة 2018 ليصل إلى 9,2 مليار أوقية جديدة مقابل 8,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ وهو ما يمثل 4,9% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

2.1-I. ب. الصناعات التحويلية

بعد الانتعاش المسجل سنة 2017، انخفضت القيمة الحقيقية المضافة لنشاط الصناعات التحويلية بنسبة 10,3% عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع إنتاج المنتجات الغذائية بنسبة 5,3% والمنتجات الصناعية الأخرى بنسبة 19%. وباستبعاد فرع الطاقة، وصل انخفاض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لوحدة التصنيع إلى 10,5%.

ومن حيث القيمة الاسمية، بلغت القيمة المضافة للفرع 14,3 مليار أوقية سنة 2018، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 7,5%، مقابل زيادة قدرها 11,2% سنة 2017. وقد تراجعت مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 7,7% سنة 2018 مقابل 8,8% سنة 2017.

2.1-I. ج. البناء والأشغال العامة

تميز النمو الحقيقي لنشاط البناء والأشغال العامة بانخفاض طفيف سنة 2018 وصل إلى 6,7% مقابل 8% سنة 2017. ويعزى هذا التطور جزئيا إلى تراجع المعروض الوطني من الإسمنت بنسبة 11,6% ليصل إلى 769,5 ألف طن سنة 2018؛ حيث لم تتمكن زيادة الواردات من مواد البناء بما في ذلك الإسفلت والقطران المستخدمين في إنشاء الطرق من تعويض التراجع المسجل في المعروض الوطني من الإسمنت. وارتفعت القيمة الاسمية المضافة لفرع البناء والأشغال العامة بشكل طفيف لتبلغ 16,5 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 15 مليار أوقية جديدة سنة 2017، وهو ما يمثل، على التوالي نسب 8,8% و 8,5% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

3.1-I. القطاع الثالث

شهدت سنة 2018 ديناميكية قوية لنشاط القطاع الثالث خارج نشاط الإدارة العمومية بالارتباط مع انتعاش أنشطة الاتصالات والخدمات الأخرى والتجارة. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثالث بما في ذلك الإدارة العمومية بـ 8,4%، مساهما بنسبة 3,1% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع بـ 8,4% ليصل إلى 75,2 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل نسبة 40,2% كمساهمة في تكوين الناتج المحلي الاسمي سنة 2018.

وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التجاري (خارج الإدارة العمومية) بنسبة 8,9% مقابل 3,7% سنة 2017، مساهما بنسبة 3,6% في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. ومن حيث القيمة ارتفع الناتج المحلي التجاري بنسبة 8,8% ليصل إلى 69,7 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل نسبة 37,2% كمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2018 مقابل 36,5% سنة 2017.

3.1-I. 1. النقل والاتصالات

حققت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط النقل والاتصالات سنة 2018 زيادة كبيرة في النمو بلغت نسبة 19,4% مقابل 2,8% سنة 2017. ويعزى هذا التطور إلى زيادة بنسبة 21,2% للقيمة المضافة للاتصالات وبنسبة 13,2% للقيمة المضافة لفرع للنقل.

ومن حيث القيمة الاسمية بلغ الناتج المحلي لنشاط النقل والاتصالات سنة 2018 حدود 11,6 مليار أوقية جديدة مقابل 9,8 مليار أوقية جديدة سنة 2017، أي بزيادة 19,1%، وهو ما يعكس حجم مساهمة هذا الفرع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2018 إلى 6,2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,6% للعامين 2017 و 2018.

3.1-I. ب. التجارة

تعززت القيمة الحقيقية للنشاط التجاري سنة 2018 بنسبة 6,6%، بعد تراجع في وتيرة النمو ليصل إلى نسبة 4,1% سنة 2017. واستقر نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية عند 9,9% تحت تأثير الأداء الجيد لمتحصلات للعائدات الضريبية على الممتلكات والسلع والخدمات، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وحقوق الاستهلاك. وبذلك وصل الناتج المحلي الاسمي للفرع إلى 16,9 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل نسبة 9,1% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

3.1-I ج الخدمات الأخرى

حافظ نشاط الخدمات الأخرى على أدائه مقارنة به سنة 2017، ليستقر معدل نموه عند 3% عام 2018. وارتفع الناتج المحلي الاسمي لقطاع الخدمات الأخرى بشكل طفيف ليصل إلى 26,6 مليار أوقية سنة 2018، مقابل 25,5 مليار أوقية سنة 2017. ومكّن هذا التغير المرتبط جزئيا بالأداء الجيد لنشاط القطاع المصرفي والتأمين، من الحفاظ على حصة هذا الفرع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند 14,2% سنة 2018 بدل 14,6% سنة 2017.

3.1-I د الإدارات العمومية

بعد انتعاش في نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2,6% لفرع الإدارات العمومية، شهد نشاط هذا الفرع سنة 2018 انكماشاً طفيفاً؛ حيث وصل إلى 2,4% بسبب التقدم البطيء للقوى العاملة في الوظيفة العمومية خلال هذه الفترة. وبلغ الناتج المحلي الاسمي للإدارات العمومية 20 مليار أوقية جديدة سنة 2018، وهو ما يمثل 10,7% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، مقابل 10,6% من نفس الناتج في السنة السابقة.

2-I الطلب

بلغت الموارد المتاحة للاقتصاد 303,6 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 276,7 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي زيادة بـ 9,7%. ويعزى هذا التغير في الموارد المتاحة إلى تزايد وتيرة الواردات من السلع والخدمات بنسبة 15,5% ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,4%. ووصل الطلب المحلي إلى 227,2 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 207 مليار أوقية جديدة سنة 2017، بزيادة 9,7%. ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع المتزامن في إنفاق الأسر على الاستهلاك بنسبة 8,9% والاستثمار بنسبة 18,8%. وهكذا تعمق العجز في الموارد بشكل طفيف؛ حيث انتقل من 29,3 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 31,4 مليار أوقية جديدة سنة 2018.

1.2-I الاستهلاك

ارتفع الاستهلاك الكلي سنة 2018 بنسبة 7,2% لبلغ 148,1 مليار أوقية؛ وليرتفع بذلك نسبة 79,2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 138,2 مليار أوقية أي ما يمثل 78,2% من نفس الناتج سنة 2017. ويعزى هذا التطور إلى زيادة إنفاق الأسر على الاستهلاك بنسبة 8,9% والاستهلاك الإداري العمومي بنسبة 2,9%. وهكذا بلغ إنفاق الأسر على الاستهلاك 107,3 مليار أوقية واستهلاك الإدارات العمومية بـ 40,7 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل على التوالي 57,4% و21,8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وفي المجمل ساهم الاستهلاك الكلي بنسبة 5,6% في خلق النمو الاقتصادي سنة 2018 مقابل 6% سنة 2017.

2.2-I الاستثمار

ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 18,8% ليصل إلى 71,3 مليار أوقية جديدة لسنة 2018، مقابل 60 مليار أوقية سنة 2017. ويعزى هذا التسارع في تكوين رأس المال الثابت إلى زيادة نفقات الاستثمار الخاص رغم تراجع الإنفاق الرأسمالي للإدارات العمومية. ويبلغ نسبة الاستثمار 38,2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2018 مقابل 34,2% سنة 2017. وبلغت مساهمة الاستثمار في النمو نسبة 6,4% سنة 2018 مقابل (2,1%) سنة 2017.

II التضخم

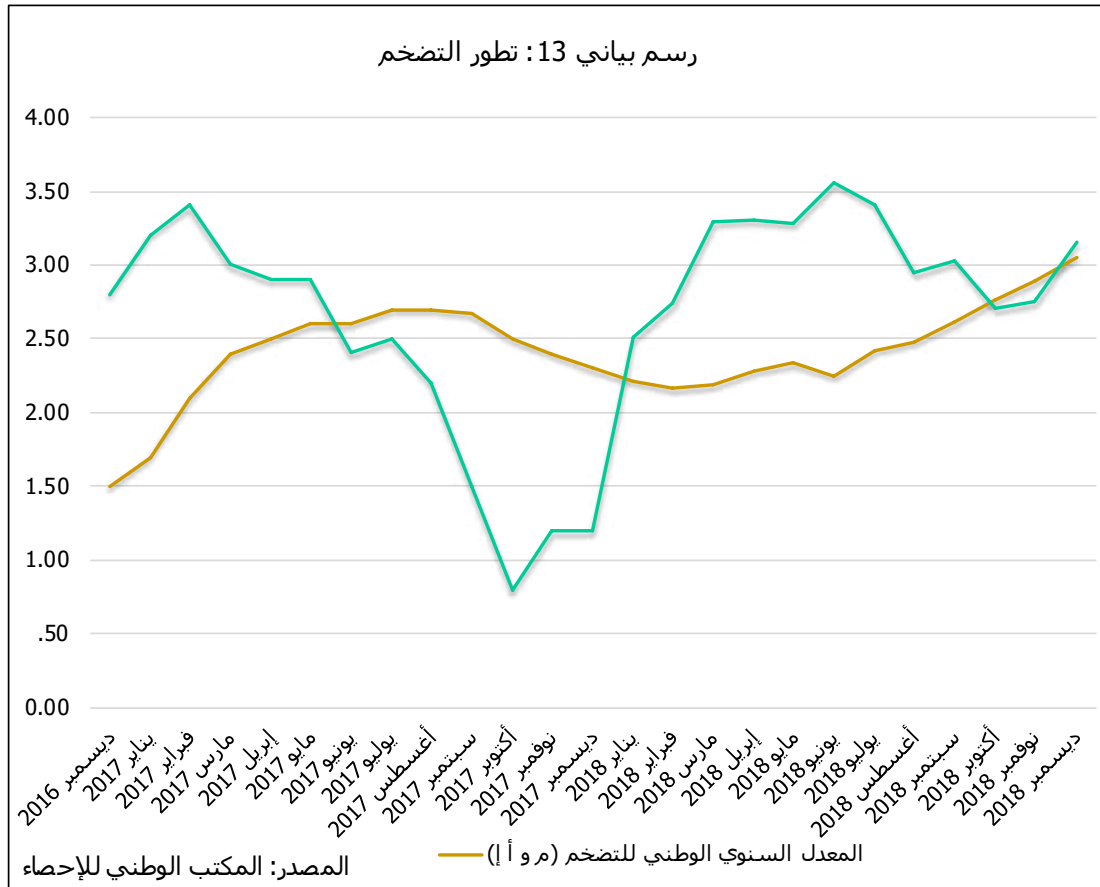
أظهر المؤشر الوطني للأسعار الاستهلاكية سنة 2018 ارتفاعا في معدلات التضخم لتصل إلى 3,2% كانزلاق سنوي و3,1% كمتوسط سنوي مقابل نسب 1,2% و2,3% على التوالي سنة 2017. وتعزى هذه الزيادة، أساسا، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة بنود «الخبز والحبوب» و«السمك والمنتجات البحرية» و«الفواكه والخضراوات» و«الزيوت والدهون».

ولا تزال أسعار المواد الغذائية هي المحرك الرئيسي لارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك حيث يعود ذلك بشكل رئيسي لارتفاع الطلب على هذه المواد، وقد ساهمت أيضا في هذا التطور عوامل منها ضعف معروض المنتجات المحلية وتأثير ارتفاع سعر الصرف، وذلك على الرغم من الاتجاه التراجعي لمؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية.

وبلغت نسبة التضخم السنوية لمكونة بنود «الأغذية» 4,2% كمتوسط سنوي و4,9% كانزلاق سنوي، مقابل، على التوالي، نسب 3,1% و1,8% سنة 2017. وارتفعت مساهمتها في رفع التضخم لتصل نسبة 2,3% كمتوسط سنوي ونسبة 2,7% كانزلاق سنوي. وعلى العكس من ذلك ظلت أسعار المواد غير الغذائية مستقرة نسبيا خلال السنتين الماضيتين.

وارتفعت أسعار المواد المستوردة بنسبة 2,9% كمتوسط سنوي و4,2% كانزلاق سنوي. بينما سجلت أسعار المنتجات المحلية زيادة بنسبة 2,8% كمتوسط سنوي و4% كانزلاق سنوي. وباحتساب معدلات التضخم خارج مواد الطاقة والمنتجات الطازجة، يسجل مؤشر الأسعار ارتفاعا بنسب 2,5% و2,9% على التوالي، كانزلاق سنوي ومتوسط سنوي.

من ناحية أخرى، يعزى تطور التضخم خلال هذه الفترة، إلى أمور من بينها ارتفاع الائتمان المقدم للاقتصاد والذي يفسر بدوره الزيادة الحادة في الانفاق الأسري.



الجدول 1. المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك

المساهمة بالنقاط	الانزلاق السنوي	المتوسط السنوي	2018	دجمبر 2018	2017	دجمبر 2017	
2,7	4,9	4,2	111,7	113,7	107,2	108,4	1. منتجات غذائية ومشروبات غير كحولية
0,1	45,0	65,1	206,5	196,2	125,1	135,3	2. تبغ ومنشطات
0,0	0,7	1,2	104,4	104,7	103,1	103,9	3. ملابس وأحذية
0,0	0,3	0,5	102,6	103,0	102,1	102,6	4. سكن، ماء، غاز، كهرباء ومحروقات أخرى
0,0	1,1	1,2	105,9	106,3	104,6	105,2	5. أثاث ومقتنيات أسرية
0,1	1,0	1,6	119,9	120,7	118,0	119,5	6. صحة
0,3	3,7	0,7	108,4	111,6	107,7,7	107,6	7. نقل
(0,2)	*(2,9)	1,8	76,4	75,2	75,1	77,4	8. اتصالات
0,0	3,0	2,6	105,5	106,7	102,8	103,6	9. ترفيه وثقافة
0,1	1,8	4,7	118,7	119,6	113,4	117,5	10. تعليم
0,0	2,5	2,5	105,7	107,7	103,2	105,1	11. فنادق ومقاهي ومطاعم
0,0	1,5	1,8	105,8	106,6	103,9	105,0	12. سلع وخدمات متنوعة
3,2	3,2	3,1	108,0	109,3	104,8	106,0	المؤشر العام

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.
* وجود الرقم بين قوسين هكذا () يدل على أنه رقم سالب

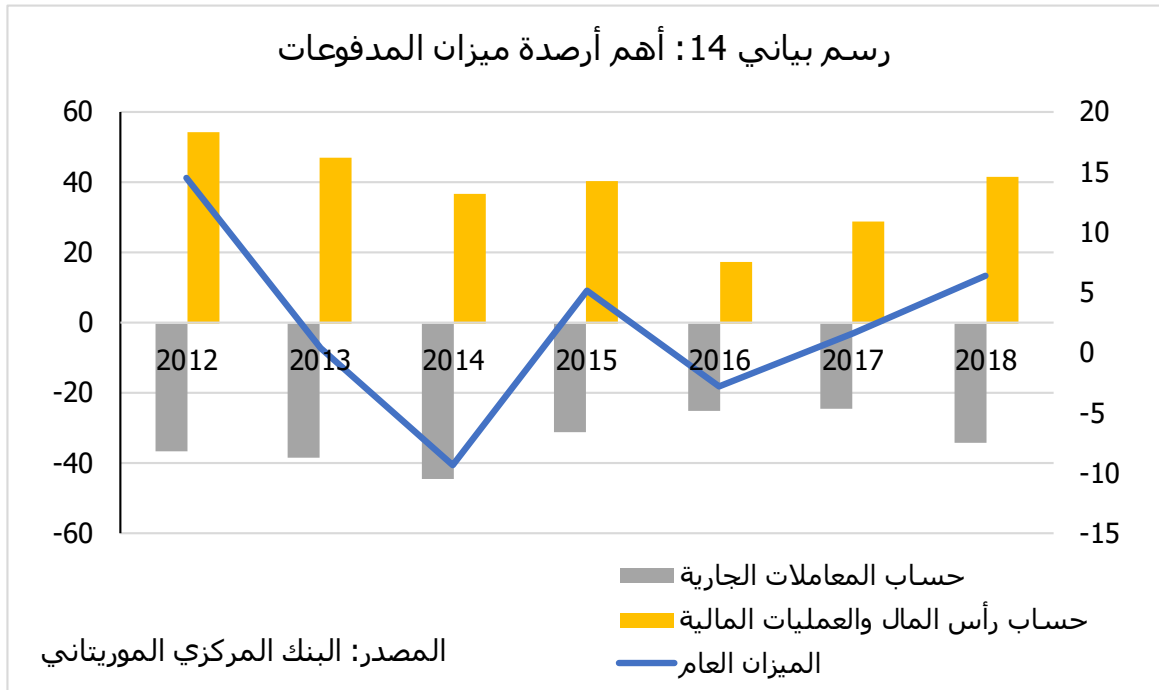
III القطاع الخارجي

شهدت الحسابات الخارجية سنة 2018 تراجعاً حاداً في رصيد الحساب الجاري. كما عزز، خلال نفس الفترة، صافي التدفقات الموجبة من رصيد العمليات المالية. وتعمق العجز في الحساب الجاري ليصل إلى 18,6% من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي بزيادة بنسبة 4,7% مقارنة مع سنة 2017.

ويعكس هذا التدهور بشكل كبير ضعف أداء الصناعات الاستخراجية خاصة على صعيد الإنتاج، وتوقف استغلال وإنتاج حقل شنقيط النفطي. كما تزامنت هذه التطورات مع زيادة قوية في الواردات من السلع والتي تعكس بشكل كبير تزايد النشاط الاقتصادي.

وسجلت التدفقات في حساب العمليات المالية زيادة هامة، نتيجة العائدات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة بشكل رئيسي إلى قطاع المحروقات، ولا سيما نحو حقول الغاز.

وارتفع الاحتياطي من النقد الأجنبي الرسمي إلى 919 مليون دولار أمريكي سنة 2018 مقابل 849 مليون دولار أمريكي سنة 2017. أما من حيث تغطية الواردات في سنة 2018، فقد ظل مستوى الاحتياطي تقريباً ثابتاً عند 5 أشهر.



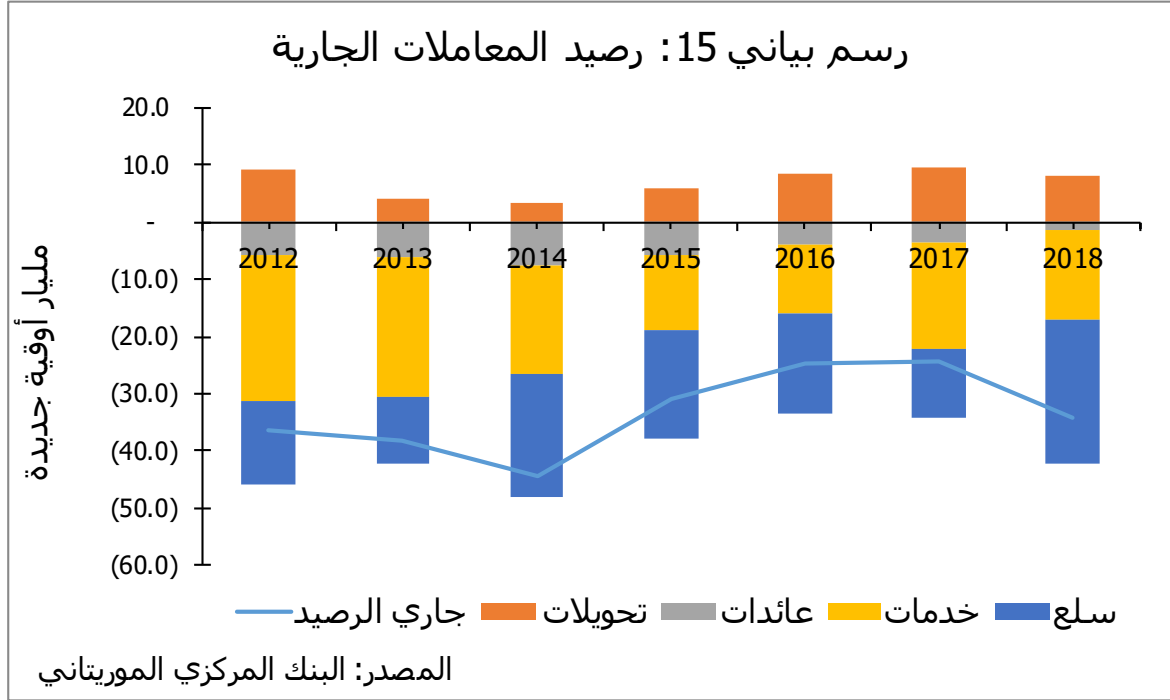
الجدول 2. تطور أرصدة ميزان المدفوعات (بمليارات الأوقية الجديدة)

2018	2017	2016	
(34,8)	(24,4)	(24,8)	رصيد المعاملات الجارية
36,0	28,9	17,2	حساب رأس المال والعمليات المالية
6,9	1,6	(2,8)	الميزان العام
(18,6%)	(13,9%)	(15,1%)	نسبة الرصيد الجاري/الناتج المحلي الإجمالي

* وجود الرقم بين قوسين هكذا () يدل على أنه رقم سالب

III-1 المعاملات الجارية

تدهور العجز في الحساب الجاري سنة 2018 ليصل إلى 34,3 مليار أوقية جديدة مقابل 24,4 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ويعزى هذا التدهور الملحوظ بشكل رئيسي إلى الارتفاع الحاد في العجز التجاري بأكثر من 13,5 مليار أوقية جديدة من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي ما يمثل 7,3% من نفس الناتج، ويرتبط هذا التطور بزيادة النشاط الاقتصادي وإغلاق حقل شنقيط النفطي. كما تأثر العجز في الحساب الجاري، وإن بدرجة أقل، بتراجع فائض حساب التحويلات، مما يعكس الانخفاض الكبير في الدعم الميزانوي والدعم القطاعي، خاصة بالنسبة للصيد البحري. ومن ناحية أخرى شهدت المبادلات حول الخدمات والعائدات بعض التحسن الطفيف.

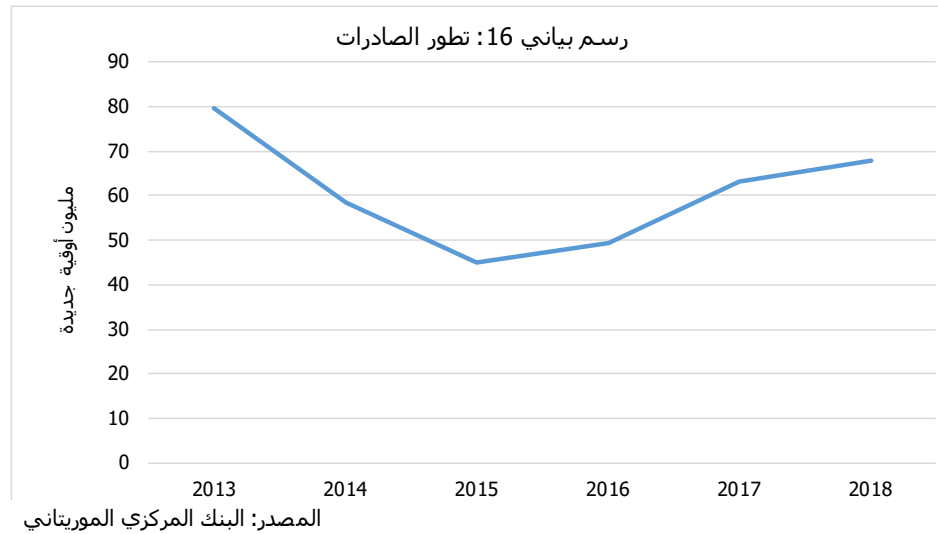


III-1.1 الميزان التجاري

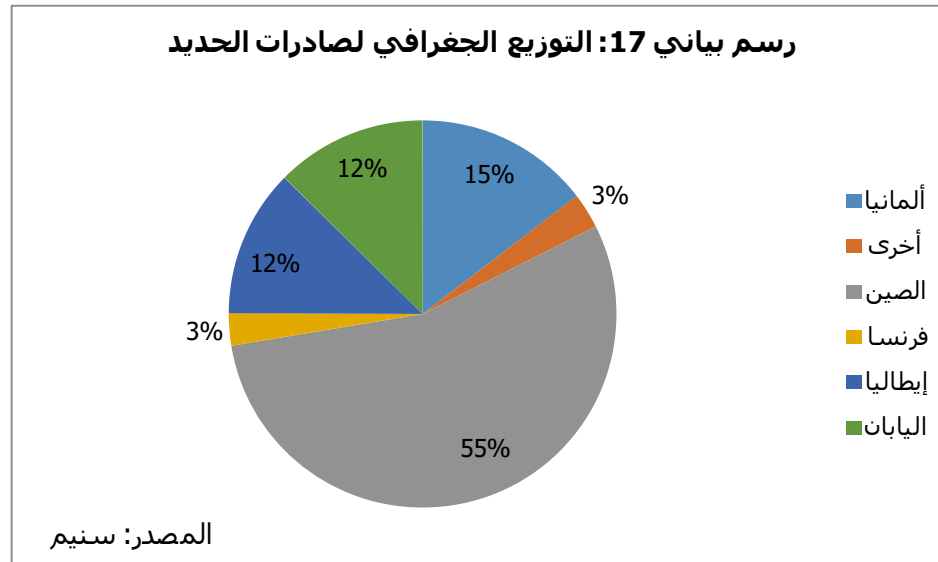
بلغ العجز التجاري سنة 2018 حوالي 25,3 مليار أوقية جديدة مقابل 11,7 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة 13,6 مليار أوقية جديدة، ويعكس هذا العجز زيادة كبيرة في الواردات بلغت 24,1% مقارنة مع زيادة صادرات بلغت 7,2% فقط. وهكذا تغيرت تغطية الصادرات للواردات من 84% سنة 2017 إلى 73% سنة 2018.

III-1.1.1 الصادرات

وصلت عائدات الصادرات سنة 2018، إلى 7,86 مليار أوقية جديدة، مقابل 63,2 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ويعزى هذا التطور إلى تأثير أسعار صادرات الحديد والسمك، وإلى الأداء القوي لصادرات الذهب. وشهدت صادرات قطاع الصيد البحري أكبر الزيادات (20%)، متبوعة بصادرات الذهب (13,5%) ثم النحاس (6%). وبالمقابل انخفضت صادرات النفط بنسبة 82,6% بسبب توقف استغلال حقل شنقيط النفطي.

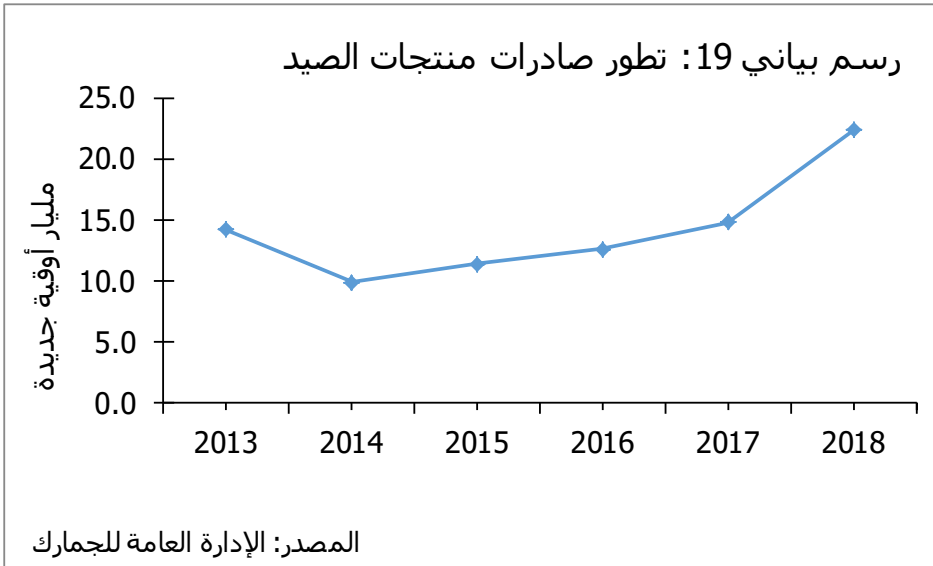
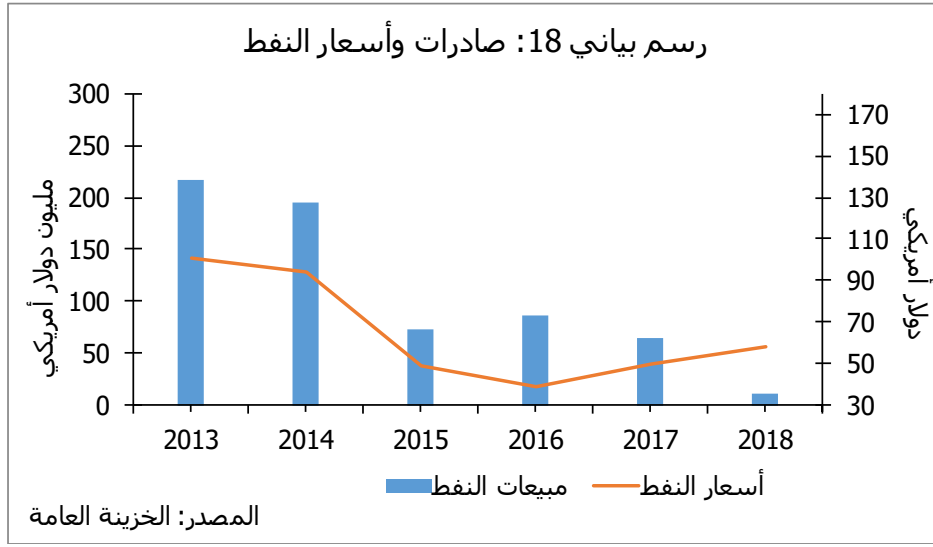


من ناحية أخرى، ورغم استمرار الانخفاض المتواصل في حصتها من إجمالي عائدات الصادرات منذ سنة 2014 بسبب التطور غير المواتي للأسعار، ظلت حصة صادرات القطاع الاستخراجي هي الأهم سنة 2018، بنسبة 57,4%. وعكسا لذلك توطد الارتفاع الحاصل في حصة صادرات الصيد البحري منذ سنة 2014؛ حيث بلغت 39,6% سنة 2018.



وارتفعت حصة صادرات القطاع المعدني بشكل طفيف لتصل إلى 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 مقابل 20,5% سنة 2017. وبخصوص صادرات خام الحديد فقد شهدت سنة 2018 زيادة طفيفة في القيمة (0,5 مليار أوقية جديدة) لتصل إلى 18,2 مليار أوقية جديدة. ويعزى هذا الأداء إلى تأثير ارتفاع أسعار الحديد في السوق الدولية؛ حيث وصل إلى 70 دولار أمريكي للطن في الربع الأخير من سنة 2018، كما يعزى كذلك إلى تحسن نوعية كميات الحديد المصدرة. وقد تحسن رقم أعمال صادرات الحديد رغم انخفاض الكميات المصدرة منه بـ 177,5 مليون طن بسبب ضعف أداء الإنتاج المنتظر من مصنع الكلب II.

ويوضح التوزيع الجغرافي لصادرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) أن الصين لا تزال هي الوجهة الأولى باستحواذها على نسبة 55% من صادرات الحديد سنة 2018، متبوعة بأوروبا بنسبة 30% (منها؛ 15% نحو ألمانيا، 12% نحو إيطاليا و3% نحو فرنسا). أما بالنسبة لإنتاج شركة نحاس موريتانيا من الحديد الخام فقد تم تصديره نحو البرازيل والمكسيك.

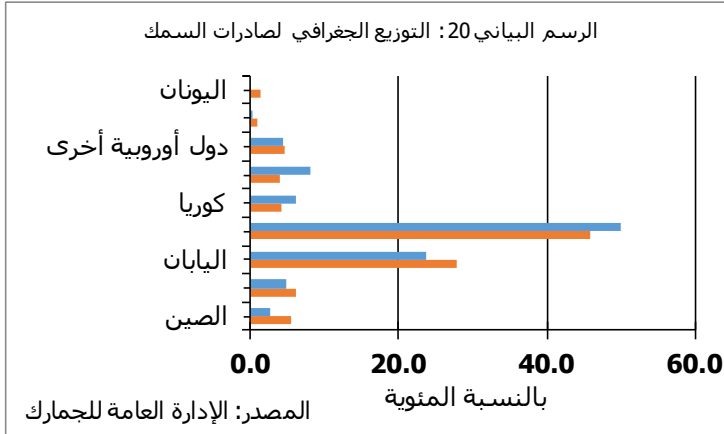


وكانت سويسرا وجهة الصادرات من الذهب، حيث وصلت قيمتها إلى 15 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 13,2 مليار أوقية سنة 2017؛ أي بزيادة 13,5% تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم المبيعات، خاصة مبيعات شركة تازيازت التي أنتجت 33,6 ألف أونصة. وعلى مستوى التنقيب السطحي، بلغ الانتاج 5 آلاف أونصة سنة 2018. وظلت أسعار الذهب في السوق الدولية مستقرة تقريبا بالمقارنة مع سنة 2017. وفيما يتعلق بكميات النحاس المصدرة نحو الصين، فقد سجلت قيمتها زيادة متوسطة سنة 2018، حيث بلغت 5,3 مليار أوقية جديدة مقابل 5 مليارات أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة نسبتها 6% وتعود أساسا لارتفاع طفيف في متوسط الأسعار الدولية. وقد استقرت الكميات المصدرة من النحاس عام 2018 عند مستواها المسجل عام 2017 والبالغ 27 ألف طن.

على صعيد آخر شهدت سنة 2018 نضوب ونهاية استغلال حقل شنقيط النفطي، واقتصرت صادرات النفط على تصدير كمية واحدة جرت في الربع الأول من السنة ووصلت 197,1 ألف برميل بقيمة 0,4 مليار أوقية جديدة.

وفيما يتعلق بالصيد البحري، بلغت الكميات المباعة 320,6 ألف طن نهاية 2018، بقيمة 26,8 مليار أوقية جديدة، مقابل 344,8 ألف طن نهاية 2017 بقيمة 22,4 مليار أوقية جديدة. ورغم الانخفاض الحاد في حجم صادرات الصيد التقليدي، فقد سجل القطاع تحسنا في أداء الإيرادات بسبب الانتعاش القوي في أسعار رأسيات الأرجل.

وحافظت الشركة الوطنية لتسويق الأسماك على استحواذها على مبيعات منتجات الصيد التقليدي بحصة بلغت نسبة 66,3% من إجمالي المبيعات.

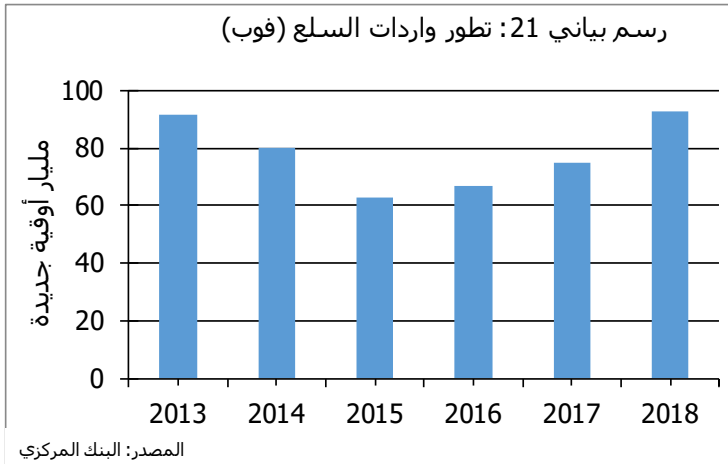


وبلغت صادرات الشركة الوطنية لتسويق الأسماك 111,5 ألف طن سنة 2018 مقابل 91,7 ألف طن سنة 2017؛ أي بزيادة 21,7%. ومن حيث القيمة بلغت 17,8 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مقابل 14,9 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة 19,4%. ومثلت أوروبا الوجهة الأولى حسب التوزيع الجغرافي لصادرات الشركة الوطنية لتسويق الأسماك بحصة بلغت 54,8% منها 49,9% نحو إسبانيا لوحدها. متبوعة في المرتبة الثانية بآسيا بحصة بلغت 32,7% تعود منها نسبة 23,7% لليابان.

وانخفضت صادرات الصيد التقليدي من حيث الحجم إلى 209,1 ألف طن سنة 2018 مقابل 253 ألف طن سنة 2017. ومن ناحية أخرى ارتفعت الإيرادات بنسبة 21,1%، لتنتقل من 7,5 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 9 مليارات أوقية سنة 2018.

وبالنسبة لباقي الصادرات بمختلف أنواعها، ارتفعت من حيث القيمة من 2,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 2 مليار أوقية جديدة سنة 2018. وترجع هذه الزيادة، أساسا إلى توسيع تغطية إحصاءات الصادرات، حيث شملت الاتفاقية بين موريتانيا والسينغال هذه السنة إدراج الصادرات الحيوانية الموريتانية نحو السينغال.

III-1.1. ب. الواردات



شهد تطور الواردات سنة 2018 زيادة قدرها 24,1% ليصل إلى 93 مليار أوقية جديدة؛ أي 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 43% سنة 2017. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وتحديد القطاع غير الاستخراجي، فضلا عن النفقات المرتبطة استغلال الذهب. وارتفعت كلفة الفاتورة النفطية من 15,9 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 18,1 مليار أوقية جديدة، بزيادة قدرها 13,9%، وتعزى هذه النسبة إلى زيادة الكميات المستوردة بنسبة 7%، من جهة، وإلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، من جهة أخرى. ولا يزال الديزل المكون الرئيسي لفاتورة النفط، حيث يمثل نسبة 59% منها.

فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية، فقد ارتفعت بنسبة 26% لتصل إلى 17,7 مليار أوقية جديدة مقابل 14 مليار أوقية جديدة سنة 2017، ويعود ذلك أساسا إلى زيادة الكميات المستوردة بنسبة 9% من جانبها ارتفعت واردات قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 12,4% لتصل إلى 24 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 21,4 مليار أوقية سنة 2017.

وبلغت واردات السلع الرأسمالية للقطاع الاستخراجي 13,2 مليار أوقية جديدة مقابل 12,3 مليار أوقية جديدة سنة 2017، وهو ما يمثل زيادة بـ 7,2% وكانت هذه الواردات موجهة أكثر نحو صناعة الحديد والذهب. وعلى عكس ذلك انخفضت واردات القطاع النفطي بنسبة 23,1% سنة 2018 بسبب تراجع نشاط التنقيب والحفر. واقتصرت واردات السلع الرأسمالية لقطاع النفط على أشغال اغلاق حقل شنقيط.

وبلغت الواردات الجارية للصناعات الاستخراجية 10,8 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 9,1 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي زيادة قدرها 19,4%. ويمكن تفسير هذا الاتجاه بزيادة تكاليف إنتاج الذهب والتي بلغت 7,2 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 3,5 مليار أوقية سنة جديدة 2017. ويوضح توزيع الواردات من السلع حسب الفئة أن السلع الرأسمالية تشكل أكبر حصة من المنتجات المستوردة بنسبة 25% من إجمالي الواردات سنة 2018، متبوعة بالمنتجات النفطية بنسبة 24%، ثم المنتجات الغذائية بنسبة 19%، ثم واردات الصناعات الاستخراجية، باستثناء السلع الرأسمالية بنسبة 12%، والمنتجات الأخرى بنسبة 12%.

III-2.1 الخدمات

تحسن العجز في الميزان الصافي للخدمات سنة 2018، ليستقر عند 15,4 مليار أوقية جديدة مقابل 18,8 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بتغير بـ 17,9%. ويعزى هذا التحسن إلى التأثير المزدوج للزيادة الطفيفة في الإيرادات وللانخفاض في الإنفاق على الخدمات؛ حيث وصلت الإيرادات إلى 8,96 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 8,2 مليار أوقية جديدة سنة 2017، مدفوعة بنشاط بيع الأسماك في إطار نظام منح رخص للصيد البحري. أما بالنسبة للإنفاق على الخدمات، فقد انخفض من 27 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 24,4 مليار أوقية جديدة سنة 2018. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الخدمات المتعلقة بالنشاط النفطي.

III-3.1 المداخيل

تراجع عجز ميزان المداخيل حيث انتقل من 3,5 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 1,3 مليار أوقية جديدة سنة 2018 تحت التأثير المزدوج لزيادة الدخل المحقق وانخفاض التدفقات الصادرة. وارتفعت الإيرادات من 0,22 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 0,47 مليار أوقية جديدة سنة 2018. وتتعلق هذه الزيادة بالعائدات المتأتية من الاستثمارات الخارجية بسبب التوظيف الجيد لاحتياطات النقد الأجنبي وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي. وبقيت الإيرادات المدفوعة بموجب اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي سنة 2018 على نفس مستواها سنة 2017؛ أي عند حوالي 23 مليار أوقية جديدة. أما بالنسبة المدفوعات الخارجة سنة 2018 فقد انخفضت بنسبة 29,9% لتستقر عند 4,3 مليار أوقية جديدة، بسبب تراجع إنفاق الشركات المعدنية على أجور العمال غير المقيمين. وعلى العكس من ذلك ارتفعت الفوائد المدفوعة على خدمة الدين العام من 2,70 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 3 مليار أوقية جديدة سنة 2018.

III-4.1 التحويلات الجارية

انخفض صافي تدفقات التحويلات الجارية بنسبة 24,9% سنة 2018، ليستقر عند 7,2 مليار أوقية جديدة مقابل 9,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ويعزى ذلك، على وجه الخصوص، إلى الانخفاض الحاد في التحويلات الرسمية بنسبة 40,2%، بما في ذلك دعم الميزانية.

III-2 حساب رأس المال والعمليات المالية

بلغ فائض حساب رأس المال والعمليات المالية 36 مليار أوقية سنة 2018، مقابل 24,7 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة 32,4%. وترتبط هذه الزيادة بشكل رئيسي بتدفقات العمليات المالية وتحديدًا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي.

وفيما يتعلق بحساب رأس المال فقد حقق رصيدا موجبا قدره 0,7 مليار أوقية جديدة سنة 2018 بدل 0,4 مليار أوقية جديدة سنة 2017، نتيجة تعبئة الهبات اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

من جانبه سجل رصيد العمليات المالية ارتفاعا بنسبة 24% سنة 2018 ليستقر عند 35,3 مليار أوقية جديدة مقابل 28,5 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ويعود هذا التحسن في جزء كبير منه إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي، خاصة على مستوى مشروع الحقل الغازي السلحفاة الكبير-آحميم. وتشمل هذه التدفقات عائدات الاستكشاف وعلاوات التوقيع والتمويلات المرتبطة بأغلاق حقل شنقيط النفطي.

ووصل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2018 مبلغ 27,6 مليار أوقية جديدة مقابل 21 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة 31,1%. وبذلك تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 14,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 مقابل 12% سنة 2017.

وفيما يتعلق بالاقتراض الخارجي طويل الأجل ومتوسطه، فقد زاد صافي التمويل الخارجي بنسبة 5,1% ليصل 9,1 مليار أوقية جديدة، مقابل 8,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ووصلت المبالغ المسحوبة سنة 2018 الموجهة لتمويل برنامج الاستثمار العمومي نحو 8,8 مليار أوقية جديدة مقابل 8,5 مليار أوقية جديدة سنة 2017، في حين بلغت عمليات السحب على قروض دعم الميزانية لمواكبة الإصلاحات الحكومية بمبلغ 0,2 مليار أوقية جديدة.

وفيما يتعلق بمدفوعات أقساط أصول خدمة الدين العام فقد زادت بنسبة 11,2%، بسبب دفع الحكومة لوحدها مبلغ 6,1 مليار أوقية جديدة من ديونها مقابل 5,5 مليار أوقية جديدة فقط سنة 2017.

الجدول 3. تطور أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية

الأرقام بمليارات الأوقية الجديدة	2016	2017	2018
حسابات رأس المال والعمليات التجارية	17,2	28,9	36,0
حساب رأس المال	0,3	0,4	0,7
حساب العمليات التجارية	16,9	28,5	35,3

جدول 4: ميزان المدفوعات (مليار أوقية جديدة)

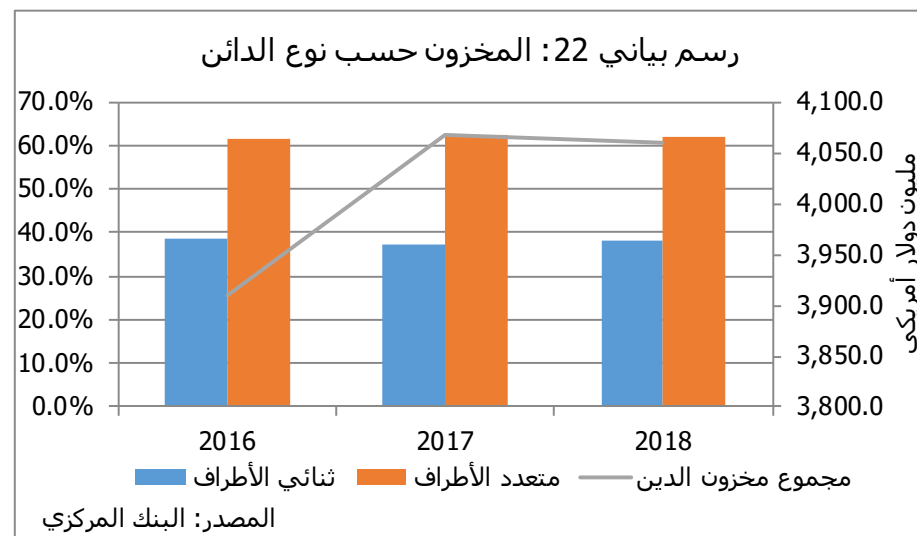
2018	2017	2016	2015	2014	
(25,3)	(11,7)	(17,5)	(18,1)	(21,5)	الميزان التجاري
67,8	63,2	49,4	45,1	58,5	صادرات
18,2	17,7	14,8	11,0	22,1	حديد
0,4	2,3	3,1	2,3	5,9	نفط
5,3	5,0	4,9	6,4	5,0	نحاس
15,0	13,2	10,2	10,8	12,3	ذهب
26,8	22,4	14,9	12,6	11,4	صيد
2,0	2,6	1,7	1,9	1,8	أخرى
(93,0)	(74,9)	(67,0)	(63,1)	(80,0)	واردات Fob
(17,7)	(14,0)	(11,8)	(12,8)	(11,3)	منتجات غذائية
(22,3)	(15,9)	(12,6)	(10,9)	(18,0)	منتجات نفطية
(3,1)	(2,1)	(1,3)	(1,8)	(3,1)	منه لاسنيم
(1,1)	(0,9)	(0,7)	(0,9)	(1,3)	شركة نحاس موريتانيا
0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	تازيازات
(24,0)	(21,4)	(16,4)	(24,2)	(30,8)	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
(5,4)	(4,9)	(5,5)	(6,4)	(12,7)	منه شركة اسنيم
(1,6)	(2,5)	(2,8)	(2,7)	(5,7)	شركة نحاس موريتانيا
(12,1)	(7,9)	(5,8)	(6,1)	(4,0)	تازيازات
(5,0)	(6,1)	(2,2)	(9,0)	(8,5)	استكشافات نفطية
(29,0)	(23,6)	(26,2)	(15,2)	(19,9)	واردات أخرى
(16,8)	(22,3)	(15,9)	(18,6)	(26,4)	خدمات وعائدات (صافية)
(15,4)	(18,8)	(11,8)	(12,8)	(18,8)	خدمات (صافية)
3,0	2,2	2,7	2,2	3,3	منها رخص الصيد
(1,3)	(3,5)	(4,1)	(5,8)	(7,6)	عائدات (صافية)
2,3	2,3	2,1	2,0	-	منها تعويضات صيد
7,2	9,6	8,7	5,8	3,4	تحويلات جارية (صافية)
3,5	3,3	2,7	2,5	1,5	تحويلات خصوصية (صافية)
3,7	6,3	6,0	3,3	1,9	تحويلات رسمية
0,0	0,0	-	-	-	منها تخفيف ديون متعددة الأطراف
(34,8)	(24,4)	(24,8)	(30,9)	(44,5)	ميزان المعاملات الجارية
36	28,9	17,2	40,5	37,0	حساب رأس المال والعمليات المالية
0,7	0,4	0,3	1,0	0,5	حساب رأس المال
0,7	0,4	0,3	1,0	0,5	أخرى
35,3	28,5	16,9	39,5	36,5	حساب العمليات المالية
27,6	21,0	9,6	16,3	15,2	استثمار مباشر صاف
13,1	10,6	2,5	10,1	8,0	منه: صناعات نفطية (صاف)
0,7	1,0	5,0	13,1	3,7	قروض رسمية متوسطة وطويلة المدى
9,1	8,6	11,4	18,4	8,1	سحوبات
(8,4)	(7,7)	(6,4)	(5,3)	(4,4)	أصل رأس المال مستحق الأداء
7	6,5	2,4	10,1	17,7	معاملات خصوصية أخرى على رأس المال
(5,7)	(2,9)	4,8	(4,5)	(1,9)	خطأ سهو
6,9	1,6	(2,8)	5,2	(9,4)	ميزان إجمالي
(6,9)	(1,6)	2,8	(5,2)	9,4	تمويل
(7)	(1,8)	2,8	(5,3)	9,0	أصول خارجية صافية
(2,1)	(0,3)	(0,7)	(6,3)	9,4	البنك المركزي الموريتاني (صافية)
(2,5)	(0,9)	0,2	(5,8)	9,8	موجودات
0,5	0,6	(0,7)	(0,5)	(0,4)	التزامات
(1,6)	(0,7)	2,7	0,5	(0,5)	بنوك تجارية (صافية)
(3,3)	(0,8)	0,9	0,5	0,1	الحسابات النفطية
0,1	0,2	-	0,2	0,3	تمويل استثنائي

المصدر: المديرية العامة للدراسات / البنك المركزي الموريتاني

IV الدين الخارجى

1-IV الرصيد القائم

انخفض الرصيد القائم للدين الخارجى العام بشكل طفيف عند نهاية 2018 بنسبة 0,2% عن مستواه عند سنة 2017، ليستقر عند 4059 مليون دولار أمريكي. وحدث هذا التغير الطفيف رغم زيادة في السحوبات على قروض تمويل برنامج الاستثمار العمومي أكثر مما كان متوقعا، فضلا عن الدعم الممنوح بموجب التسهيل الائتمانية الموسعة. ومن ناحية أخرى أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقارنة



مع بقية عملات الاستدانة سنة 2018، إلى التخفيف من أثر صافي تدفقات الإقراض على تراكم الدين. وبقيت تركيبة الرصيد القائم للدين الخارجى في معظمها مستحقة لهيئات دائنة متعددة الأطراف؛ حيث مثلت نسبة 62% مقابل 38% استحققتها هيئات ثنائية.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ رصيد الدين القائم نسبة 79% سنة 2018 مقابل 82% سنة 2017، وهو ما يمثل ترجعا بـ 4 نقاط مئوية ويعزى هذا التطور في الأساس إلى الزيادة الحاصلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 5: مجموع رصيد الدين الخارجى

2018		2017		2016	
بالنسبة للمجموع %	مليون دولار أمريكي	بالنسبة للمجموع %	مليون دولار أمريكي	بالنسبة للمجموع %	مليون دولار أمريكي
100	4 059,0	100	4 068,4	100,0	3 909,3
38,0	1 541,4	37,5	1 524,4	38,6	1 510,4
62,0	2 517,6	62,5	2 543,9	61,4	2 398,9
80	3 245,6	78,9	3 211,3	76,7	2 998,2
27	1 095,7	25,7	1 045,9	25,6	999,7
53	2 149,9	53,2	2 165,4	51,1	1 998,4
11,4	464,7	10,9	442,0	11,0	428,7
7,8	314,6	7,8	316,8	8,2	319,0
3,7	150,2	3,1	125,2	2,8	109,7
8,6	348,7	10,2	415,1	12,3	482,5
3,2	131,2	4,0	161,8	4,9	191,7
5,4	217,5	6,2	253,3	7,4	290,8

المصدر: المديرية العامة للدراسات / البنك المركزي الموريتاني

IV-2.1 الديون متعددة الأطراف

تراجع الرصيد القائم للديون المتعددة الأطراف بشكل طفيف سنة 2018 ليستقر عند 2517,6 مليون دولار أمريكي مقابل 2543,9 مليون دولار أمريكي سنة 2017. ويأتي ثبات رصيد الديون متعددة الأطراف عند حدود مستواه العام الماضي نتيجة شبه تغطية لمدفوعات أصل الدين والتي بلغت 198,8 مليون دولار أمريكي بالسحوبات على القروض الثنائية والتي التي بلغت 197,3 مليون دولار أمريكي.

ولا يزال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أبرز الدائنين من هذه الفئة بحصة تبلغ 47% من المجموع؛ حيث بلغت قيمة الرصيد القائم تجاه هذا الدائن 1011,5 مليون دولار سنة 2018؛ أي بزيادة 60,7 مليون دولار عن سنة 2017. وبلغت حصة الرابطة الدولية للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية من المجموع، على التوالي، نسب 19% و17,5%.

IV-1.1 ديون ثنائية الأطراف

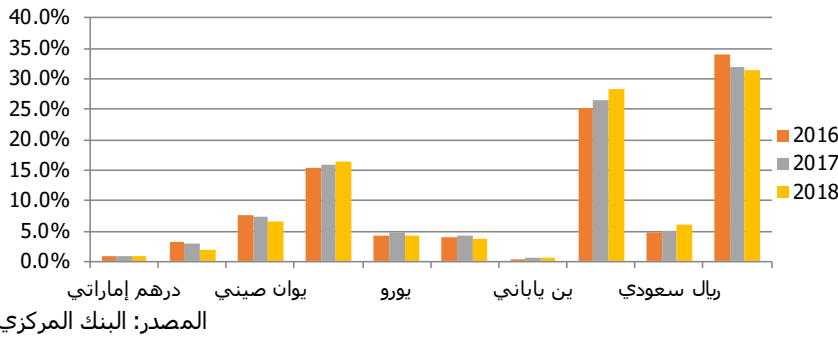
خلال سنة 2018 ارتفع رصيد الدين الثنائي بمبلغ 17 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 1541,4 مليون دولار أمريكي؛ أي 38% من إجمالي الرصيد القائم. ويظهر توزيع الديون الثنائية حسب الدائن تغيراً لصالح بنك التصدير والاستيراد الهندي الذي زاد رصيده المستحق بمقدار 52,1 مليون دولار أمريكي سنة 2018.

وتمثل حصة الدائنين ثنائيين عرب نسبة 59% من الرصيد القائم، فيما تمثل حصة الصين 21%. أما بالنسبة لدائني نادي باريس فتمثل حصتهم 15%، مقابل 4% للهند.

IV-3.1 رصيد الدين حسب العملة

خلال العام الثالث على التوالي ظلت تركيبة الرصيد القائم حسب عملات الاستدانة دون تغير؛ حيث ظل الدولار الأمريكي في الصدارة بنسبة 31%، متبوعاً بالدينار الكويتي بنسبة 28,2%، ثم حقوق السحب الخاصة بنسبة 16%. فيما تراجعت نسبة اليوان الصيني والدينار الإسلامي من 7,4% و4,7%، على التوالي، سنة 2017 إلى 6,6% و4,2%، على التوالي، سنة 2018.

رسم بياني 23: مخزون الدين حسب العملة



IV-4.1 الرصيد القائم حسب المدين

ظلت بنية رصيد الدين الخارجي حسب الجهة المدينة دون تغيير؛ حيث ارتفعت بشكل طفيف حصة الدولة من إجمالي المبالغ المستحقة لتمثل 80% من المجموع بدل 78,9% سنة 2017.

فيما يتعلق بديون البنك المركزي الموريتاني، فقد أدت زيادة السحب بموجب التسهيل الائتمانية الموسعة إلى رفع حصته إلى 11,4% سنة 2018 بدل 10,9% سنة 2017. وبالمقابل انخفضت الديون المستحقة على الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) بشكل طفيف، لتنتقل من 10,2% سنة 2017 إلى 8,6% سنة 2018، رغم سحبها لمبلغ 1,9 مليون دولار أمريكي.

رغم سحبها لمبلغ 1,9 مليون دولار أمريكي.

رغم سحبها لمبلغ 1,9 مليون دولار أمريكي.

2-IV خدمة الدين الخارجي

شهدت سنة 2018 زيادة في خدمة الدين العام الخارجي بنسبة 20%، لتصل إلى 364,5 مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع خدمة الدين متعددة الأطراف. وشكلت مدفوعات سداد أصل الدين 77% من المجموع سنة 2018 ومدفوعات الفوائد 23%، مقابل، نسب 74,5% و 25,5% على التوالي سنة 2017. ومثلت خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات نسبة 16,9% سنة 2018، مقابل 14,7% سنة 2017. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى حلول آجال استحقاق اقساط جديدة.

جدول 6: تطور خدمة الدين العام (مليون دولار أمريكي)

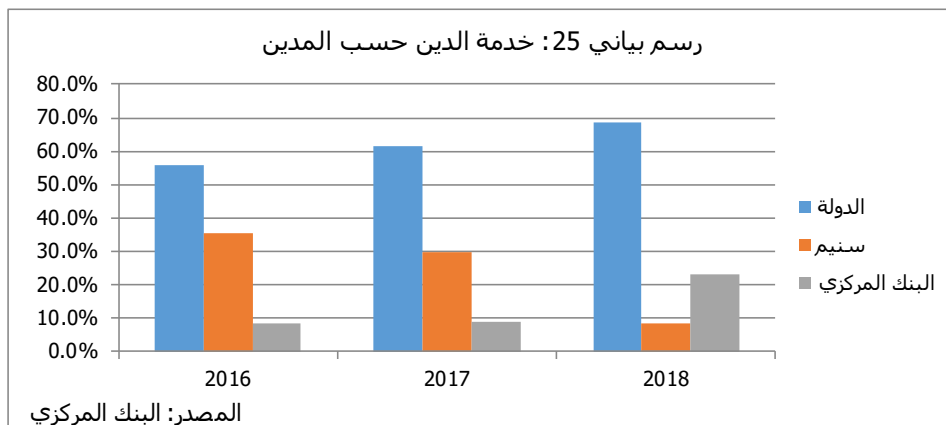
2018				2017				
% من المجموع	المجموع	الفوائد	الأصل	% من المجموع	المجموع	الفوائد	الأصل	
100%	364,5	82,5	282	100,0%	293,1	76,5	216,6	المجموع
32,2%	117,5	34,3	83,2	39,6%	116,1	33,8	82,3	أ. ثنائي الأطراف
67,8%	246,9	48,1	198,8	60,4%	177	42,7	134,3	ب. متعدد الأطراف
الدولة								
68,6%	250,1	57,2	193	61,5%	180,3	48,4	131,9	مجموع (الدولة)
19,1%	69,6	19,1	50,5	22,8%	66,9	17,3	49,6	أ. ثنائي الأطراف
49,5%	180,5	38,1	142,4	38,7%	113,4	31,1	82,3	ب. متعدد الأطراف
البنك المركزي								
8,2%	29,9	9	20,9	8,8%	25,8	9	16,8	مجموع (البنك المركزي)
3,1%	11,2	9	2,2	3,8%	11,2	9	2,2	أ. ثنائي الأطراف
5,1%	18,7	0	18,7	5,0%	14,5	0	14,5	ب. متعدد الأطراف
سليم								
23,2%	84,4	16,3	68,1	29,7%	87,1	19,2	67,9	مجموع (سليم)
10,1%	36,7	6,3	30,4	13,0%	38	7,5	30,5	أ. ثنائي الأطراف
13,1%	47,7	10	37,7	16,7%	49,1	11,6	37,4	ب. متعدد الأطراف

المصدر: المديرية العامة للدراسات / البنك المركزي الموريتاني

1.2-IV خدمة الدين حسب الدائن

تبرز بنية خدمة الدين الخارجي سنة 2018 استحواذ دائنين متعددي الأطراف على 67,6% من مدفوعات خدمة الدين، وقد انتقلت المدفوعات لهذه الأطراف بموجب هذا البند من 177 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 246,9 مليون دولار أمريكي سنة 2018؛ أي بزيادة 28%. وتم سداد 27,3% من إجمالي هذا المبلغ إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، متبوعاً بالبنك الإسلامي للتنمية ثم صندوق النقد العربي والذين بلغت حصة كل منهما 20% من إجمالي المدفوعات. ويظهر توزيع خدمة الديون الثنائية نحو 40,1% من المدفوعات من حصة دائنين من نادي باريس، و 34% لدائنين ثنائيين عرب، ثم 21% للصين، و 4% للهند.

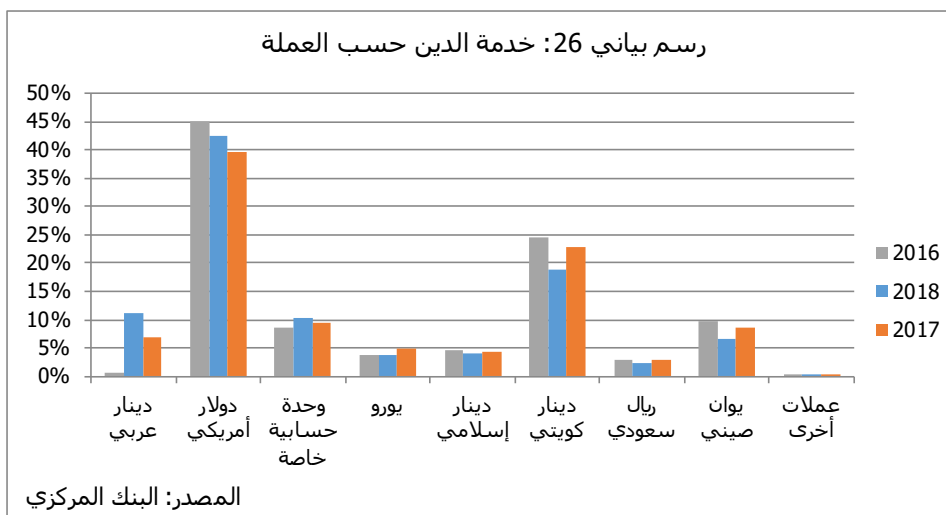
2.2-IV خدمة الدين حسب المدين



يظهر تقسيم خدمة الدين الخارجي حسب المدين زيادة في المدفوعات التي قدمتها الدولة سنة 2018؛ حيث انتقلت إلى 68,6% مقابل 61,3% سنة 2017. وبالمقابل انخفضت حصة الشركة الوطنية للصناعة والمعادن (سنيم) من إجمالي خدمة هذا الدين لتصل إلى 23,2% سنة

2018 مقابل 29,7% سنة 2017. وفيما يتعلق بنصيب البنك المركزي من خدمة الديون، فقد شهدت انخفاضا طفيفا لتصل إلى 8,2% من المجموع سنة 2018 بدل 8,8% سنة 2017.

3.2-IV خدمة الدين حسب العملة



يظهر توزيع خدمة الدين الخارجي حسب العملة ارتفاع حصة الدينار العربي إلى 11,1% سنة 2018 مقابل 7% سنة 2017. وكذلك زادت حصة الدولار الأمريكي من 39,7% سنة 2017 إلى 42,6% سنة 2018. وفي المقابل انخفضت حصة الدينار الكويتي إلى 18,7% سنة 2018 مقابل 22,8% سنة 2017.

3-IV السحوبات على الديون الخارجية

شهدت سنة 2018 زيادة في السحوبات على القروض الخارجية بنسبة 16% لتصل إلى 318,9 مليون دولار أمريكي مقابل 268,6 مليون دولار أمريكي سنة 2017. ويعزى ذلك إلى زيادة السحب على القروض الثنائية بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق، رغم انخفاض السحوبات على القروض متعددة الأطراف بنسبة 6%.

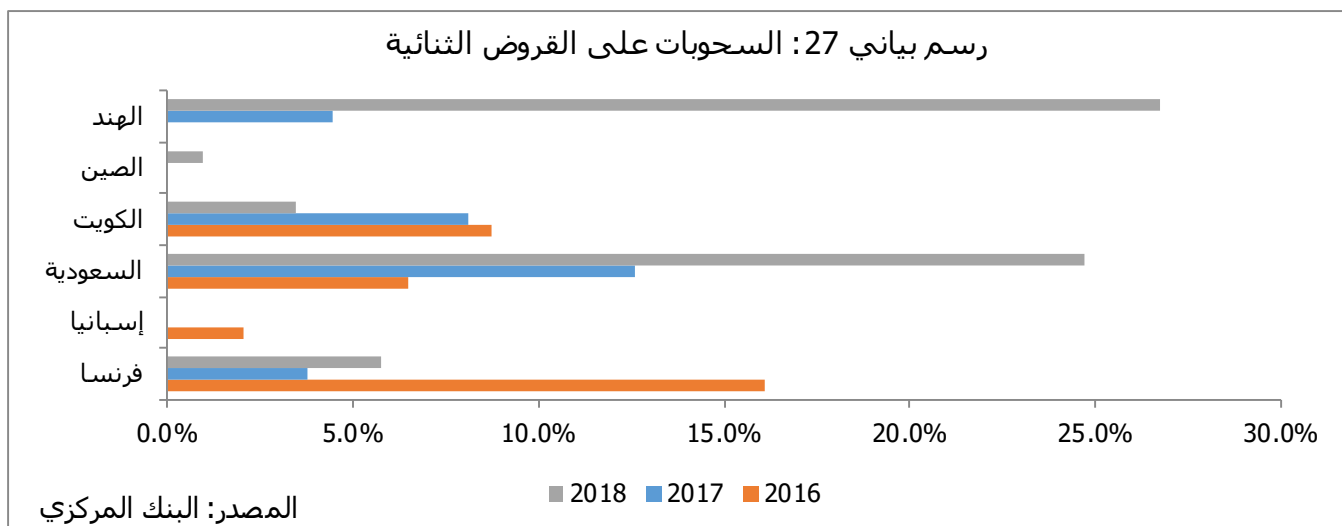
جدول 7: تطور السحوبات على القروض الخارجية

2018		2017		2016		
من % المجموع	مليون دولار	من % المجموع	مليون دولار	من % المجموع	مليون دولار	
100,0%	318,9	100,0%	268,6	100,0%	329,5	مجموع
38,1%	121,6	22,4%	60,2	25,7%	84,8	ثنائي الأطراف
61,9%	197,3	77,6%	208,3	74,3%	244,8	متعدد الأطراف
85,0%	271,0	91,3%	245,1	99,0%	326,4	مجموع (الدولة)
38,1%	121,6	22,4%	60,2	24,8%	81,6	ثنائي الأطراف
46,9%	149,4	68,8%	184,8	74,3%	244,8	متعدد الأطراف
14,4%	46,1	8,7%	23,5	0,0%	0,0	مجموع (البنك المركزي)
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0	ثنائي الأطراف
14,4%	46,1	8,7%	23,5	0,0%	0,0	متعدد الأطراف
0,6%	1,9	0,0%	0,0	1,0%	3,2	مجموع (شركة سنيم)
0,0%	0,0	0,0%	0,0	1,0%	3,2	ثنائي أطراف
0.6%	1,9	0,0	0,0	0,0%	0,0	متعدد أطراف

Source : BCM/DGE

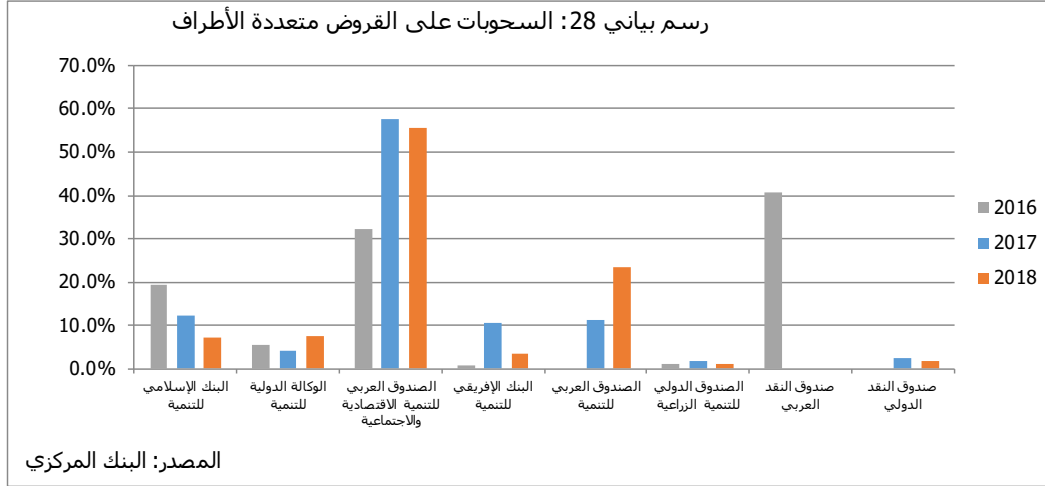
1.3-IV السحوبات على القروض ثنائية الأطراف

تميزت سنة 2018 بزيادة مبالغ السحوبات على القروض ثنائية الأطراف بنسبة 50% لتصل إلى 121,6 مليون دولار أمريكي لتمثل بذلك نسبة 38,1% من مجموع السحوبات مقابل 22,4% سنة 2017. ويعزى هذا التغيير بشكل رئيسي إلى زيادة السحوبات على القروض الثنائية مع دول عربية بنسبة 25% نتيجة زيادة السحب على قروض الصندوق السعودي للتنمية والصين بنسبة 31% والهند بنسبة 82%.



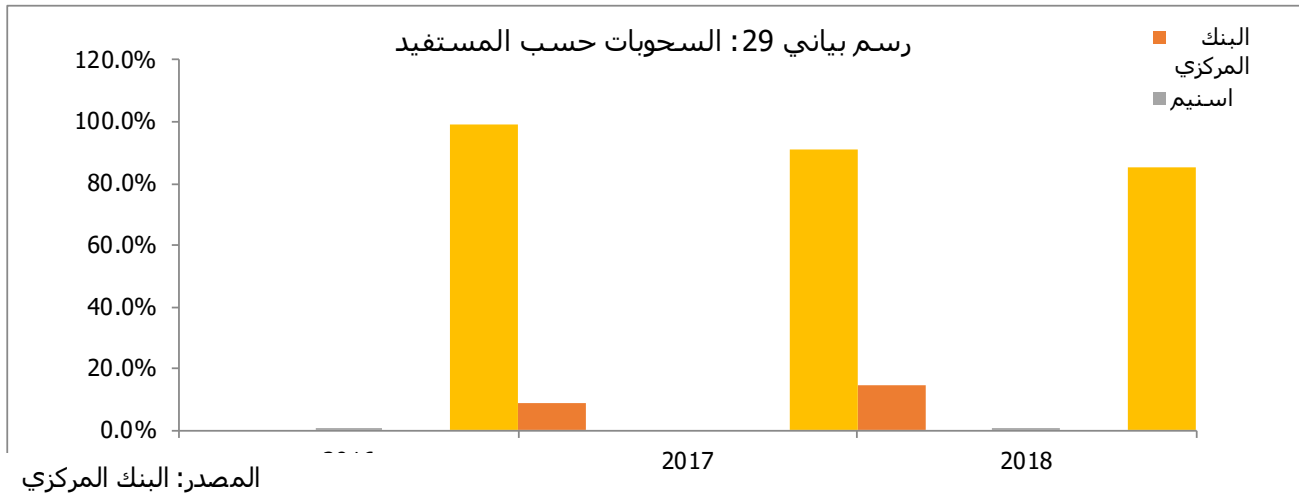
IV-2.3 السحوبات على الديون متعددة الأطراف

بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة على القروض متعددة الأطراف 197,3 مليون دولار سنة 2018، بنسبة تراجع تصل إلى 6%، لتمثل حصة قدرها 61,9% من المجموع مقابل 77,6% منه سنة 2017. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع عمليات السحب لدى البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 79% ومن صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) بنسبة 64% ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنسبة 93%. وفي المقابل زادت السحوبات المعبأة لدى الرابطة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي على التوالي بنسب 41% و49% سنة 2017. ورغم انخفاض حصته بنسبة 9% لا يزال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أول شريك تنموي للبلاد؛ حيث بلغ حجم السحوبات لديه 109,9 مليون دولار أمريكي سنة 2018، مقابل 119,9 مليون دولار أمريكي سنة 2017.



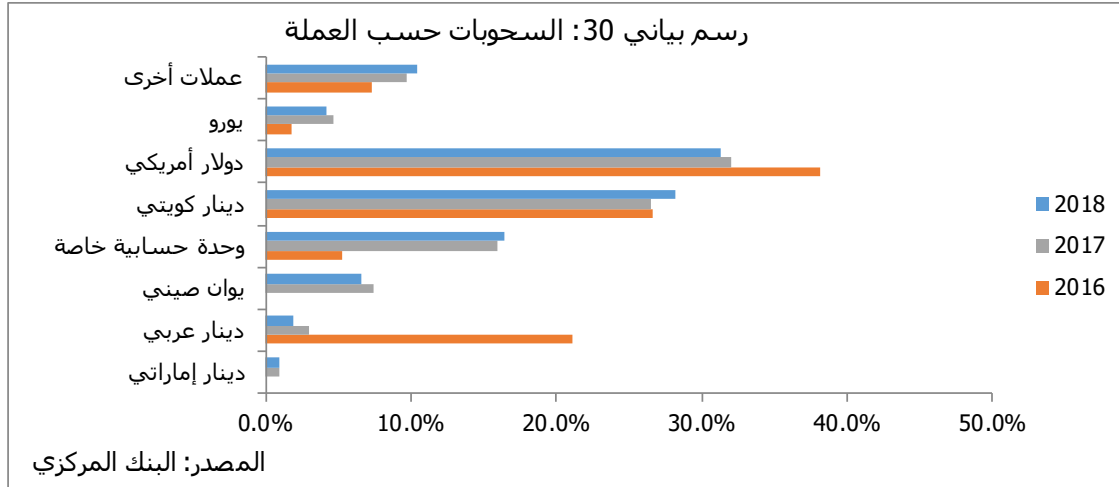
IV-3.3 عمليات السحب حسب المدين

يظهر توزيع عمليات السحب حسب المدين لسنة 2018 استحواذ الدولة على نسبة 85% من مجموع السحوبات؛ أي ما يمثل مبلغ 271 مليون دولار أمريكي، أي زيادة 10% مقارنة مع سنة 2017. ووصلت عمليات السحب التي قام بها البنك المركزي الموريتاني إلى 46,1 مليون دولار أمريكي مقابل 23,5 مليون دولار سنة 2017؛ أي زيادة قدرها 14%. وتمثل هذه السحوبات الدفعة الأولى والثانية من التسهيلات الائتمانية الموسعة من صندوق النقد الدولي في إطار دعم برنامج الاقتصاد القائم مع موريتانيا للسنوات الثلاث. ومن جانبها، حققت الشركة الوطنية للصناعة والمعادن (سنيم) نسبة ضئيلة من السحوبات بلغت 0,6%، ويمثل هذه الحصة سحب قسط وحيد لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قامت به الشركة لصالح مشروع عصرنة الكلب II.



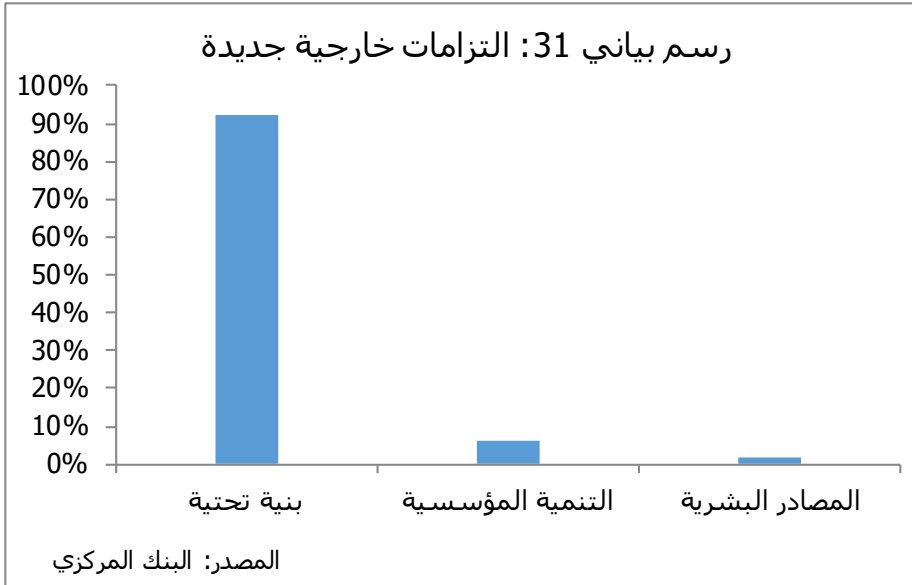
IV-4.3 السحوبات حسب العملة

أظهر حجم المبالغ المسحوبة وتذبذب سعر صرف عملات الاستدانة الرئيسية سنة 2018 تغيراً في توزيع السحوبات حسب العملة. ورغم انخفاضها الطفيف ظلت حصة الدولار الأمريكي مهيمنة بنسبة 31,3% سنة 2018 مقابل 32% سنة 2017. وفي المقابل ارتفعت حصة الدينار الكويتي بشكل طفيف إلى 28,2% سنة 2018 مقابل 26,5% سنة 2017. وفيما يتعلق بحصص حقوق السحب الخاصة واليوان الصيني والريال السعودي واليورو فمثلت على التوالي 16% و6% و4,2% سنة 2018.



IV-4 الالتزامات الخارجية الجديدة

شهدت سنة 2018 إبرام القطاع العام لاتفاقيات قروض خارجية جديدة بلغ حجمها 167 مليون دولار أمريكي مقابل 611 مليون دولار سنة 2017. ويعزى هذا التراجع إلى رغبة الدولة في الحد من عبء تراكم الالتزامات الخارجية متوسطة الأجل وطويلته. وتم التوقيع على هذه القروض مع جهات مانحة متعددة الأطراف، خاصة صندوق التنمية الأفريقي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، بشروط مالية ميسرة من حيث نسبة الفائدة، وأجل



الاستحقاق، حيث وصل في المتوسط إلى 21,25 سنة، وفترة سماح تصل إلى 6,25 سنة. ووقعت الشركة الوطنية للصناعة والمعادن (سنيم) سنة 2018 اتفاقيتي قرض مع البنك الإفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ إجمالي قدره 107 مليون دولار أمريكي؛ وهو ما يمثل 64% من إجمالي الالتزامات الجديدة.

وتم تخصيص 92% من إجمالي هذه القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية، و6% لمشاريع الدعم المؤسسي، و2% لمشاريع المصادر البشرية.

V المالية العامة

اتسمت توجهات سياسة المالية العامة المنصوص عليها ضمن قانون المالية لسنة 2018 بمواصلة وتعزيز جهود تعبئة الموارد وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وذلك من خلال توظيف أفضل للموارد انسجاماً مع الأولويات الوطنية للتنمية. وتتسق هذه الجهود مع الأهداف المرسومة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، والمتمثلة في تعزيز نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام، وتطوير رأس المال البشري وتسهيل النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

V-1 قانون المالية لسنة 2018

يندرج قانون المالية لسنة 2018 ضمن مواصلة المساعي الرامية لضبط أوضاع المالية العامة واستخدام وإعادة توجيه هوامش الميزانية نحو النفقات الاجتماعية ذات الأولوية والبنية التحتية، مع الأخذ بالحسبان التكفل بتنظيم الأحداث المتوقعة سنة 2018 والمتمثلة في استضافة قمة للاتحاد الإفريقي وإجراء انتخابات تشريعية وبلدية وجهوية. كما أخذ قانون المالية بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن العجز في التساقطات المطرية على السكان والماشية، وذلك من خلال تعزيز البرامج الاجتماعية (برنامج أمل، وبرنامج إنقاذ الثروة الحيوانية...).

وتتمثل المحاور الرئيسية الداعمة لأهداف قانون المالية فيما يلي: (i) مواصلة الإصلاحات الهيكلية لتحسين القدرة التنافسية وتشجيع تنويع القاعدة الإنتاجية؛ (ii) عصنة السياسة الجبائية وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية؛ (iii) رفع الإنفاق الاجتماعي، لا سيما فيما يخص التعليم والصحة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفقر.

وفي أكتوبر 2018 تم اعتماد قانون المالية المعدل لتصحيح توقعات قانون المالية الأصلي بناء على عناصر جديدة أثرت على إيرادات ونفقات الميزانية الأصلية. وأفضى قانون المالية المعدل إلى زيادة في الميزانية التي استقرت من حيث الإيرادات والنفقات عند 54 مليار أوقية جديدة بدل 51,8 مليار أوقية جديدة التي حققت توازن قانون المالية الأصلي.

V-2 تطور المالية العامة

سجلت العمليات المالية للدولة سنة 2018 فائضا إجماليا قدره 6 مليارات أوقية جديدة، وهو ما يعادل نسبة 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره 0,1 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي ما يعادل 0,04% من الناتج المحلي الإجمالي من نفس الفترة. وباستبعاد الهبات، وصل فائض الميزانية سنة 2018 إلى 4,7 مليار أوقية جديدة؛ أي ما يعادل 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره 1,8 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي ما يعادل 1% من نفس الناتج. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى الجهود المبذولة لتحسين تعبئة الإيرادات الضريبية والتحكم في النفقات.

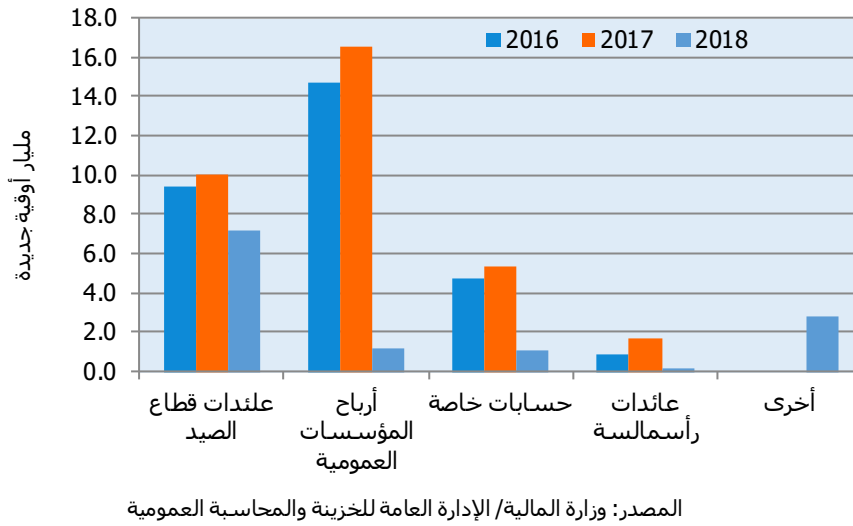
V-2.1 إيرادات الميزانية

ارتفع إجمالي الإيرادات والمنح سنة 2018 إلى 56,7 مليار أوقية جديدة، بزيادة 15% مقارنة مع سنة 2017. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى زيادة الإيرادات الضريبية، بينما في ظل انخفاض الإيرادات غير الضريبية.

V-2.1.1 الإيرادات الضريبية

في عام 2018، بلغت العائدات الضريبية 36,2 مليار أوقية جديدة مسجلة زيادة قدرها 12,2%، وهو ما يمثل 19,3% من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي هذا التطور نتيجة فاعلية جهود تعبئة الموارد والتي بذلت منذ عدة سنوات، وأدت إلى توسيع القاعدة الضريبية، فضلا عن جهود تحسين جباية الإيرادات الضريبية. وبالفعل ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 9,9% لتصل إلى 11 مليار أوقية جديدة سنة 2018 بسبب الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية على الأرباح بنسبة 5% لتبلغ 3,8 مليار أوقية جديدة، وزيادة الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية بـ 2,9% لتبلغ 3,5 مليار أوقية جديدة، وكذلك الحد الأدنى للضريبة الثابتة للجمركية بـ 25,3% لتبلغ 2 مليار أوقية جديدة.

رسم بياني 32: تطور الإيرادات الضريبية



أما بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات فقد ارتفعت بنسبة 14,5% لتصل إلى 19 مليار أوقية جديدة سنة 2018. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنسبة 29,1% لتبلغ 9,2 مليار أوقية جديدة، وزيادة الضرائب على المنتجات البترولية بنسبة 46,1% لتبلغ 1,8 مليار أوقية جديدة. كما زادت ضريبة القيمة المضافة المحلية بشكل طفيف بنسبة 4% لتبلغ 4,7 مليار أوقية جديدة، كما زادت رسوم الاستهلاك على الشاي، التبغ، السكر والإسمنت بنسبة 25,4% لتبلغ 1,9 مليار أوقية جديدة.

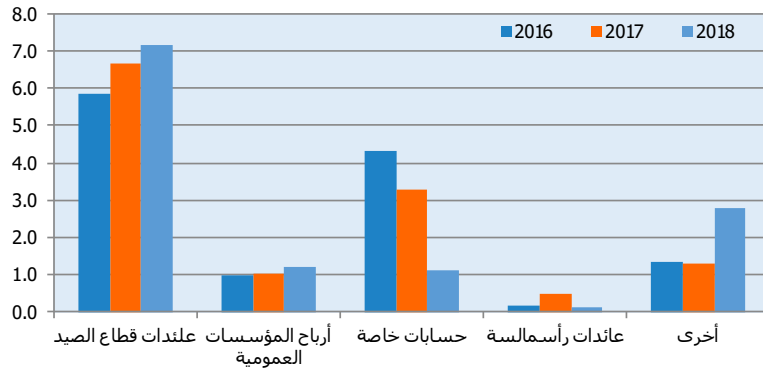
2.1-2. ب. الإيرادات غير الضريبية

في سنة 2018 انخفضت العائدات غير الضريبية بشكل طفيف، بنسبة 3%، مقارنة بسنة 2017، حيث بلغت 13 مليار أوقية جديدة. ويرجع هذا التطور بشكل رئيسي إلى تراجع مستويات الحسابات الخاصة بـ 2,1 مليار أوقية جديدة ومستويات الإيرادات الرأسمالية، وخاصة بيع القطع الأرضية، بـ 0,33 مليار أوقية جديدة. أما بالنسبة للعائدات المعدنية فقد انخفضت بشكل طفيف بنسبة 3,8% لتصل إلى 0,6 مليار أوقية جديدة.

وعلى صعيد آخر سجلت إيرادات الصيد سنة 2018 زيادة بنسبة 7,3%، أي 4,9 مليار أوقية جديدة، لتستقر عند 7,1 مليار أوقية جديدة. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة الإتاوات على صيد الأعماق بنسبة 28,1% مقارنة مع سنة 2017 لتصل إلى 3,4 مليار أوقية جديدة، رغم انخفاض رسوم الولوج بنسبة 14,3% ومحاصيل الغرامات على المخالفين بنسبة 39,3%، لتبلغا على التوالي 1,2 مليار أوقية جديدة و0,07 مليار أوقية جديدة.

وفيما يتعلق بأرباح وعائدات المؤسسات العمومية، فقد وصلت إلى 1,2 مليار أوقية جديدة؛ أي بزيادة 15,1% تحت تأثير الزيادة في الأرباح والفوائد التي قدمتها المؤسسات العمومية مثل ميناء نواكشوط المستقل «ميناء الصداقة» وميناء نواذيبو، حيث بلغت هذه الزيادة نسبة 85% أي 0,4 مليار أوقية جديدة.

رسم بياني 33: تطور الإيرادات غير الضريبية



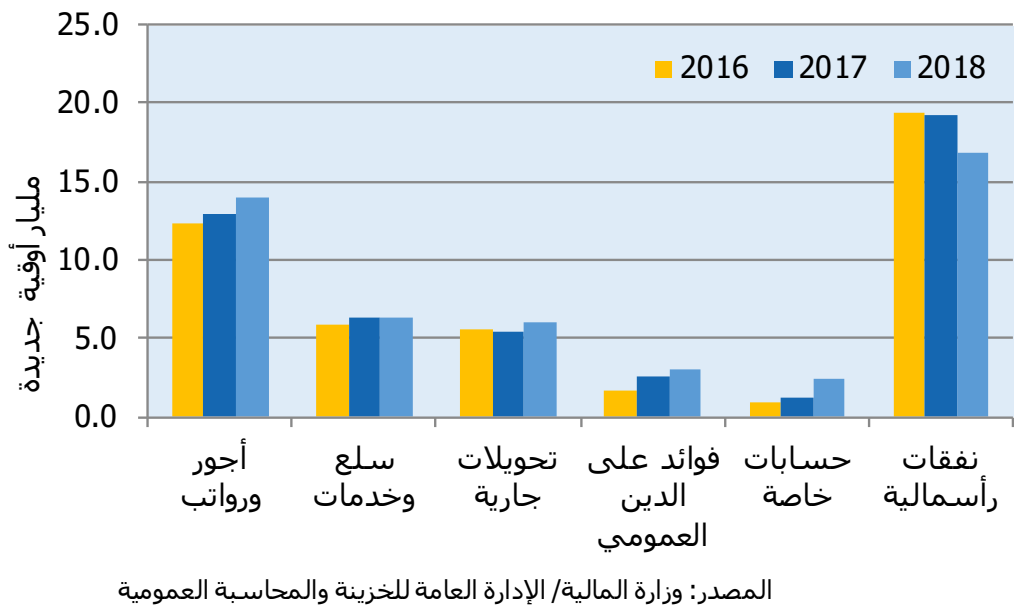
2.1-٧. ج الهبات والمنح

خلال سنة 2018 انخفضت الهبات بنسبة 28,9% لتستقر عند 1,2 مليار أوقية جديدة، بسبب تراجع دعم الميزانية بـ 81,6% ليبلغ 0,2 مليار أوقية جديدة، رغم الزيادة في الهبات الانمائية بنسبة 64%؛ حيث وصلت إلى 1 مليار أوقية جديدة.

2.2-٧. نفقات الميزانية

سنة 2018 بلغ إجمالي النفقات 50,8 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بنسبة 2,8% مقارنة مع السنة السابقة. ومثلت نفقات الميزانية نسبة 27,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، مقابل 28,1% سنة 2017. وتعزى الزيادة في نفقات الميزانية أساسا إلى زيادة النفقات الجارية سنة 2018، بينما انخفض بشكل طفيف الإنفاق الرأسمالي والإنفاق على صافي الإقراض.

رسم بياني 34: تطور نفقات الميزانية



2.2-٧. النفقات الجارية

بلغت النفقات الجارية 33,7 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مسجلة زيادة طفيفة قدرها 4,5% مقارنة مع السنة الماضية. ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الأجور والرواتب والتحويلات الجارية ومعدلات الفائدة على الدين العام. وقد ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 8% لتصل إلى 14 مليار أوقية جديدة، بسبب دمج رواتب العمال غير الدائمين وتأثير الاكتتاب في قطاعات الصحة والتهديب والأمن، فضلا عن النمو الطبيعي في كتلة الرواتب والأجور.

أما التحويلات الجارية فقد بلغت 6 مليارات أوقية جديدة، بزيادة 9,4%. ومن حيث الفوائد على الدين العام فقد بلغت عمليات السداد 3,1 مليار أوقية جديدة، بزيادة 37,4% بسبب ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي بـ 48,3%؛ أي 0,9 مليار أوقية جديدة، فيما انخفضت خدمة الفائدة على الدين المحلي بنسبة 4,4%؛ أي 0,02 مليار أوقية جديدة. وقد مثلت المدفوعات على الالتزامات الخارجية العمومية نسبة 85,6% من إجمالي الالتزامات سنة 2018، مقابل نسبة 14,4% تمثل مدفوعات الدين المحلي.

2.2-7. ب نفقات الاستثمار والقروض الصافية

سجل الإنفاق الرأسمالي وصافي الإقراض سنة 2018 انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8% ليصل إلى 16,9 مليار أوقية جديدة؛ أي ما يعادل 33,3% من نفقات الميزانية، مقابل 17 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي ما يعادل 34,5% من إجمالي النفقات. ومثلت النفقات الرأسمالية 9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 مقابل 9,7% سنة 2017. وتم تمويل الاستثمار سنة 2018 بنسبة 82,6% من موارد محلية؛ أي 13,9 مليار أوقية جديدة، مقابل 17,4% من موارد خارجية، بقيمة 3,7 مليار أوقية جديدة.

3.2-7. رصيد الميزانية وتمويله

أظهر رصيد الميزانية فائضا قدره 6 مليارات أوقية جديدة؛ أي ما يعادل 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، مقابل عجز قدره 0,1 مليار أوقية جديدة سنة 2017، أي ما يمثل 0,04% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن حيث التمويل تحسن وضع الخزينة العامة بشكل ملحوظ اتجاه النظام المصرفي بقيمة 1,6 مليار أوقية جديدة سنة 2018، تعود 1,5 مليار أوقية جديدة منها للبنك المركزي الموريتاني و0,12 مليار أوقية جديدة للبنوك التجارية. وفي المقابل لجأت الخزينة العمومية إلى التمويل غير المصرفي، وإن كان بدرجة أقل مقارنة مع سنة 2017؛ حيث لم يتجاوز هذا التمويل 0,4 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 1,3 مليار أوقية جديدة سنة 2017.

فيما يتعلق بالتمويل الخارجي بلغت مساهمة الحساب النفطي 3,1 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مقابل 1,8 مليار أوقية جديدة سنة 2017. في حين بلغت إيرادات النشاط النفطي 6,3 مليار أوقية جديدة، وهو ما اتاح تراكم رصيد صافي قدره 3,1 مليار أوقية، مقابل 0,1 مليار أوقية سنة 2017. وبلغت السحوبات على القروض الخارجية 2 مليار أوقية جديدة مقابل 3,1 مليار أوقية جديدة سنة 2017، فيما بلغ سداد خدمة الدين الخارجي 6,3 مليار أوقية جديدة بدل 4,8 مليار أوقية جديدة.

VI-1 السياسة النقدية

عام 2018، واصل البنك المركزي الموريتاني جهوده الرامية لإعادة تنشيط سياسته النقدية، تماشيا مع هدفه الرئيسي المتمثل في استقرار الأسعار. وقد تجسدت الإجراءات المتخذة لدعم قرارات السياسة النقدية في إعادة هيكلة هيئات صنع قراراتها، ووضع دليل إجراءات يحدد مسطرة العمليات، واعتماد مجموعة من النصوص الإجرائية والتنظيمية التي تحدد الإطار الاستراتيجي وعملياتي للسياسة النقدية.

الإطار رقم 1: تطور إطار السياسة النقدية خلال سنة 2018

- الأمر رقم 02/م/2018 الصادر عن محافظ البنك المركزي الموريتاني بتاريخ 29/03/2018 المحدد لإطار ضمانات عمليات السياسة النقدية: يهدف هذا النص إلى توسيع إطار الضمانات المؤهلة لعمليات السياسة النقدية بدمج القروض المصرفية الخاصة؛
- التعميم رقم 02/م/2018 الصادر عن محافظ ب مم بتاريخ 15/08/2018 المحدد لنموذج الاتفاقية-الإطار بشأن الضمانات المقدمة مقابل القروض المصرفية: يهدف هذا النص إلى تحديد الاتفاقية بين البنك المركزي الموريتاني والبنوك الأولية، بغية تنظيم إجراءات تعبئة القروض المصرفية المؤهلة لعمليات السياسة النقدية؛
- الأمر رقم 08/م/2018 الصادر محافظ ب مم بتاريخ 02/11/2018 المحدد لمعدلات الفائدة المطبقة على عمليات السياسة النقدية: وقد مكن هذا النص القانوني من مراجعة نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي الموريتاني، وخفضها من 9% إلى 6,5%، كما أوضح المعدلات المطبقة على أدوات السياسة النقدية؛

• وضع دليل للإجراءات يحدد مسطرة عمليات السياسة النقدية؛

• إعادة هيكلة هيئات صنع القرار في السياسة النقدية من خلال:

- ✓ برمجة اجتماعات مجلس السياسة النقدية مرة كل شهرين، بدل الاجتماعات الشهرية؛
- ✓ إنشاء لجنة فنية للسياسة النقدية، تقوم بإعداد الدراسات والتحليلات لتقديمها إلى مجلس السياسة النقدية لاتخاذ القرارات ولتحديد التوجهات الاستراتيجية؛
- ✓ إنشاء لجنة للسوق النقدية تتخذ القرارات المناسبة بشأن المبالغ المشمولة بتدخلها، وطرق التدخل الأسبوعية للبنك المركزي الموريتاني في السوق النقدية

إلى جانب ذلك تم تخفيض نسبة الفائدة المركزية من 9% إلى 6,5% من أجل تسهيل شروط تمويل الاقتصاد. وبقيت نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع دون تغيير سنة 2018؛ أي عند 7%. وبالمثل ظلت أسعار الفائدة على القروض المصرفية سنة 2018 مستقرة عند حوالي 12%.

1.1-VI المجاميع النقدية

نهاية سنة 2018 بلغ نمو المجاميع النقدية نسبة 13,8%، محافظا تقريبا على نفس معدل النمو للعام 2017. ويعود هذا التغيير في معظمه إلى الزيادة الملحوظة في القروض المقدمة للاقتصاد، بينما سجل صافي الموجودات الخارجية وصافي الإقراض للدولة نموا ضعيفا.

2.1-VI الكتلة النقدية

مع نهاية 2018، بلغت الكتلة النقدية 71 مليار أوقية جديدة، مسجلة زيادة بنسبة 13,8%. ويعزى النمو في الكتلة النقدية بشكل رئيسي إلى زيادة الودائع تحت الطلب بنسبة 17,9% والتي وصلت إلى 42,4 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 36 مليار أوقية جديدة سنة 2017، فضلا عن زيادة الودائع لأجل بنسبة 12,9% لتستقر عند 13,1 مليار أوقية جديدة، مقابل 11,5 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ومن جانبه ارتفع تداول النقود بنسبة 4,7% سنة 2018 ليستقر عند 15,6 مليار أوقية جديدة مقابل 14,8 مليار أوقية جديدة سنة 2017.

جدول 8: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية جديدة)

تغير (%)	2018	2017	2016	2015	2014	
14,0	57,97	50,83	44,88	42,82	44,01	النقود
4,8	15,6	14,89	14,14	12,97	13,09	التداول النقدي
17,9	42,37	35,94	30,74	29,85	30,92	ودائع تحت الطلب
13,0	13,05	11,55	9,96	8,39	7	ودائع إلى أجل+ادخار
13,8	71	62,4	54,8	51,2	51	الكتلة النقدية

المصدر: البنك المركزي/إدارة الدراسات النقدية والمالية

2.2-VI مقابل الكتلة النقدية

فيما يتعلق بعمليات خلق النقود، نجمت الزيادة المسجلة في نمو الكتلة النقدية سنة 2018 بشكل أساسي عن زيادة في صافي الإقراض المحلي لتمويل الاقتصاد، وبحد أقل، إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية. أما بالنسبة لتطور البنود الأخرى الصافية فقد عرفت تراجعا في أرصدها.

جدول 9: مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية جديدة)

تغير (%)	2018	2017	2016	2015	2014	
42,5	10	7	7,7	7,9	10,8	الموجودات الخارجية الصافية
14,1	85,1	74,6	68,4	65,9	60,9	قروض داخلية صافية
3,3	18,1	17,5	15,9	17,4	16,6	ديون صافية على الدولة
17,5	67	57	52,4	48,6	44,3	دعم الاقتصاد
25,7	(24,1)	(19,2)	(21,2)	(22,6)	(20,7)	بنود أخرى صافية

المصدر: البنك المركزي/إدارة الدراسات النقدية والمالية

VI-2.2.1 الموجودات الخارجية الصافية

تم تعزيز صافي الأصول الخارجية للنظام المصرفي خلال سنة 2018 بنسبة 42,5%؛ أي بـ 2,97 مليار أوقية جديدة، ليصبح 9,9 مليار أوقية جديدة. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع صافي الموجودات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني، وتحسن الرصيد السالب لصافي الموجودات الخارجية للبنوك التجارية.

فقد ارتفع صافي الموجودات الخارجية للبنك المركزي بنسبة 17,7% ليصل إلى 13,79 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مقابل 11,7 مليار أوقية جديدة سنة 2017. أما بالنسبة لصافي رصيد الموجودات الخارجية للبنوك التجارية، فقد تحسن بنسبة 19%؛ أي بـ 0,9 مليار أوقية جديدة ليستقر عند (-3,8) مليار أوقية جديدة سنة 2018.

جدول 10: تطور الموجودات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية جديدة)

تغير (%)	2018	2017	2016	2015	2014	
17,9	13,8	11,7	13,1	10,2	12,6	موجودات خارجية صافية للبنك المركزي الموريتاني
11,7	33,5	30	31	27,9	20	موجودات خارجية للبنك المركزي الموريتاني
7,7	(19,7)	(18,3)	(17,9)	(17,6)	(7,4)	التزامات خارجية للبنك المركزي الموريتاني
(19,1)	(3,8)	(4,7)	(5,4)	(2,4)	(1,8)	موجودات خارجية صافية للبنوك
(2,9)	6,6	6,8	4,5	4,4	3,9	موجودات خارجية للبنوك
(9,6)	(10,4)	(11,5)	(9,9)	(6,8)	(5,7)	التزامات خارجية للبنوك
42,3	9,99	7,02	7,7	7,9	10,8	موجودات خارجية صافية

المصدر: البنك المركزي/إدارة الدراسات النقدية والمالية

VI-2.2.2 ب. القروض الداخلية

خلال سنة 2018، زاد صافي الائتمان المحلي بمبلغ 10,1 مليار أوقية جديدة؛ أي 14,1%، ليصل إلى 85,1 مليار أوقية جديدة، مقابل 74,6 مليار أوقية سنة 2017، تحت تأثير زيادة قروض الاقتصاد بنسبة 17,5%، وصافي الديون على الدولة بنسبة 3,4%، وصافي ديون البنك المركزي الموريتاني.

جدول 11: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية جديدة)

تغير (%)	2018	2017	2016	2015	2014	
14,1	85,1	74,6	68,3	65,9	60,9	قروض داخلية
3,4	18,1	17,5	15,9	17,4	16,6	ديون صافية على الدولة
6,7	19	17,8	15,9	16,8	13,8	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
3	(0,7)	(0,2)	0	0,6	3	ديون صافية للبنوك
17,5	67	57	52,4	48,6	44,3	دعم للاقتصاد

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

VI-2.2.ب.i الديون الصافية على الدولة

ارتفع صافي الاقتراض على الدولة سنة 2018 بمبلغ 0,6 مليار أوقية جديدة؛ أي بنسبة 3,4% مقارنة مع سنة 2017، ليستقر عند 18,1 مليار أوقية جديدة. وترتبط هذه الزيادة بشكل رئيسي بزيادة صافي ديون البنك المركزي على الدولة بمبلغ 1,2 مليار أوقية جديدة، في حين تراجع صافي قروض البنوك التجارية بمبلغ 0,5 مليار أوقية جديدة.

VI-2.2.ب.ii دعم الاقتصاد

بلغت القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2018 حوالي 67 مليار أوقية جديدة، أي بزيادة 17,5% مقابل 8,8% سنة 2017، ويرتبط هذا التطور بالأداء الجيد للنشاط الاقتصادي المحلي ودخول بنوك جديدة حيز النشاط.

VI-3 تطور عوامل السيولة

انخفضت احتياطات البنوك سنة 2018 بنسبة 4,7% لتستقر عند 6,3 مليار أوقية جديدة، مقابل 6,6 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع العوامل الخارجية للسيولة بمبلغ 0,4 مليار أوقية جديدة، بينما استقرت عمليات السياسة النقدية عند 0,1 مليار أوقية جديدة مقارنة مع 2017. وقد انخفضت العوامل المستقلة للسيولة سنة 2018 بنسبة 6,3% لتستقر عند 6,2 مليار أوقية جديدة، بسبب التأثير التراكمي لتراجع الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة وودائع المؤسسات المستقلة إضافة لصافي العوامل الأخرى بمبلغ 3,6 مليار أوقية جديدة. وبالنسبة للعمليات مع الدولة والعمليات مع الخارج، فقد كان لها تأثير توسعي تراكمي بلغ 3,1 مليار أوقية جديدة. وفيما يتعلق بتنفيذ السياسة النقدية، وافق البنك المركزي الموريتاني على عمليات إعادة التمويل بمبلغ إجمالي قدره 0,4 مليار أوقية جديدة تراوحت فترة استحقاقها تراوح من يوم واحد إلى 7 أيام. ووصلت نسبة سداد هذا المبلغ إلى 75%، وهذا ما رفع رصيد المبالغ غير المسددة في إطار إعادة التمويل إلى 0,1 مليار أوقية جديدة.

جدول 12: السيولة المصرفية (مليار أوقية جديدة)

تدفقات 2017/12/31 حتى 2018/12/31	جارية إلى 31/12/2018	جارية إلى 31/12/2017	
(1 907)	(18 752)	(16 845)	1. الأوراق والقطع النقدية (-)
1 272	19 067	17 795	2. الموقع الصافي للخزينة (+)
1 866	10 010	8 144	3. الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي الموريتاني (+)
(153)	(1 357)	(1 203)	4. وودائع الكيانات المستقلة
(1 493)	(2 746)	(1 253)	5. عوامل أخرى (+)

(415)	6 223	6 638	عوامل مستقلة للسيولة (1+2+3+4+5)
-------	-------	-------	----------------------------------

0	0	0	6. طرح سندات خزينة عامة للبيع
0	0	0	7. عمليات السوق المفتوح
105	105	0	8. إعادة التمويل (معاشات مطروحة)
105	105	0	عمليات السياسة النقدية (5+6+7)

(310)	6 328	6 638	Δ - احتياطي البنوك
-------	-------	-------	--------------------

VII سوق الأوراق المالية

اقتصرت نشاط اسواق المال سنة 2018 على تداول السندات التقليدية والسندات الإسلامية للخزينة، فضلا عن عدد محدود من العمليات بين المصرفية وعمليات غرفة المقاصة. وانخفض حجم التداول في سوق أذونات وسندات الخزينة والسوق المصرفية البنية سنة 2018. ومن ناحية أخرى أظهر المخزون من أذونات الخزينة العمومية زيادة طفيفة. أما بالنسبة لحجم القيم المعالجة على مستوى غرفة المقاصة سنة 2018، فقد شهد ارتفاعا رغم انخفاض عدد العمليات. وفيما يتعلق بحجم معاملات التنقيذ الالكتروني، فقد سجل ارتفاعا رافقه تزايد في عدد العمليات.

VII-1 سوق أذونات وسندات الخزينة

بلغ سنة 2018 إجمالي حجم السندات والأذونات التقليدية للخزينة العامة 32,4 مليار أوقية جديدة مقابل 35,3 مليار أوقية جديدة سنة 2017، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 6,9%. وشارك وكلاء القطاع غير المصرفي بنسبة 88,3% في اكتتابات السندات والأذونات العمومية الصادرة سنة 2018 مقابل نسبة 73,2% سنة 2017.

ومثلت سندات الخزينة ذات آجال الاستحقاق التي تزيد على 13 أسبوعا نسبة 6,1% سنة 2018، مقابل 6,3% سنة 2017. فيما بلغت أذونات الخزينة ذات آجال تتراوح من 4 إلى 13 أسبوعا نسبة 93,9% من إجمالي أذونات الخزينة المقبولة، مقابل 94% منه سنة 2017، وهو ما يعكس اقبالا كبيرا على الأذونات قصيرة الأجل.

الجدول 13. المبالغ المعروضة في سوق سندات وأذونات الخزينة (بملايين الأوقية الجديدة)

آجال التسديد	البنود	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغشت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	دجمبر	المجموع
4 أسابيع	مبالغ مطروحة	2100	1530	1700	1740	2090	1500	2060	1520	2080	2070	1296	1520	21206
	فوائد محتسبة	6	5	8	6	8	6	6	7	8	6	7	6	77
13 أسبوعا	مبالغ مطروحة	580	720	860	500	920	800	1040	840	1260	620	844	800	9784
	فوائد محتسبة	6	9	11	6	11	10	12	10	15	6	11	10	117
26 أسبوعا	مبالغ مطروحة	490	0	240	0	0	0	176	300	240	0	0	0	1446
	فوائد محتسبة	6	3	5	0	0	0	0	9	5	0	0	0	28
50 أسبوعا	مبالغ مطروحة	0	360	100	0	0	0	0	0	0	100	0	0	560
	فوائد محتسبة	0	0	18	0	0	0	0	0	0	4	0	0	21
	مجموع الأذونات	3170	2610	2900	2240	3010	2300	3276	2660	3580	2790	2140	2320	32996

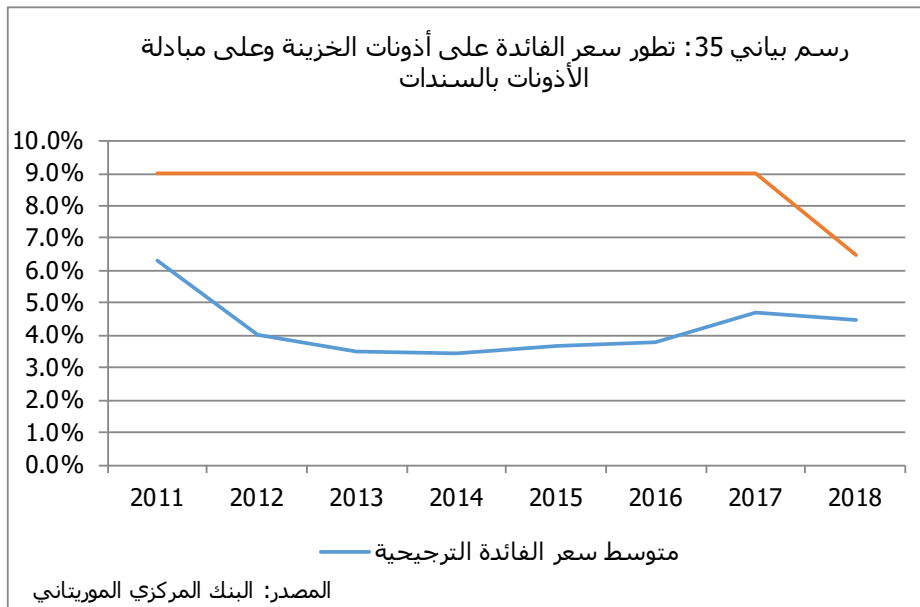
VII-1.1 مخزون أدونات الخزينة ونسب الفائدة

ارتفع مخزون أدونات الخزينة القائمة من 5,37 مليار أوقية جديدة سنة 2017 إلى 5,45 مليار أوقية جديدة سنة 2018؛ أي بزيادة طفيفة قدرها 1,4%. بلغ مخزون أدونات الخزينة القائمة التي يمتلكها القطاع غير المصرفي 4,8 مليار أوقية جديدة؛ أي ما يمثل 88,3% المخزون الكلي، مقابل 4,5 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي ما يمثل 84% من المجموع. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف في حصة القطاع المصرفي جزئياً إلى تراجع أسعار الفائدة، وكذلك انخفاض السيولة المصرفية. فيما يتعلق بالسندات الإسلامية للخزينة، والتي تم إصدارها لأول مرة في مايو 2017، فقد بلغ مخزونها 3,5 مليار أوقية سنة 2018، مقابل 1,2 مليار أوقية جديدة سنة 2017. وبلغت حصة القطاع غير المصرفي من الأوراق المالية الحكومية الصادرة سنة 2018 نسبة 75,8% مقابل 85,9% سنة 2017.

الجدول 14: تطور الدين المستحق من قبل سندات الخزينة (مليون أوقية جديدة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
640	850	1320	1610	3760	3320	مصرفي
4810	4523	4351	5067	4180	3650	غير مصرفي
5450	5373	5671	6677	7940	6970	المجموع

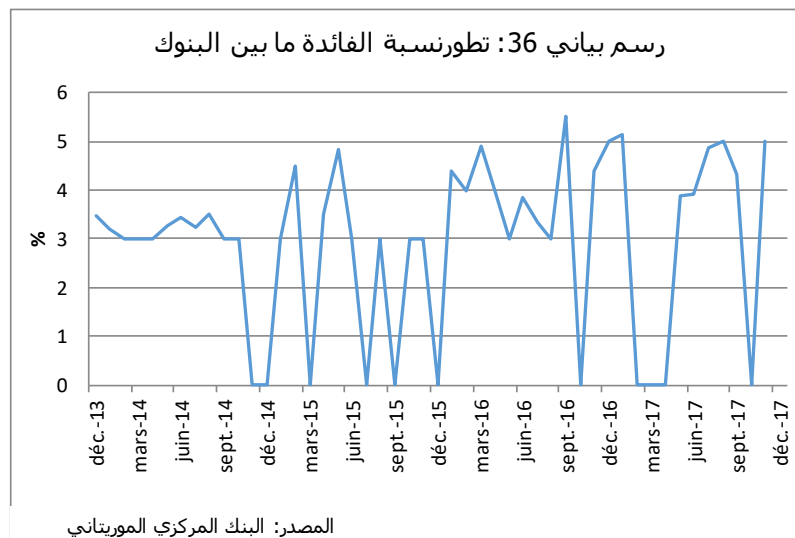
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة



وفيما يتعلق بتطور نسبة الفائدة التوجيهية، فقد شهدت انخفاضا طفيفا سنة 2018 بعد الزيادة التي عرفت منذ سنة 2015؛ حيث بلغت 4,7% سنة 2018 مقابل 4,71% سنة 2017. وارتفعت نسبة الفائدة التوجيهية لسندات الخزينة خلال النصف الأول من العام؛ حيث انتقلت من 4,58% في شهر يناير 2018 إلى 4,91% في شهر يونيو، ثم انخفضت في النصف الثاني لتعود مجددا إلى مستواها عند بداية السنة؛ أي 4,54%.

2-VII السوق المصرفي البنكي

خلال سنة 2018 بلغت عمليات مبادلة السيولة بين البنوك 2,3 مليار أوقية جديدة مقابل 3,4 مليار أوقية جديدة سنة 2017، مسجلة انخفاضا بنسبة 27%. ولا يزال السوق المصرفي البنكي يتسم نسبيا بعدد محدود من العمليات؛ حيث لم يتجاوز عدد هذه العمليات 26 عملية سنة 2018 مقابل 59 عملية سنة 2017، وتراوح آجال عمليات مبادلة السيولة بين يوم واحد و3 أيام. أما بالنسبة لأسعار الفائدة المطبقة، فقد تراوحت بين 3% و6,36%. في حين بلغ متوسط سعر الفائدة على عمليات مبادلة السيولة بين البنوك نسبة 5,2% مقابل 4,6% سنة 2017.



3-VII عمليات غرفة المقاصة

انخفض قليلا نشاط غرفة المقاصة سنة 2018 بنسبة 1% من حيث عدد القيم المعالجة حيث استقرت عند 134,3 ألف مقابل 135,8 ألف سنة 2017. ومن حيث القيمة بلغت المعاملات 120,8 مليار أوقية جديدة بدلا من 105,9 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة قدرها 14%. ويعود هذه التطور إلى زيادة قيم السندات التجارية والسند لأمر والشيكات، على التوالي، بنسب 41%، 20%، و11%. وبلغت حصة الشيكات من إجمالي عدد القيم المعالجة 82% سنة 2018 مقابل 83% سنة 2017. ومن حيث القيمة مثلت الشيكات 75% من إجمالي المبالغ المعالجة سنة 2018؛ أي 90,7 مليار أوقية جديدة.

جدول 15: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة

2018		2017		2016		2015		نوع العملية
المبلغ (بمليارات الأوقية الجديدة)	العدد (بالآلاف)	المبلغ (بمليارات الأوقية الجديدة)	العدد (بالآلاف)	المبلغ (بمليارات الأوقية الجديدة)	العدد (بالآلاف)	المبلغ (بمليارات الأوقية الجديدة)	العدد (بالآلاف)	
90,7	110,6	81,7	112,9	71,7	108	71,1	103,6	شيك
23,4	22,5	19,5	22	15,9	19,1	16,1	21,4	حوالة
6,68	1,24	4,75	0,9	4,9	0,7	3,9	0,7	كمبيالة
120,8	134,4	105,9	135,8	92,5	127,8	91,1	125,7	مجموع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

VII-4 العمليات بالنقديات

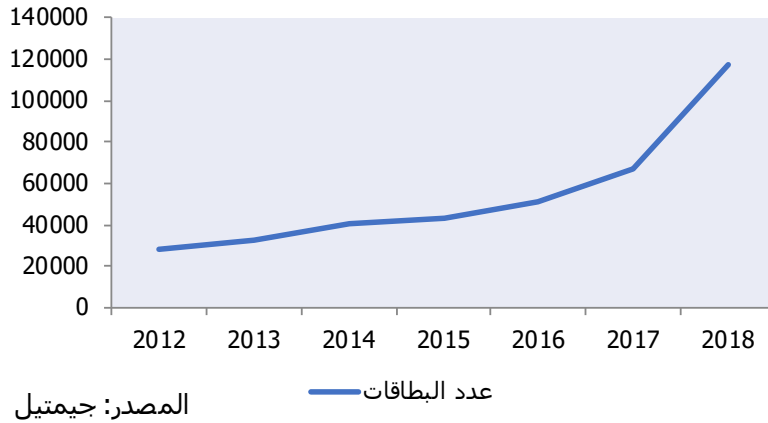
تميز نشاط التتبع الإلكتروني سنة 2018 بزيادة كبيرة في إنتاج البطاقات بلغت 43% مقارنة مع سنة 2017. ويعزى هذا التغيير إلى تزايد الإقبال على استخدام البطاقات مسبقة الدفع بشكل كبير من قبل البنوك في إطار بعض مشاريع التدخل الاجتماعي مثل مشروع التكافل، فضلا عن استخدامها في صرف منح الطلاب، وبطاقات الشباب فضلا عن شخصنة البطاقات الدولية فيزا و ماستر كارد، ومنح ترخيص إصدار ماستر كارد لثلاثة بنوك موريتانية جديدة سنة 2018.

ورافق هذا النمو زيادة في حجم عمليات السحب بين البنوك بنسبة 22,2% لتستقر عند 1,1 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 0,9 مليار أوقية جديدة سنة 2017. ويعكس هذا الأداء اهتماما حقيقيا من قبل مستخدمي البطاقات المسبقة الدفع، حيث ساعد على هذا الاستخدام تزايد توفر أجهزة الصراف الآلي. وفيما يتعلق بعمليات الدفع عبر البطاقات المسبقة الدفع، فقد توسعت بشكل ملحوظ، خاصة بعد قبول بطاقات ماستر كارد إلى جانب بطاقات فيزا لدى أجهزة الصراف الآلي على شبكة جيمتل.

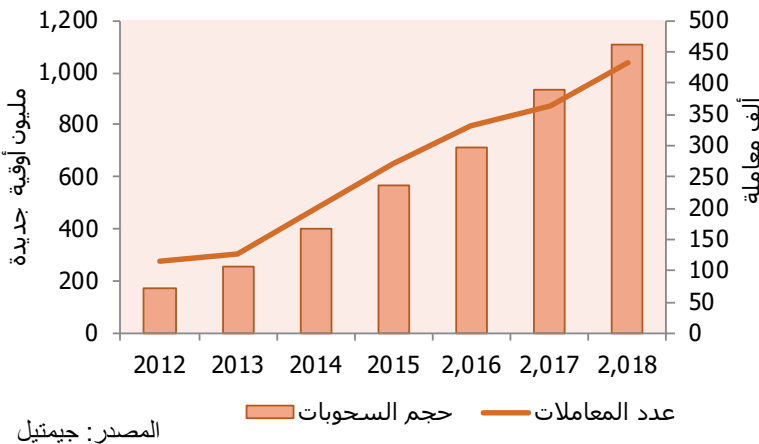
إلى ذلك تم تعزيز عمليات الدفع الإلكتروني المحلي من خلال إتاحة إمكانية الدفع الإلكتروني لفواتير الشركة الوطنية للمياه، وتوزيع العديد من أجهزة الدفع الآلي لدى بعض المتاجر الخاصة.

وهكذا بلغ حجم المدفوعات عن طريق البطاقات المسبقة الدفع 0,13 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مقابل 0,12 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة 11%.

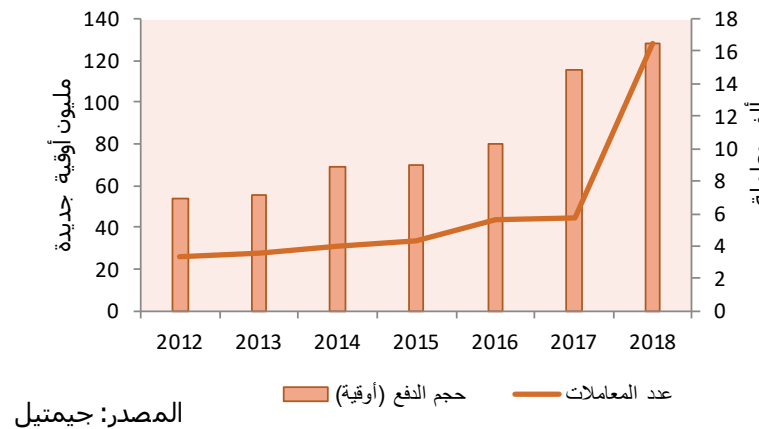
رسم بياني 37: تطور إصدار البطاقات



رسم بياني 38: تطور السحب بواسطة البطاقات



رسم بياني 39: تطور الدفع بواسطة البطاقات



VIII الرقابة المصرفية والمالية

في مجال الحفاظ على الاستقرار المالي وعصرنة القطاع المالي، واصل البنك المركزي الموريتاني جهوده الرامية لإرساء إشراف مصرفي قائم على تحديد المخاطر وتعزيز الإطار التنظيمي، فضلا عن تحسين جودة الإحصاءات.

وفي هذا السياق تم، في يوليو 2018، اعتماد قانون جديد منظم لمؤسسات القرض يوائم المعايير الاحترازية للنظام المالي الموريتاني مع مبادئ بازل II وبازل III، والمساهمة في تحسين نظام إدارة الأزمات، خاصة عبر إنشاء إطار جديد تسوية أوضاع البنوك المتعثرة وحماية المودعين. كما يسمح بتوسيع مجال الرقابة المصرفية للبنك المركزي الموريتاني ليشمل شركات التأمين وصندوق الإيداع والتنمية، ويعزز النطاق القانوني لقرارات البنك المركزي الموريتاني من خلال التنظيم الصارم لطرق الطعن قضائيا ضد قراراته، ويضع إطارا تنظيميا عاما للبنوك الإسلامية.

الإطار رقم 2: لمحة عامة عن إجراءات البنك المركزي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من حيث السياسات والاستراتيجيات التي تدخل في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام البنك المركزي الموريتاني بالعديد من الإجراءات سنة 2018، ومنها:

- التقييم الوطني للمخاطر الواقعة على جميع الأنشطة المالية الوطنية التي تقوم بها أطراف محلية تحت رعاية البنك المركزي الموريتاني؛
- توعية مديري البنوك حول المخاطر المترتبة على الموضوع، وتكوين المفتشين بالبنك المركزي الموريتاني ومسؤولي المطابقة في البنوك بشأن القضايا ذات الصلة بغسل الأموال؛
- مراجعة الإطار القانوني: مراجعة القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كي يتناغم مع التطورات والمعايير الدولية، لا سيما توصيات مجموعة العمل المالي. فضلا عن ذلك تم تعديل قانون النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني والقانون المصرفي، ليسمحا، من بين أمور أخرى، بتوسيع مجال إشراف البنك المركزي الموريتاني ليشمل جميع المؤسسات المالية، وبإضافة مقتضيات جديدة تدخل في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى مراسلي البنوك وعلى مستوى الحسابات مجهولة الهوية ... إلخ.
- إنشاء إطار تنظيمي لضبط مؤسسات تحويل الأموال والإشراف عليها.

وعلى الصعيد العملياتي تم القيام بالإجراءات التالية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- أطلق البنك المركزي الموريتاني حملة واسعة النطاق ضد التحويل غير المرخص للأموال. وفي هذا الصدد قام البنك بمنح إذن مؤقت لتسع (9) مؤسسات للتحويل، فيما شنّ، مستعينا بالقوة العمومية، حملة لوقف أنشطة الكيانات غير المرخصة، وهو ما مكن من وضع حد لعمل أكثر من 1000 نقطة تحويل للأموال غير مصرح بها.
- أوفد البنك بعثات مواضيعية لتفتيش أجهزة البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم تحديد النواقص، وتغلّبت البنوك على العديد منها وقامت بتصحيح عدد من الثغرات، بما في ذلك أن جميع البنوك مزودة ببرامج إلكترونية للتنبيه والتنقية.
- استفاد مفتشو البنك المركزي الموريتاني وبعض عماله الآخرين من عدد من التدريبات بخصوص غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في الداخل والخارج، وذلك بالتعاون مع هيئات دولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وصندوق النقد العربي...) ومع بنوك مركزية مثيلة (بنك فرنسا، بنك لبنان والبنك المركزي الألماني ...).

ومن أجل رفع ملءة البنوك ومقدرتها على مواجهة الصدمات، اعتمد البنك المركزي الموريتاني في مارس 2018 أمرا جديدا يستند على قواعد بال III من حيث تحديد تكوين الاموال الخاصة ومتطلبات الملءة المالية. ويرفع هذا الامر رأس المال والحد الأدنى الاموال الخاصة بكل بنك إلى مليار أوقية، وهو ما سيمكن من تعزيز الحالة المالية للبنوك.

ومن جهة أخرى، تم سنة 2018 استكمال المشورة الفنية التي قدمها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFRITAC West) من أجل المساعدة على تبني معايير بال III في مجال السيولة والملءة المالية.

وفي مجال نظام السيولة المصرفية، تم في مارس 2018 اعتماد إطار قانوني يضبط توفير السيولة للمصارف في حالات النقص الطارئ، ويتعلق الأمر بتسهيلات إعادة التمويل الطارئ تسمح بتوفير السيولة للبنوك التي تعاني من عجز مؤقت في السيولة وذلك مقابل ضمانات. وسيتم تنفيذ هذه الآلية وفق الاتفاقيات الموقعة مع البنوك الراغبة في الانضمام لهذه الآلية على غرار العمليات الرئيسية للسياسة النقدية والتي تُعَدُّ التزامات الأطراف وتحدد الضمانات المقبولة ويخصم أعلى.

وفي إطار عصنة أدوات الإشراف أتاح وجود خط آمن وفوري لتبادل البيانات بين البنك المركزي الموريتاني والبنوك التجارية. فضلا عن تحديث الرقم الوطني للتعريف (NNI) ضمن قاعدة البيانات المحوسبة بإدراج آلاف من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ضمن قاعدة بيانات. كما سيجب التصريح التلقائي بمؤشرات متابعة نشاط القطاع بإعداد الدراسات القطاعية الضرورية.

ومن جهة أخرى، تقدم لوحة متابعة الأداء لسلطات البنك المركزي عبر مجموعة من المؤشرات رؤية موجزة للنظام المالي من خلال عرض البيانات الرئيسية المعالجة شهريا وفصليا وسنوياً وفق أسس احترازية.

VIII-1 مكونات القطاع المالي

سنة 2018، ضم القطاع المالي 18 مصرفا عاملا، منها 7 مصارف تقدم حصريا خدمات إسلامية، ومن 3 شبكات، و21 مؤسسة تمويل أصغر، فضلا عن الخدمات المالية لموريبوصت، وصندوق الإيداع والتنمية، و17 شركة للتأمين ونظامين للحيطه الاجتماعية.

وشهد عدد الوكالات المصرفية خلال سنة 2018 زيادة بلغت 51 وكالة؛ ليرتفع من 221 وكالة نهاية سنة 2017 إلى 272 وكالة نهاية سنة 2018. وتغطي هذه الوكالات جميع عواصم الولايات وجميع عواصم المقاطعات تقريبا. وتجاوزت نسبة الصيرفة 30% باحتساب المنتسبين لمؤسسات التمويل الأصغر.

VIII-2 نشاط الرقابة والإشراف المصرفي

تميز نشاط الإشراف المصرفي سنة 2018 في شقيه، الرقابة المستندية والرقابة الميدانية بمتابعة دقيقة لمختلف المؤشرات الاحترازية الكمية والنوعية وبأعمال تحليل وتصنيف المخاطر. كما تم إيفاد عدة بعثات تفتيش ميدانية عامة ومواضيعية شملت البنوك الاضعف تصنيفا، وتحديد مكامن الخطر. وخضعت أنشطة بعض مؤسسات التمويل الأصغر لعمليات تفتيش عامة.

ومن جانب آخر، ومن أجل مزيد من التمكن من البيانات المالية، تميزت سنة 2018 باستكمال مسار عصنة مركزية المخاطر، وتم تصميم لوحة متابعة الأداء تتيح القيام بمراقبة أفضل للمؤشرات المالية، كما اكتملت المعالجة التلقائية لجميع البيانات المصرفية والمالية.

VIII-1.2 القواعد الاحترازية

تقيدت معظم البنوك سنة 2018 بمختلف النسب الاحترازية التنظيمية الضرورية لتحقيق صلابة واستقرار النظام المصرفي. بشكل عام.

VIII-2.1.1 السيولة

يقيس مؤشر السيولة التناسب بين قيم الأصول القابلة للتحقيق على المدى القصير والخصوم الجارية قصيرة الأجل، وبعد الحد الأدنى المطلوب لهذه النسبة هو 20%. ونهاية سنة 2018 وصل متوسط نسبة السيولة للبنوك الموريتانية حوالي 35% مقابل 33% سنة 2017؛ أي بزيادة قدرها 2%. وعلى الصعيد الفردي تقيدت جميع البنوك تقريبا بهذه النسبة.

جدول 16: نسبة السيولة (مليار أوقية جديدة)

نوع القيمة	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017	دجمبر 2018
1. أصول سائلة	15,3	12,0	128,4	16,1	19,1
2. مستحقات على المدى القصير	37,9	38,9	40,7	48,6	54,1
النسبة (بقسمة الخانة 1 على 2)	الحد الأدنى 20%	0,4	0,3	0,3	0,4

VIII-2.1.1 ب صافي الأموال الخاصة

ارتفع صافي الأموال الخاصة للبنوك بنسبة 4% سنة 2018 ليصل إلى 16,53 مليار أوقية جديدة، مقابل 15,93 مليار أوقية جديدة نهاية سنة 2017. وبشكل عام ظل المستوى المطلوب أعلى كثيرا من الحد الأدنى المطلوب قانونيا، والمقدر بـ 10,2 مليار أوقية جديدة. وعلى الصعيد الفردي احترمت جميع البنوك تقريبا هذه النسبة.

جدول 17: نسبة الموارد الثابتة الصافية (مليار أوقية جديدة)

الإلزامية	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017	دجمبر 2018
الموارد الثابتة الصافية	12,3	13,1	14,6	15,9	16,5
الفائض (+) أو العجز (-) في الموارد الثابتة الصافية	3,5	4,1	5,0	5,7	6,3
الحد الأدنى 102*					

VIII-2.1.1 ج التوازن بين صافي الأموال الخاصة والأصول الثابتة

تتشكل أصول البنوك أساسا من الأصول الثابتة والأوراق المالية (أسهم) وقيم الاعباء الثابتة، والتي تجب تغطيتها المالية فقط عن طريق الأموال الخاصة. وعند نهاية سنة 2018 تم التقيد بهذه النسبة بشكل كبير والتي تقاس بصافي الأموال الخاصة نسبة للأصول الثابتة ؛ حيث بلغت 186%.

جدول 18: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة الصافية والأصول الثابتة (بالمليارات أوقية جديدة)

الإلزامية	دجمبر 2014	دجمبر 2015	دجمبر 2016	دجمبر 2017	دجمبر 2018
1. الموارد الثابتة الصافية	12,3	13,1	14,6	15,9	16,5
2. الأصول الثابتة	7,0	7,0	7,0	8,6	8,8
الفائض (+) أو العجز (-) في الموارد الثابتة الصافية					
النسبة 2/1	5,3	6,1	7,7	7,4	7,7
الحد الأدنى 100%					

VIII-2.1.د تغطية المخاطر

يتوافق معيار تغطية المخاطر أو نسبة الملاءة المالية المطلوبة مع معايير بازل I . والذي يقاس بالنسبة بين الاموال الخاصة والالتزامات المرجحة. وفي نهاية السنة 2018 بلغت نسبة تغطية المخاطر 24,7% لجميع البنوك، متجاوزة بشكل كبير الحد الإلزامي الأدنى والبالغ 10%. حيث تقيدت جميع البنوك بهذه النسبة.

جدول 19: تغطية المخاطر (مليار أوقية جديدة)

2018 دجمبر	2017 دجمبر	2016 دجمبر	2015 دجمبر	2014 دجمبر	الإلزامية	
16,5	15,9	14,6	13,1	12,3		1. الموارد الثابتة
67,0	57,0	46,4	45,4	45,9		2. الالتزامات الترحيحية
24,7%	27,9%	31,6%	28,8%	26,8%	الحد الأدنى 100%	النسبة (2/1)

VIII-3 ربحية البنوك

يظهر تحليل حساب النتيجة المندمجة للبنوك الموريتانية سنة 2018 تحسنا واضحا في مؤشرات نشاط القطاع. وهكذا فقد ارتفع صافي الدخل المصرفي (PNB) بنسبة 21%؛ منتقلا من 4,24 مليار أوقية سنة 2017 إلى 5,12 مليار أوقية سنة 2018. وارتفعت النفقات العامة بنسبة 14%، ويرتبط هذا التطور مع تزايد الانتشار المصرفي. أما بالنسبة لكلفة صافي المخاطر فقد بقيت مستقرة تقريبا في حدود 0,5 مليار أوقية. وبشكل كلي، حقق حساب النتيجة المندمجة عند نهاية السنة المالية 2018 رصيدا موجبا بلغ 0,580 مليار أوقية جديدة.

جدول 20: مردودية البنوك (مليون أوقية جديدة)

دجمبر 2018	دجمبر 2017	دجمبر 2016	دجمبر 2015	دجمبر 2014	
3 391	2 893	2 644	2 642	2 398	عائدات مالية لعمليات الزبائن
606	500	424	378	277	- أعباء مالية لعمليات الزبائن
2 786	2 392	2 220	2 265	2 122	= هامش مالي
2 296	1 822	2 000	1 766	1 838	+ عمولات
5 082	4 214	4 220	4 031	3 959	أ = هامش تشغيل البنوك
145	130	123	105	212	عائدات على استثمار السيولة
281	120	196	145	129	- أعباء على اقتراض السيولة
(137)	10	(73)	(40)	82	ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة
177	-	27	184	65	عائدات تكميلية
-	-	-	-	-	إعانات تم استلامها
177	-	27	184	65	ج = عائدات تكميلية
5 122	4 224	4 174	4 175	4 107	ا+ب+ج = عائد مصرفي صافي
1 483	1 310	1 140	1 120	1 020	تكاليف العمال
89	118	80	77	45	ضرائب ورسوم
1 695	1 229	1 681	1 903	1 167	مصاريف تسيير متفرقة
229	-	147	547	36	- أعباء مسترجعة
3 038	2 657	2 754	2 552	2 196	= مصاريف التشغيل
2 084	1 567	1 419	1 623	1 910	= ربح التشغيل المصرفي
689	467	434	515	426	- رسوم الإيدال
119	24	35	4	39	ديون ميئوس منها
1 054	972	1 162	1 035	969	- مخصصات احترازية
592	445	608	669	297	+ استرجاع مخصصات الاحتراز
814	550	397	738	774	= ربح جاري
(237)	-	43	75	56	أرباح وخسائر عن السنوات السابقة
303	187	202	39	213	خسائر وأرباح استثنائية
300	231	221	235	269	- ضرائب على الشركات
580	506	421	617	772	ربح صاف

VIII-4 نشاط القطاع المالي

VIII-4.1 البنوك

VIII-4.1.1 توزيع القروض من قبل البنوك

عززت البنوك، عام 2018، من مواردها المعينة لدى زبائنها، وكذلك لدى المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وأفريكسيم بانك.

وهكذا ارتفعت ودائع الزبائن من 52,5 مليار أوقية جديدة نهاية سنة 2017 إلى 57,7 مليار أوقية جديدة؛ أي بزيادة 10%.

وقد سجل صافي الائتمان الموحد للبنوك زيادة بنسبة 18%، منتقلا من 47,3 مليار أوقية جديدة نهاية سنة 2018 إلى 55,9 مليار أوقية جديدة نهاية سنة 2018. وهيمنت القروض القصيرة الأجل على هيكل القروض؛ حيث مثلت 58% سنة 2018، بينما مثلت القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل على التوالي 34% و 8%. وفيما يتعلق بشروط القروض ظل متوسط سعر الفائدة مستقرا عند حدود 12% سنة 2018.

وظلت نوعية محفظة البنوك جيدة سنة 2018؛ حيث مثل تراجع القروض الخام المستحقة نهاية السنة نسبة 12,9%، في حين كان معدل تراجع الديون خارج الابعاء التحوطية 5,4%. وبلغت تغطية المخصصات التحوطية للديون المتعثرة نسبة 80,4%.

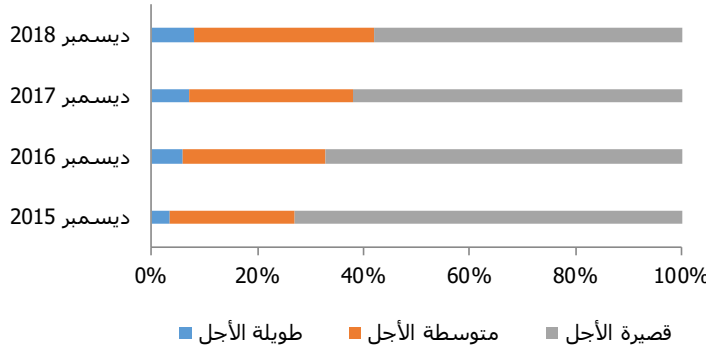
وظل هيكل الودائع دون تغيير تقريبا سنة 2018؛ حيث شكلت الودائع تحت الطلب نسبة 83% من إجمالي الودائع، بينما ظلت حصة حسابات التوفير والودائع لأجل محدودة عند نسبة 17%.

جدول 21: بنية وتطور الودائع (مليار أوقية جديدة)

2018 دجمبر	2017 دجمبر	2016 دجمبر	2015 دجمبر	2014 دجمبر	2013 دجمبر	
48,1	44,2	36,8	34,8	34,7	30,6	ودائع تحت الطلب (أ)
5,5	4,6	3,8	2,8	1,9	1,3	ودائع لأجل (ب)
4,1	3,7	3,3	3,0	3,1	3,2	حساب ادخار (ج)
57,7	52,5	43,9	40,6	39,7	35,2	مجموع ودايع
83%	84%	84%	86%	87%	87%	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
10%	9%	9%	7%	5%	4%	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
7%	7%	8%	8%	8%	9%	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع

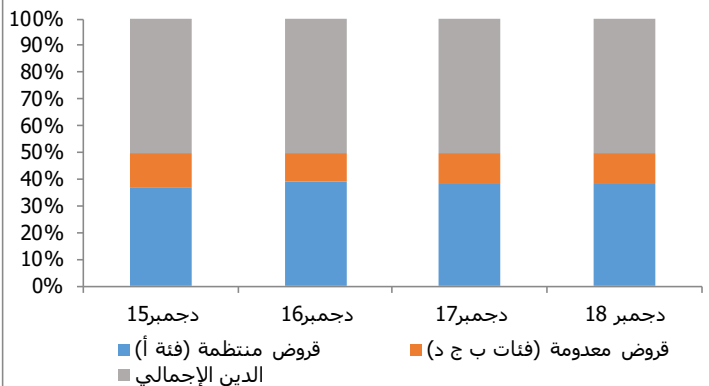
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية

رسم بياني 40: تركيبة القروض حسب الأجل



المصدر: الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

رسم بياني 41: تركيبة نوعية المحفظة



المصدر: الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

ويوضح توزيع الودائع أن الودائع الخاصة لا تزال مهيمنة بحصة 92,0% من إجمالي الودائع سنة 2018. أما بالنسبة لحصة الودائع العامة فقد كانت تمثل 8%.

جدول 22: توزيع الودائع (مليار أوقية جديدة)

2018 دجمبر	2017 دجمبر	2016 دجمبر	2015 دجمبر	2014 دجمبر	2013 دجمبر	
4,6	4,5	6,0	5,2	8,0	6,7	ودائع عمومية (أ)
53,1	48,0	39,3	35,4	31,7	28,4	ودائع خصوصية (ب)
57,7	52,5	43,9	40,6	39,7	35,1	مجموع الودائع
8,0%	8,6%	13,3%	12,9%	20,2%	19%	% ل (أ) / مجموع الودائع
92,0%	91,4%	86,7%	87,1%	79,8%	81,0%	% ل (ب) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

بلغ معدل إعادة تحويل الودائع إلى قروض نسبة 97% سنة 2018، مقابل، 91% نهاية سنة 2017. في حين يبلغ المعيار الدولي 120%.

جدول 23: تغير الودائع والقروض (مليار أوقية جديدة)

2018 دجمبر	2017 دجمبر	2016 دجمبر	2015 دجمبر	2014 دجمبر	2013 دجمبر	بيان
4,6	3,4	1,3	2,4	1,3	0,9	طويلة الأجل
18,4	15,1	9,0	11,0	9,0	8,2	متوسطة الأجل
32,9	28,7	27,7	27,6	27,7	25,4	قصيرة الأجل
47,3	41,1	37,9	34,5	29,3	244,5	قروض صافية
8,67	7,28	7,21	6,6	7,79	73,3	مخصصات
55,9	48,4	45,1	41,1	37,1	317,8	القروض الخام
52,2	48,0	34,8	36,9	34,8	34,7	تحت الطلب
5,5	4,6	5,8	3,8	5,8	5,0	لأجل
52,5	44,0	40,7	39,7	35,2	315,8	ودائع
(3,4)	(4,3)	(4,5)	(1,4)	(1,9)	(2)	فرق وودائع - قروض خام
5,2	2,9	2,7	5,2	5,9	71,3	فرق وودائع - قروض صافية
94%	91%	90%	96,6%	94,8%	99,4%	نسبة مئوية: وودائع / قروض خام
111%	107%	107%	115,0%	120,1%	129,2%	نسبة مئوية: وودائع / قروض صافية
8%	8%	13%	15,0%	15,0%	15,0%	نسبة مئوية: وودائع لأجل / قروض خام

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

وفيما يتعلق بالسيولة المصرفية، فقد حقق النظام المصرفي رصيدا قدره 14,3 مليار أوقية جديدة في دجمبر 2018، مقابل 16,3 مليار أوقية جديدة دجمبر 2017؛ بانخفاض قدره 2,2 مليار أوقية جديدة أي بنسبة 12,3% نتيجة الزيادة في رصيد القروض المقدمة.

جدول 24: تطور سيولة البنوك (مليار أوقية جديدة)

2018 دجمبر	2017 دجمبر	2016 دجمبر	2015 دجمبر	2014 دجمبر	
20,5	21,5	18,9	16,2	17,3	استخدامات السيولة
13,2	12,9	10,8	9,5	10,0	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
4,9	7,7	6,8	5,1	3,6	وكلاء محليون ومراسلون أجنب
1,5	-	0,1	-	-	سوق نقدي
0,8	0,9	1,2	1,6	3,8	سندات خزينة
6,2	5,2	5,0	4,1	3,3	موارد السيولة
0,1	-	-	0,1	0,1	البنك المركزي الموريتاني، الخزينة العامة، حسابات بريدية
3,6	4,9	4,6	3,9	3,1	مراسلون
2,3	-	0,1	-	-	سوق نقدي
0,2	0,3	0,3	0,1	0,1	إعادة التمويل من قبل البنك المركزي الموريتاني
14,3	16,3	14,0	12,2	14,1	رصيد العمليات (2 - 1)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية

VIII-2.4 مؤسسات التمويل الأصغر

شهد قطاع التمويل الأصغر سنة 2018 دخول 6 مؤسسات جديدة حيز النشاط، 5 منها من الفئة «ب»، وتوقف نشاط 4 مؤسسات من الفئة «أ». وعند نهاية سنة 2018 ضم قطاع التمويل الأصغر 24 مؤسسة عاملة، منها 3 شبكات تمويل: (i) الصناديق الشعبية للائحة والقرض (بروكابك/كابك)؛ (ii) صندوق للائحة والقرض؛ و (iii) الاتحاد الوطني لتعاضديات الاستثمار والائحة والقرض، و15 مؤسسة من الفئة ب ومؤسسة واحدة من الفئة أ. وتنتشر الشبكات الثلاث للتمويل الأصغر في جميع ولايات الوطن.

VIII-2.4.1 القروض

مع نهاية سنة 2018 سجلت مؤسسات التمويل الأصغر رصيدا إقراضيا صافيا بلغ 0,4 مليار أوقية جديدة؛ أي بزيادة 11% مقارنة مع سنة 2017، ويعزى هذا التطور إلى توزيع القروض لصالح الصناديق الشعبية للائحة والقرض (كابك) في إطار اتفاقية التمويل مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وبلغت حصة الصناديق الشعبية للائحة والقرض 34% من القروض المقدمة، فيما تقاسمت المؤسسات الأخرى النسبة المتبقية.

ومقارنة بالنظام المصرفي مثلت القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر عند 31 دجمبر 2018، نسبة 1% من إجمالي القروض.

VIII-2.4.2 ب. الودائع

زادت وداائع مؤسسات التمويل الأصغر سنة 2018 بنسبة 13% مقارنة مع سنة 2017، نتيجة بدء نشاط مؤسسات جديدة، فضلا عن الزيادة المسجلة على مستوى الصناديق الشعبية للائحة والقرض. ويوضح توزيع الودائع أن الصناديق الشعبية للائحة والقرض تستحوذ على أكثر من 68%، مقابل 32% للمؤسسات الأخرى.

ويمثل حجم الودائع نسبة 2% فقط من إجمالي وداائع النظام المصرفي عند تاريخ 31 دجمبر 2018.

تميزت سنة 2018 بإطلاق سلسلة من المشاريع الهادفة إلى تطوير البنية التحتية المالية وعصرنة وسائل الدفع وإدارة النقد ، وتأمين الموارد البشرية، والإدارة الفعالة لتبادل المعلومات الائتمانية. ويسعى البنك من خلال هذه الإصلاحات الجارية إلى مواءمة تنظيمه وسياساته مع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط الخارجي.

أ. مشروع دعم عصنة البنية التحتية المالية (باميف)

تم تمويل مشروع دعم عصنة البنية التحتية المالية (باميف) من قبل الصندوق الإفريقي للتنمية، بموجب اتفاقية قرض موقعة بين الحكومة الموريتانية (طرف مدين) والبنك المركزي الموريتاني (مستفيد) والبنك الإفريقي للتنمية (طرف دائن)، والتي صادق عليها البرلمان يوم 31 مايو 2018.

1. أهداف المشروع

- تم تصميم هذا المشروع بناء على توصيات تقييم استقرار القطاع المالي (FSAP 2015). ويعتبر هذا المشروع بداية تأسيس للبنية التحتية الأساسية للقطاع المالي، مثل إقامة نظام وطني للدفع و وضع وأدوات إشراف على القطاع. ويتمثل الهدف العام لهذا المشروع في المساعدة في الرفع من قدرات البنك المركزي الموريتاني على تطوير القطاع المالي الموريتاني من خلال:
- إنشاء نظام وطني للدفع؛
 - تطوير نظام المعلومات للبنك المركزي الموريتاني؛
 - دعم تنفيذ سياسة الصرف من خلال إنشاء غرفة مصرفية ببنية لعمليات الصرف؛
 - تعزيز استقرار القطاع المصرفي وقطاع التمويل الأصغر.

2. الهيئات التسييرية للمشروع

- تقوم التبعية المؤسسية لهذا المشروع لدى البنك المركزي عبر الهياكل التنظيمية التالية:
- اللجنة التوجيهية: وهي هيئة صنع القرار ويرأسها محافظ البنك المركزي، وتتألف من مسؤولي إدارات البنك المركزي المعنية بالمشروع، وتقوم بتحديد التوجه العام للمشروع، وتشرف على تقدم سير العمل؛
 - المنسق: يكلف بالتنسيق بين مختلف هياكل المشروع والجهة الممولة (البنك الإفريقي للتنمية)؛
 - اللجنة الفنية: تتألف من مسؤولين فنيين من مختلف إدارات البنك المركزي الموريتاني؛
 - فريق إدارة المشروع: هو المسؤول عن التسيير الإداري والمالي للمشروع، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بمنح الصفقات بشكل يتطابق مع مسطرة إجراءات الممول في منح الصفقات.

3. مستوى تقدم المشروع

- بدأت أنشطة المشروع بشكل فعلي في مايو 2018، خاصة بعد استكمال مختلف الدراسات الفنية ووثائق المناقصات.
- وتمثلت الإنجازات الرئيسية لسنة 2018 في:
- اكتاب خبر متخصص في اجراء الصفقات طبقا لدليل اجراءات البنك الإفريقي للتنمية في يونيو 2018؛
 - إطلاق مناقصة لإقامة البنية التحتية للنظام الوطني للدفع في أغسطس 2018؛
 - اعلان المناقصة الخاصة بصفقة البنية التحتية للنظام الوطني للدفع، وتم تقييم العروض المقدمة في نوفمبر 2018؛
 - إعداد دفتر التزامات خاص بنظام المعلومات، والذي تم إطلاقه في أكتوبر سنة 2018.

ب. مشروع الإصلاحات والإنجازات في المجال الائتماني.

في إطار الأهداف الاستراتيجية للبنك المركزي الموريتاني، تم وضع مسار تطوير وسائل الدفع وعصرنة ادارة النقد أسفرت عن إطلاق عملية إصلاح نقدي شملت تغيير قاعدة العملة الوطنية وتعميم مادة البوليمير على الأوراق النقدية، وتجسدت في إلغاء واستبدال جميع الأوراق النقدية المتداولة قبل 2018. وتم تنفيذ هذا الإصلاح النقدي الطموح من قبل البنك المركزي الموريتاني، بالتعاون مع السلطات العمومية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه العملية في:

- تخفيض تكاليف إصدار وصيانة النقد؛
- تعزيز الثقة في العملة الوطنية؛
- تحسين أمن المعاملات؛
- خفض حجم النقد المتداول؛
- تشجيع استخدام القطع النقدية؛
- زيادة أمن ونوعية الأوراق النقدية المتداولة من خلال تعميم مادة البوليمير عليها لجعلها أكثر ديمومة وأصعب تزويرا.

ومن جهة أخرى، تم سنة 2018 انشاء مركز فرز تلقائي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- تحسين نوعية الأوراق النقدية المتداولة ومكافحة التزوير بفعالية من خلال تعميم الفرز الآلي للأوراق النقدية؛

- الحد من المخاطر المرتبطة باستخدام النقود وتخزينها وضمان إمكانية تتبع الفعّال والكفاء لعمليات الصندوق؛
- الاستجابة لاحتياجات البنوك والمؤسسات المالية بخفض الوقت الذي يستغرقه العد والفرز؛
- خفض التكاليف المرتبطة بصيانة وإدارة النقد من خلال تحسين عملية الفرز وأتمتة المهام؛
- تحسين ظروف عمل وإنتاجية موظفي الصندوق.

إضافة لاتخاذ البنك المركزي العديد من الإجراءات سنة 2018 لتأمين عصرنة ادارة النقد، ومن ذلك:

- اقتناء 5000 علبة آمنة مخصصة لنقل وتخزين النقود؛
- تركيب نظام مسح قادر على فحص محتويات العلب تلقائيا؛
- إنشاء مخازن آمنة وذكية لضمان جرد فوري للنقود؛
- اقتناء برنامج إلكتروني قادر على تتبع أثر الاوراق النقدية وبشكل مستمر وموثوق فيه، ويضبط جميع عمليات ادارة النقد داخل مركز النقديات؛
- إنشاء قاعدة بيانات للقيام بتحليل معمق لحركة الاوراق النقدية ولدورة استخدامها؛
- تركيب نظام للمراقبة بالفيديو والتحكم في الولوج إلى مركز النقد؛
- تطوير وتحديث مباني الصندوق.

ج. تـمـيـن المـوادر البـشريـة

تميزت سنة 2018 بمواصلة تنفيذ مشروع النهوض برأس المال البشري، الذي أسفر عن اعتماد ثلاثة نصوص تنظيمية رئيسية تتعلق بتسيير المصادر البشرية وإنشاء نظام للمعلومات يدير المهام المتكررة لوظيفة المصادر البشرية.

ج.1 النظام الداخلي

على الرغم من عديد التعديلات التي تم ادراجها على أحكام قانون الشغل الذي يضبط النظام الداخلي، ألا أن النظام الداخلي القديم للبنك المركزي الموريتاني لم يشهد أي تغيير منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 1974. ويحكم النظام الداخلي الجديد للبنك، والذي يتطابق مع القوانين والأنظمة المعمول بها، التنظيم الفني للعمل والانضباط ومتطلبات الصحة والسلامة، ويحدد والالتزامات والواجبات التي تحكم العلاقة بين البنك وموظفيه.

ج.2 مدونة الأخلاقيات والسلوك

يأتي إنشاء مدونة اخلاقيات وقواعد السلوك المهني استلهاما من الممارسات الدولية المثلّية في مجال الحكم الرشيد. ومنذ اعتماد هذه المدونة، اتخذ البنك المركزي إجراءات من شأنها أن تدعم تبني الموظفين لقيم وقواعد السلوك في المدونة.

ج.3 النظام الأساسي للعمال

يحدد النظام الأساسي للعمال المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسة الجديدة لتسيير المصادر البشرية، استلهاما من أفضل الممارسات في هذا المجال. وقد أدى العمل بهذا النظام إلى إطلاق وإكمال العديد من المشاريع في مجالات شملت التسيير الإداري، ونظام تصنيف الوظائف، والاكتتاب، وتقييم الأداء، والتعويض، والتكوين، وإدارة المسار الوظيفي، والامتيازات الاجتماعية.

ج.4 نظام معلومات المصادر البشرية

يتم تسيير وإدارة جميع أنشطة وظيفة المصادر البشرية تقريبا بواسطة نظام للمعلوماتية تم تطويره داخليا. وقد أتاحت أتمتة المهام إمكانية الوصول إلى المعلومات، وسهلت متابعة الأعمال وضمان شفافية شاملة للعمليات والإجراءات.

د. مشروع مكتب المعلومات الائتمانية

مكتب المعلومات الائتمانية هو كيان يهدف إلى إدارة تبادل المعلومات الائتمانية من خلال آلية جمع البيانات حول القروض ومعالجتها وإتاحتها للمستخدمين. كما يسمح بتطوير خدمات ذات قيمة مضافة حول هذه البيانات.

د.1 السياق

- انخرط البنك المركزي الموريتاني في عملية تطوير شامل للقطاع المالي، شملت رفع الولوج للتمويلات، وذلك من خلال تحديد استراتيجية شاملة تهدف إلى إقامة نظام معلومات ائتمانية جديد يستجيب للمواصفات الدولية. وفي هذا الإطار أطلق البنك، يوم 17 يوليو 2018، مشروع إنشاء أول مكتب للمعلومات الائتمانية في موريتانيا.
- وقد مكن هذا المشروع من:
- دمج القانون المصرفي الصادر بتاريخ 2018/08/20 ضمن الإطار القانوني لمكتب المعلومات الائتمانية؛
- اقتناء نظام لتيسير مكتب المعلومات الائتمانية يلبي المعايير الدولية في هذا المجال؛
- إقامة تعاون مع مؤسسات القرض لتطوير أدوات تبادل المعلومات بين نظم المعلومات الخاصة بها ونظام إدارة المعلومات الائتمانية؛
- تنظيم العديد من ورشات التكوين والعمل لصالح مسؤولي القرض والمعلوماتية في مؤسسات القرض؛
- إعداد النصوص القانونية المنظمة لأنشطة مكتب المعلومات الائتمانية.

د.2 المهام

- تتمثل مهام مكتب المعلومات الائتمانية في:
- جمع البيانات التاريخية المتاحة عن ماضي العمليات الائتمانية وعمليات سداد لدى المؤسسات المالية؛
- معالجة المعلومات التي تم جمعها باستخدام التقنيات الإحصائية والمعلوماتية المناسبة.
- وهكذا، ستتاح لمؤسسات القرض إمكانية الوصول إلى خدمات متنوعة ومنتجات ذات قيمة مضافة في تحليل وتقييم وإدارة المخاطر مثل:
- تقارير القروض أو تقارير الملاءة المالية، وتحتوي على أقسام مختلفة من البيانات، فضلا عن معلومات مفصلة عن النشاط الإقراضي للمدين؛
- نظام تصنيف يقوم على منح درجات أو معدلات للدائنين والزبائن، يستند على نطاق واسع من المعلومات؛
- برامج إدارة آلية لمنح القروض ودون تدخل بشري لأنواع معينة من القروض وفئات من الزبائن؛
- أدوات للتحقق من صدقية البيانات والكشف عن التحايل استنادا إلى المعلومات التي توفرها قاعدة البيانات؛
- توفير تقارير قروض عند الطلب للمدنيين.

د.3 الأهداف

- إضفاء مزيد من التنافسية على سوق الائتمان وتهيئتها للتطور، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل؛
- تمكين مؤسسات القروض من تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، تعزيز الشمول المالي لجميع السكان الموريتانيين، من أجل دعم النمو الاقتصادي؛
- تمكين الزبائن الأوفياء من الوصول إلى شروط أفضل للتمويل؛
- تخفيض نسبة الديون المتعثرة عبر الولوج لمعلومات دقيقة ومحدثة بانتظام من أجل متابعة أدق لعملية الإقراض؛
- تعزيز استقرار وصلابة القطاع المالي الموريتاني.

هـ. الإصلاحات التشريعية للنظام المالي

تتعلق الإصلاحات التشريعية التي تبناها البنك المركزي الموريتاني سنة 2018 بالنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني والنظام الوطني للدفع. وتهدف هذه الإصلاحات بشكل رئيسي إلى تزويد البنك المركزي بالصلاحات والأدوات القانونية اللازمة لممارسة مهمته، ولتعزيز قواعد السلوك الجيد لنظام مالي أكثر كفاءة، وإدراج آليات للوقاية وإدارة الأزمات المالية.

هـ.1 القانون المتضمن للنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني

من أجل إضفاء مزيد من الاستقلالية والشفافية والفعالية، اشتمل القانون 2018-34 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني على أحكام جديدة، أهمها تعزيز استقلالية أجهزة البنك المركزي، وتوسيع نطاق الإشراف المصرفي، والتكفل بإدارة جوانب الحيلة الكلية والمخاطر النظامية. وبخصوص استقلالية هيئات البنك المركزي الموريتاني نص القانون الجديد على:

- الحد من حالات إلغاء الهيئات؛
- انتهاج اتخاذ القرارات جماعيا خاصة فيما يتعلق بالإشراف والتنسوية المصرفية والاستقرار المالي؛
- تعزيز الرقابة على مستوى البنك المركزي الموريتاني من خلال إنشاء لجنة للتدقيق مسؤولة عن مراجعة جميع عمليات وعوائد البنك المركزي، وتنسق هذه اللجنة أعمالها مع المدققين الخارجيين؛
- إنشاء «لجنة لمطابقة أحكام الشريعة الإسلامية» مكلفة بالسهر على مطابقة المنتجات والعمليات الإسلامية لمتطلبات الشريعة وإصدار رأي بالمطابقة في هذا الصدد؛
- حماية هيئات صنع القرار في البنك المركزي وموظفيه والأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمساهمين في أداء مهامهم ضد أي إجراءات قانونية بسبب قراراتهم أو أفعالهم أو تصرفاتهم ضمن ممارسة المهام القانونية الموكلة إليهم من قبل البنك المركزي؛

وترافقت هذه التدابير مع توسيع نطاق مهمة إشراف البنك المركزي الموريتاني لتشمل جميع الفاعلين الماليين، بما في ذلك المؤسسات ذات الوضع القانوني الخاص، وشركات التأمين وإعادة التأمين التي ستصبح خاضعة لإشراف البنك المركزي الموريتاني اعتبارا من فاتح يناير 2021. وفيما يتعلق بالاستقرار المالي، يكلف القانون الجديد للبنك المركزي برصد ومراقبة مختلف العوامل والتطورات التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي، خاصة فيما يتعلق بالمساحات بصلابة النظام أو تراكم المخاطر النظامية.

هـ.2. قانون النظام الوطني للدفع

يشكل القانون رقم 2018-037/ر.ج/مكرر المتعلق بالنظام الوطني للدفع أحد الركائز الرئيسية لمشروع دعم وعصرنة البنية التحتية المالية (PAMIF) الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية. وهو مستلهم من المعايير الدولية في مجال نظم الدفع ويراعي الخصائص المحلية. ولمزيد من الكفاءة والمرونة، اقتصر هذا القانون على مبادئ أساسية، مثل دور البنك المركزي الموريتاني ومهامه، وعدم قابلية الغاء أوامر والأتمتة، وتجريد الأوراق المالية من صيغتها المادية، ومركزية التسجيل، وتسليم الأوراق المالية.

الفصل الثالث

تحليل الحسابات المالية
للبنك المركزي الموريتاني

I تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم سنة 2018

عند نهاية السنة المالية 2018 حققت ميزانية البنك المركزي الموريتاني توازنا عند 64,599 مليار أوقية جديدة، بدل 60,866 مليار أوقية سنة 2017، بزيادة قدرها 3,732 مليار أوقية جديدة أي نسبة 6%. ويعزى هذا التطور؛ في جهة الأصول إلى زيادة في الموجودات من العملة الصعبة، وفي جانب الخصوم إلى زيادة حجم الإصدار وزيادة التزامات البنك المركزي تجاه صندوق النقد الدولي.

1-I حسابات الميزانية

الأصول:

المذكرة 1: الموجودات من الذهب

عند تاريخ 2018/12/31 بلغت قيمة الموجودات من الذهب، بما في ذلك الموجودات في خزائن البنك المركزي الموريتاني والودائع لدى بنك فرنسا، مبلغ 0,576 مليار أوقية، مقومة حسب سعر الإغلاق لبورصة لندن، مقابل 0,564 مليار أوقية في 2017/12/31؛ أي بزيادة 0,012 مليار أوقية من حيث القيمة المطلقة، و2% من حيث النسبة. ويرتبط هذا التغير بشكل رئيسي بارتفاع قيمة الدولار مقابل الأوقية؛ حيث انتقل من 35,35 أوقية نهاية 2017 إلى 36,39 أوقية نهاية 2018. وقد حد من أثر هذه الزيادة انخفاض سعر الذهب حيث انتقل من 1296.50 دولارا للأونصة في 2017/12/31 إلى 1281.65 دولارا في 2018/12/31.

المذكرة 2: الموجودات والاستثمارات في العملات الأجنبية

عند تاريخ 2018/12/31 بلغت الموجودات من العملات الأجنبية 0,33062 مليار أوقية جديدة؛ أي بزيادة 0,3452 مليار أوقية جديدة أي ما يعادل نسبة 12%، ممثلا بذلك 51% من إجمالي الأصول. وتجدر الإشارة أنه وفق التوجهات الجديدة في مجال الاستثمار اقتنى البنك المركزي خلال 2016 موجودات مالية محتفظا بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع في السوق الثانوية، وقد شهدت سنة 2018 اقتناء أربع موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 0,031 مليار دولار وكذلك حلول آجال أصليين من نفس الفئة.

المذكرة 3: الاكتتابات في رأسمال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

يسجل هذه البند اكتتابات البنك المركزي الموريتاني في رأسمال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي. وبلغ إجمالي هذه الاكتتابات عند 2018/12/31 مبلغ 0,749 مليار أوقية جديدة مقابل 0,7225 مليار أوقية في 2017/12/31؛ أي بتغير طفيف يصل إلى 0,265 مليار أوقية جديدة أي بنسبة 3,7%. ويعكس هذا التغير اكتتابات جديدة في رأس مال صندوق النقد العربي، والزيادة في تقييم الاكتتابات في رأس مال صندوق النقد الدولي نتيجة التغير في سعر حقوق السحب الخاصة عند يوم التقييم 30 إبريل 2018.

المذكرة 2.3 : الاكتتابات في رأسمال صندوق النقد العربي

ارتفع حجم الاكتتابات في رأسمال صندوق النقد العربي بنسبة 4% سنة 2018 مقارنة مع 2017، بعد دفع القسط الخامس والأخير من حصة موريتانيا في زيادة رأس مال الصندوق المقررة سنة 2013 بموجب القرار رقم 2013/3 الصادر عن مجلس المحافظين بتاريخ 2 إبريل 2013. وبلغت قيمة هذا القسط المدفوعة بتاريخ 02 إبريل 2018 مبلغ 460.000 دينار عربي؛ أي 0,071 مليار أوقية.

المذكرة 1.3 الاكتتابات في رأسمال صندوق النقد الدولي

ارتفع المبلغ الإجمالي لاكتتابات في رأس مال صندوق النقد الدولي بنسبة 3% بعد تقييم حقوق السحب الخاصة يوم 2018/04/30. وتخضع الاكتتابات في رأس مال صندوق النقد الدولي لتقييم سنوي يجري يوم 30 إبريل، وفق السعر التعادلي لحقوق السحب الخاصة الصادر عن الصندوق مقارنة مع الدولار. وقد ارتفع سعر حقوق السحب الخاصة من 0,0195716 مقابل الأوقية سنة 2017 إلى 0,020280 مقابل الأوقية سنة 2018.

المذكرة 4: الديون على الدولة

شهدت وضعية ديون البنك المركزي تجاه الدولة الموريتانية تغيرا هاما سنة، 2018 نتيجة التوقيع على اتفاقية تسوية جديدة بمقتضاها تسدد جميع مستحقات البنك على الدولة عند نهاية 2017 والبالغة 18,990 مليار أوقية جديدة خارج مخصصات وحدات السحب الخاصة والصكوك البريدية، وذلك وفق معايير وجدولة جديدة.

وقد بلغت ديون البنك المركزي على الدولة الموريتانية 21,832 مليار أوقية جديدة مقابل 21,501 مليار أوقية جديدة في 2017/12/31.

المذكرة 5: الديون على مؤسسات القرض والمؤسسات المشابهة

عرفت الديون المستحقة على مؤسسات القرض والمؤسسات المشابهة زيادة بنسبة 77% لتصل إلى 0,11 مليار أوقية مقابل 0,08 مليار أوقية سنة 2018. وتعزى هذه الزيادة إلى حجم قروض ممنوحة أقل من حجم المبالغ المسددة.

المذكرة 6: أسهم المشاركة

يسجل هذا البند مساهمات البنك المركزي الموريتاني في المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.

بلغت سندات الأسهم المسجلة بالقيمة التاريخية 0,135 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 0,133 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ بزيادة قدرها 1,2%. وبأتي هذا التغير في صافي القيمة نتيجة رفع المخصصات التحوطية لأسهم التجمع المصرفي للنقديات والمعاملات الإلكترونية (GIMTEL)؛ في حين لم تتغير القيمة الاسمية لمحفظه أسهم المشاركة خلال السنتين 2017، 2018.

المذكرة 7: الأصول الثابتة الصافية

ارتفع صافي الأصول الثابتة للبنك المركزي نهاية دجنبر 2018 إلى 0,345 مليار أوقية جديدة؛ أي بارتفاع قدره 0,135 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل نسبة 30,7% مقارنة مع سنة 2017.

الجدول 25. تطور الأصول الثابتة الصافية (مليار الأوقية الجديدة)

Δ %	Δ القيمة	2017/12/31	2018/12/31	
1	3,9	343,3	347,2	أصول ثابتة غير منقولة
11	52,4	468,0	520,5	أصول ثابتة منقولة
0	-	0,2	0,2	ودائع وكفالات
(20)	(25,0)	124,5	99,5	سلف وأصول مدفوعة على الأصول غير المنقولة
3	31,3	936,1	967,4	خام الأصول الثابتة
42	184,8	436,7	621,5	مخصصات اهتلاك
(31)	(153,5)	499,4	345,9	صافي الأصول الثابتة

المذكرة 8: الحسابات النظامية ومتفرقات - الأصول

بلغ رصيد الحسابات النظامية ومتفرقات الأصول والتي تشمل السلف والقروض الممنوحة لعمال البنك المركزي وكلفة إصدار الأوراق النقدية وعناصر مختلف الأصول للتسوية 0,987 مليار أوقية جديدة نهاية ديسمبر 2018؛ أي بانخفاض قدره 20% بالمقارنة مع سنة 2017. ويعزى هذا التغير إلى ارتفاع كبير في بنود «طباعة الأوراق النقدية» و«حسابات تسوية الأصول النشطة» و«كلفة اقتناء الأوراق النقدية».

الخصوم :

المذكرة 9: الأوراق والقطع النقدية قيد التداول:

بلغ تداول النقود في شكلها الورقي والمعدني سنة 2018 حوالي 18,403 مليار أوقية جديدة، مقابل 16,845 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة 1,558 مليار أوقية جديدة تمثل نسبة 9%.

الجدول 26. مقارنة الإصدارات والسيولة (مليار أوقية جديدة)

Δ القيمة	Δ %	2017/12/31	2018/12/31	
2,55	12,4%	20,48	23,02	إصدار الأوراق النقدية
0,27	181,8%	0,15	0,42	إصدار النقود المعدنية
(1,26)	33,4%	(3,78)	(5,04)	السيولة
1,56	9,2%	16,85	18,40	المجموع

المذكرة 10 - الحسابات الجارية وحسابات الودائع

يسجل هذا البند بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية جميع ودائع الهيئات العامة والبنوك التجارية وممثليات المؤسسات الدولية المقيمة في موريتانيا إضافة لودائع عمال البنك المركزي. وبلغ رصيد الحسابات الجارية والودائع 16,509 مليار أوقية جديدة سنة 2018؛ أي بزيادة 0,363 مليار أوقية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بـ 2%، مقارنة مع سنة 2017 ليمثل بذلك نسبة 26% من إجمالي الخصوم. وقد نتج هذا التطور عن زيادة البند الفرعي «الإدارة ومؤسسات الدولة والمؤسسات العمومية» بما مجموعه 1,262 مليار أوقية جديدة؛ أي بنسبة 31%، مقابل انخفاض البندين الفرعيين «الحساب الجاري للخرينة» و«الحساب الجاري لعمال البنك المركزي» على التوالي بـ 88% و9%.

المذكرة 11 - صندوق النقد الدولي

يشمل هذا البند، اتفاقيات القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئة، وضمانات صندوق النقد الدولي من العملة الوطنية والتي تشكل القيمة المقابلة لاشتراكاتنا في الأصول بالعملة الوطنية (حسابات الاشتراكات والحساب رقم 1) بالإضافة إلى مخصصات حقوق السحب الخاصة و الحساب رقم 2 لصندوق النقد الدولي.

وبلغ صافي قيمة هذا البند 13,792 مليار أوقية في 2018/12/31 مقابل 12,582 مليار أوقية جديدة في 2017/12/31 بزيادة قدرها 1,210 مليار أوقية جديدة تمثل 10%.

المذكرة 12 - صندوق النقد العربي

تشتمل حصة صندوق النقد العربي من الخصوم على الاكتتابات المدفوعة في رأس مال هذه الهيئة، وقد بلغت 80.000 دينار عربي؛ أي 0,012 مليار أوقية. ويتم تقييم هذا المبلغ سنويا يوم 30 إبريل باحتساب سعر صرف الدينار العربي مقابل الأوقية، حيث يساوي 1 دينار عربي = 3 وحدات من حقوق سحب خاصة.

المذكرة 13 - ودائع البنوك الخارجية والهيئات الأجنبية

يسجل هذا البند الودائع لأجل والقروض المعبأة من طرف البنك المركزي الموريتاني لدى بعض البنوك والهيئات الأجنبية وبلغ رصيد هذا البند بعد التحيين 11,375 مليار أوقية جديدة نهاية سنة 2018 مقابل 11,277 مليار أوقية جديدة في 2017/12/31 بزيادة قدرها 98 مليون أوقية جديدة أي نسبة 10 بالمائة.

المذكرة 14 اتفاقيات القروض والمقاصة

يتضمن هذا البند اتفاقيات القروض واتفاقيات المقاصة.

المذكرة - 1.14 اتفاقيات القروض

يأخذ هذا البند في الحسبان فائض المبالغ غير الموظفة من القروض الممنوحة للدولة الموريتانية والتي يديرها البنك المركزي الموريتاني. ويتضمن البند نهاية 2018 خط ائتمان واحد بموجب اتفاقية القرض بين الدولة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتم فتح حساب في سجلات البنك المركزي لهذا الغرض، وبلغ رصيده 0,105 مليار أوقية جديدة نهاية 2018 مقابل 0,330 مليار أوقية جديدة نهاية 2017؛ أي بتراجع بـ 0,225 مليار أوقية جديدة.

المذكرة - 2.14 غرفة المقاصة

يظهر هذا البند رصيد صافي المعاملات التجارية بين موريتانيا وبلدان المنطقة المغاربية من خلال غرف المقاصة، وبلغ رصيده صفر يوم 2018/12/31.

المذكرة 15 - احتياطات إعادة تقييم الموجودات من الذهب

يظهر هذا البند فوارق الصرف الناتجة عن إعادة تقييم موجوداتنا من الذهب في مخازن البنك المركزي أو لدى المراسلين عند نهاية السنة المالية. وبلغت زيادة هذا البند 0,010 مليار أوقية مرتفعا بنسبة 2%. ويعود ذلك لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الأوقية والذي انتقل من 35.35 في 2017/12/31 إلى 36.39 في 2018/12/31. وقد حد من أثر هذه الزيادة التراجع الملحوظ في سعر الذهب الذي انتقل من 1296.5 دولار للأونصة في 2017/12/31 إلى 1281.65 دولار للأونصة في 2018/12/31.

المذكرة - 16 الفارق في الصرف

تعود فوارق الصرف المسجلة على مستوى الخصوم نهاية 2018 أساسا إلى إعادة تقييم الموجودات والالتزامات من النقد الأجنبي، حيث تظهر وضعيتها نهاية 2018 رسيدا دائما بلغ 0,519 مليار أوقية جديدة، ويرتبط هذا التطور بالارتفاع الملحوظ في سعر صرف الدولار.

المذكرة 17 - الحسابات المنتظمة ومتفرقات-الخصوم

يسجل هذا البند عمليات الخصوم التي سيتم تصنيفها وتسويتها، ومخصصات الخسائر والمصاريف، ومخصصات صندوق المساعدة والرعاية الاجتماعية (FAPS)، فضلا عن الحسابات المنتظمة الأخرى وقيم التحصيل، وحسابات الارتباط، والمستحقات والمعاملات المراد اقتطاعها. وبلغ رصيد الحساب النظامي والمتفرقات 1,550 مليار أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 1,131 مليار أوقية جديدة سنة 2017؛ أي بزيادة قدرها 37%.

المذكرة 18 - رأس المال وصندوق الاحتياطات

بلغ مجموع هذا البند 1,723 مليار أوقية جديدة في 2018/12/31 مسجلا استقرارا في الرصيد مقارنة مع مستواه 2017/12/31.

I. حسابات الأداء

تشمل حساب النتيجة للبنك المركزي كافة الإيرادات التشغيلية والاعباء التشغيلية، وحساب النتائج الاستثنائية.

المذكرة 19 - الإيرادات التشغيلية

بلغت الإيرادات التشغيلية 1,946 مليار أوقية جديدة نهاية 2018 مسجلة زيادة بـ 24% مقارنة مع 2017. ويعزى هذا التغير بشكل رئيسي إلى الزيادات في عائد استثمار الموجودات بالعملة الأجنبية وعن العملات المتأتية من سعر الصرف نتيجة تنامي حجم عمليات سوق الصرف، فضلا عن عائد العمليات الحسابية الأخرى.

الجدول 27. هيكل الإيرادات التشغيلية (مليار أوقية جديدة)

تغير النسبة	تغير القيمة	2017	2018	إحالة	
103%	0,282	0,273	0,555	19.1	الفوائد على الموجودات الخارجية
	0,006	0,000	0,006		إيرادات السوق النقدي
-41%	-0,226	0,552	0,326	19.2	عمولات الصرف
66%	0,324	0,493	0,817	19.3	الفوائد على الاتفاقية مع الدولة
-3%	-0,006	0,185	0,179	19.4	إيرادات / تسير سندات الخزينة
-6%	-0,003	0,043	0,040	19.5	إيرادات أخرى
-10%	-0,003	0,025	0,023		ربح الصرف
24%	0,374	1,571	1,946		المجموع

المذكرة 20 - الأعباء التشغيلية

بلغت الأعباء التشغيلية للبنك 12,6 مليار أوقية عند 31 دجبر 2018؛ أي بتراجع بلغ 0,085 مليار أوقية جديدة وبنسبة 6% مقارنة مع سنة 2017. ويعزى هذا لانخفاض إلى تراجع أعباء العمال بنسبة 20%؛ أي بمبلغ 0,137 مليار أوقية جديدة، وبدرجة أقل إلى انخفاض تكلفة صيانة وإدارة النقد بنسبة 5%؛ أي بمبلغ 0,005 مليار أوقية جديدة.

الجدول 28. هيكل التكاليف (مليار الأوقية الجديدة)

التغير بالنسبة	التغير بالقيمة	2017	2018	إحالة	
(5%)	(0,005)	0,098	0,093	20.1	صيانة السيولة النقدية
(20%)	(0,137)	0,691	0,554	20.2	مصاريف العمال
12%	0,018	0,144	0,162	20.3	مصاريف التسيير العام
1%	0,005	0,351	0,357	20.4	أعباء مالية
14%	0,002	0,017	0,019	20.5	نفقات الاستهلاك
73%	0,032	0,044	0,076	20.6	مخصصات مرصودة
(6%)	(0,085)	1,345	1,260		المجموع

المذكرة 21: الأداء الاستثنائي

يتضمن هذا البند المصروفات والإيرادات غير المرتبطة بالأنشطة الرئيسية للبنك.

تكاليف خارج التشغيل

بلغت التكاليف خارج التشغيل للبنك المركزي 0,577 مليار أوقية جديدة سنة 2018، مقابل 0,147 مليار أوقية جديدة سنة 2017. وتعود هذه الزيادة القوية إلى التغطية الاستثنائية لحوالي 81% من التكاليف الإجمالية للإصلاح النقدي لسنة 2018؛ أي 0,406 مليار أوقية جديدة.

الجدول 29. الخسائر خارج التشغيل (بمليارات الأوقية الجديدة)

Δ %	Δ قيمة	2017	2018	
(9)	(0,00)	0,01	0,01	خسائر على السنوات المالية السابقة
306	0,43	0,14	0,57	خسائر استثنائية
292	0,43	0,15	0,58	المجموع

العائدات خارج التشغيل

شهدت العائدات غير التشغيلية، المكونة أساسا من عائدات السنوات السابقة والمسجلة في السنة المالية 2018 ومن العائدات الاستثنائية غير المرتبطة بالأنشطة المعتادة للبنك المركزي، انخفاضا بنسبة 82% لتصل إلى 0,006 مليار أوقية بتاريخ 2018/12/31 مقابل 0,033 سنة 2017.

الجدول 30. العائدات خارج التشغيل (بمليارات الأوقية الجديدة)

Δ %	التغيير Δ	2017	2018	
(41)	(0,002)	0,005	0,003	العائدات على السنوات المالية السابقة
(89)	(0,025)	0,028	0,003	عائدات استثنائية
(82)	(0,027)	0,033	0,006	المجموع

المذكرة 22: النتيجة النهائية للسنة المالية

بلغ صافي النتيجة النهائية التشغيلية 0,686 مليار أوقية للسنة المالية المنتهية يوم 2018/12/31، مسجلة ارتفاعا بنحو ثلاثة أضعاف مقارنة مع مستواها في السنة الماضية. وبعد دمج حسابات الربح والخسارة خارج الاستغلال فإن صافي النتيجة بلغ 0,114 مليار أوقية مسجلا زيادة طفيفة بنسبة 2% مقارنة مع 2017.

الميزانية

الجدول 31. أصول البنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 دجمبر 2018 (مليار أوقية جديدة)

31/12/2017	31/12/2018	تنقيط	
0,56	0,58	1	الموجودات والاستثمارات في الذهب
29,61	33,06	2	الموجودات والاستثمارات في العملات الأجنبية
7,23	7,49	3	التسجيل في رأس مال صندوق النقد الدولي والعربي
5,56	5,75	3.1	التسجيل في رأسمال صندوق النقد الدولي
1,67	1,74	3.2	التسجيل في رأسمال صندوق النقد العربي
21,50	21,83	4	الديون على الدولة
0,10	0,17	5	الديون على مؤسسات القرض ومثيلاتها
0,13	0,13	6	سندات المساهمة
0,50	0,35	7	الأصول الثابتة
1,24	0,99	8	الحسابات المنتظمة ومتفرقات- الأصول
60,87	64,60		مجموع الأصول

حسابات الأداء

كشف الحسابات المالية للبنك المركزي الموريتاني

الميزانية

الجدول 32. الخصوم واسهم البنك المركزي الموريتاني
بتاريخ 31 دجمبر 2018 (مليار أوقية جديدة)

2017/12/31	2018/12/31	تنقيط	
16,85	18,40	9	الأوراق والقطع النقدية قيد التداول
16,15	16,51	10	الحسابات الجارية والودائع
12,58	13,79	11	الالتزامات اتجاه صندوق النقد الدولي
0,01	0,01	12	الالتزامات اتجاه صندوق النقد العربي
11,28	11,37	13	ودائع البنوك الخارجية والهيئات الأجنبية
0,33	0,10	14	اتفاقيات القروض والمقاصة
0,49	0,50	15	احتياطات إعادة تقييم الموجودات من الذهب
0,22	0,52	16	الفارق في الصرف
1,13	1,55	17	الحسابات المنتظمة ومتفرقات-الخصوم
1,72	1,72	18	رأس المال وصندوق الاحتياطات
0,11	0,11	22	النتيجة النهائية للسنة المالية
60,87	64,60		مجموع الأصول

كشف النتائج

الجدول 33. كشف نتائج البنك المركزي الموريتاني عند نهاية دوام يوم 2018/12/31 (مليار أوقية جديدة)

2017/12/31	2018/12/31	تنقيط	
1.57	1.95		عائدات أنشطة البنك المركزي الموريتاني
0.27	0.55	19.1	فوائد على موجودات العملات الصعبة
0.00	0.01		عائدات السوق النقدي
0.49	0.82	19.2	عمولة الصرف
0.55	0.33	19.3	فوائد على اتفاقية البنك المركزي مع الدولة
0.19	0.18	19.4	عائدات / تسير سندات الخزينة
0.04	0.04	19.5	عائدات أخرى
0.03	0.02		أرباح الصرف
1.35	1.26		المصاريف التشغيلية
0.10	0.09	20.1	صيانة السيولة النقدية
0.69	0.55	20.2	مصاريف العمال
0.14	0.16	20.3	مصاريف التسيير العام
0.35	0.36	20.4	أعباء مالية
0.02	0.02	20.5	نفقات الاهتلاك
0.04	0.08	20.6	مخصصات مرصودة
0.11	0.57		الأداء الاستثنائي
0.15	0.58	21.2	خسائر خارج التشغيل
0.03	0.01	21.2	عائدات خارج التشغيل
0.11	0.11		نتيجة السنة المالية

تقرير المدقق

الخارجي

السيد رئيس المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني

تقرير المدقق المستقل حول القوائم المالية المنتية بتاريخ 31 دمبر 2018

رأي

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلسكم العام، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي الموريتاني والتي تضم كشفا بالموازنة إلى غاية 31 دمبر 2018، وحساب النتيجة، والالتزامات خارج الميزانية، وكذلك المذكرات التي تحتوي على ملخص بأهم المناهج المحاسبية وغيرها من المذكرات التوضيحية.

نحن نرى أن القوائم المالية المرفقة تعكس، في جميع جوانبها المعبرة، صورة نزيهة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 دمبر 2018، فضلا عن أدائه المالي للفترة المنتية بهذا التاريخ، وفقا للمخطط المحاسبي الموريتاني، وللمذكرة التمهيدية المرفقة للقوائم المالية، بما يمثل توصيفا للمبادئ المحاسبية ولمناهج التقييم المعمول بها لدى البنك المركزي الموريتاني مع مراعاة خصوصية نشاط البنك المركزي الموريتاني.

تعليل الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (ISA). ويوجد توصيف مستفيض للمسؤوليات الموكلة إلينا بمقتضى هذه المعايير في هذا التقرير تحت ركن «مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية». إننا مستقلون عن البنك المركزي الموريتاني وفقا لمدونة أخلاقيات خبراء المحاسبة المنتمين لمجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبة (مدونة IESBA)، علاوة على الأدبيات والأخلاقيات التي تنطبق على تدقيق القوائم المالية في موريتانيا، وقد قمنا بواجبنا في إطار المسؤوليات الأخلاقية الملزمين بها حسب هذه القواعد وحسب مدونة IESBA. ونحن نعتقد أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها هي كافية وملائمة لتأسيس رأينا حول التدقيق.

الملاحظات

نلفت العناية إلى المذكرة 7.1 من المذكرة التمهيدية التي تتضمن توصيف المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم، وتصف كيفية معالجة التزام البنك المركزي الموريتاني المتعلق بالنظام التكميلي لتقاعد العمال (RCRP)، ولم يتغير رأينا بخصوص هذه النقطة.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحكامة فيما يتعلق بالقوائم المالية تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد وعرض الحسابات المالية بنزاهة، طبقا للمعايير المحاسبية الموريتانية وقواعد الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية اختلالات معتبرة، سواء تعلقت بالتزوير أو بالخطأ. وتقع على كاهل مسؤولي الحكامة مهمة مراقبة مسار البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية تتمثل أهدافنا في الحصول على ضمانات معقولة بأن القوائم المالية، في إطارها الكلي، خالية من الاختلالات المعتبرة، سواء تعلقت بالتزوير أو بالخطأ، وفي إصدار تقرير المدقق متضمناً لرأينا. ويقصد بالضمانات المعقولة وجود مستوى عالٍ من الضمان، وإن كان ذلك لا يضمن أن أي تدقيق يتم وفقاً لمعايير ISA يسمح دائماً بالكشف عن كل اختلال معتبر. ويمكن أن تنتج الاختلالات عن تزوير أو خطأ، وتكون معتبرة إذا كان من شأنها أن تؤدي، منفردة أو مجتمعة، إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية اعتماداً على هذه الأخيرة. وفي إطار التدقيق الذي يتم وفقاً لقواعد ISA، نقوم بإصدار حكم مهني متحليين بروح نقدية طيلة عملية التدقيق.

وإلى ذلك فإننا

- نقوم بتحديد وتقييم المخاطر المشيرة إلى أن القوائم المالية تحتوي على اختلالات معتبرة وأن هذه الأخيرة ناجمة عن عمليات تزوير أو عن أخطاء، ونتصور ونجري إجراءات تدقيقية استجابة لهذه المخاطر، كما نقوم بجمع عناصر إثبات كافية وملائمة لتأسيس رأينا. ويعتبر خطر عدم الكشف عن اختلال معتبر ناتج عن التزوير، أكبر من الخطر المتمثل في اختلال معتبر ناتج عن الخطأ؛ إذ أن التزوير يمكن أن يؤدي إلى التواطؤ والتزييف والتناسي المتعمد والبلاغ الكاذب أو تفادي الرقابة الداخلية؛

- نحصل على فهم عناصر وجهة للرقابة الداخلية من أجل التدقيق وتصور إجراءات تدقيقية ملائمة للظروف، وليس من أجل بناء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للبنك؛
- نقوم بتقدير الطابع الملائم للمناهج المحاسبية المعتمدة والطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها حكمة البنك، وكذلك البيانات ذات الصلة والتي أدلت بها هذه الأخيرة
- نقوم بتقييم العرض بمجمله، فضلاً عن شكل ومضمون القوائم المالية، بما فيها البيانات المدلى بها في المذكرات، ونقوم بتقدير ما إذا كانت القوائم المالية تمثل العمليات والأحداث الكامنة بما من شأنه أن يعكس صورة نزيهة. ونقوم بإطلاع المسؤولين عن الحكمة على أبرز ملاحظتنا، بما في ذلك أي خلل هام في الرقابة الداخلية إذا اطلعنا عليه خلال تدقيقنا.

تونس، 27 ماي 2019

F.M.B.Z KPMG Tunis

المنصف بوزنوقه زموري

شريك رئيسي



F.M.B.Z. KPMG Tunisie
Immeuble KPMG, Rue du Riyal
Les Berges du Lac II – 1053 Tunis
Tunisie

Téléphone : + 216 71 19 43 44
Télécopie : + 216 71 19 43 20
Site internet : www.kpmg.com/tn

Monsieur le Président du Conseil Général de la Banque Centrale de Mauritanie

Rapport de l'auditeur indépendant relatif aux états financiers arrêtés au 31 Décembre 2018

Opinion

En exécution de la mission qui nous a été confiée par votre Conseil Général, nous avons effectué l'audit des états financiers de la Banque Centrale de Mauritanie (la BCM), qui comprennent le Bilan au 31 décembre 2018, l'Etat de résultat et l'Etat des engagements Hors bilan, ainsi que les notes contenant un résumé des principales méthodes comptables et d'autres notes explicatives.

À notre avis, les états financiers ci-joints donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle de la situation financière de la BCM au 31 décembre 2018, ainsi que de sa performance financière pour l'exercice clos à cette date, conformément au Plan Comptable Mauritanien et à la note préliminaire aux états financiers ci-joints, décrivant les principes comptables et règles d'évaluation applicables à la Banque Centrale de Mauritanie et compte tenu des spécificités de l'activité de la Banque Centrale.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes internationales d'audit (ISA). Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section «Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers» du présent rapport. Nous sommes indépendants de la BCM conformément au Code de déontologie des professionnels comptables du Conseil des normes internationales de déontologie comptable (le Code de l'IESBA) ainsi qu'aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Mauritanie, et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles et le code de l'IESBA. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Observation

Nous attirons l'attention sur la note 1.7 de la note préliminaire, décrivant les principes comptables et règles d'évaluation, qui décrit le traitement de l'engagement de la BCM relatif au RCRP. Notre opinion n'est pas modifiée à l'égard de ce point.

Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance pour les états financiers

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux normes comptables mauritaniennes, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la Banque.

Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes ISA permette toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes ISA, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit.

En outre :

- nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;

- nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne de la banque;
- nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la gouvernance de la banque, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle. Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

Tunis, le 27 Mai 2019

F.M.B.Z. KPMG Tunisie

Moncef Boussannouga Zammouri
Senior Partner

FMBZ KPMG TUNISIE
IMMEUBLE KPMG
6, Rue de Riyal-Les Berges du Lac II-1053-Tunis
MF: 8106637/A/M/000 - RC: 8148992002
Tél: 71.164.344 / Fax: 71.194.320
E-mail: tn_fmfbz@kpmg.com



الملحقات

الملحق رقم 1. المؤشرات الاقتصادية والمالية

2018	2017	2016	2015	2014	
التطور حسب النسبة المئوية ما لم يرد خلاف ذلك					
					العائدات الوطنية والأسعار
3.6	3.1	1,8	0,4	5,6	الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت
6.3	4.5	2.0	1.4	5.8	الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت بإغفال الصناعات الاستخراجية
3	3.4	3.4	(4.2)	(9.6)	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي
3.1	2.3	1.5	0.5	3.5	المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك (المتوسط للفترة)
3.2	1.2	2.8	(2.8)	4.7	المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك (نهاية الفترة)
					القطاع الخارجي
7.3	26	0.9	(28.3)	(27.0)	الصادرات من السلع، فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
24.2	10.2	(2.5)	(26.4)	(13.1)	الواردات من السلع، فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
(18.6)	(13.8)	(15.1)	(19.8)	(29.0)	رصيد ميزان المعاملات الجارية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
					الاحتياطي الرسمي
919.1	849.0	824.4	822.8	639.1	الاحتياطي الرسمي الخام عند نهاية الفترة (بملايين الدولارات)
5	4.6	5.5	5.6	5.3	الاحتياطي الرسمي الخام (وفق عدد أشهر واردات السلع والخدمات)
النقد والقروض					
13.8	13.7	7.1	0.4	8.6	النقد وأشبه النقد
17.8	8.8	8.1	9.8	11.2	القروض في القطاع الخاص
بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي					
					العمليات الحكومية المدمجة
30.3	28	28.2	29.4	26.1	الدخل الإجمالي
26.3	26.1	25.4	26.8	24.5	المداخيل (بإغفال الهبات والنفط)
27.1	28.1	28.5	32.8	29.5	النفقات والسلف الصافية
3.2	(0.04)	(0.5)	(3.4)	(3.5)	الرصيد الإجمالي بما في ذلك الهبات والمنح
2.5	(1)	(2.4)	(5.2)	(3.5)	الرصيد الإجمالي (بإغفال الهبات والمنح)
					للتذكير
35.68	35.66	35.15	32.39	30.17	نسبة الصرف (الأوقية مقابل الدولار)
1895.0	17668	1401.0	1388.6	1935.4	الصادرات من السلع/فوب (مليون دولار أمريكي)
(2601.5)	(2093.9)	(1900.0)	(1948.0)	(2646.3)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليارات الأوقية الجديدة)
186.9	175.6	164.7	156.5	162.6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بإغفال الصناعات الاستخراجية (بمليارات الأوقية الجديدة)
5237.8	4925.2	4686.0	4830.4	5391.1	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
4	3.9	3.8	3.7	3.6	عدد السكان (بالملايين)
1306.8	1261.9	1233.1	1305.9	1498.0	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)
69.6	52.8	42.8	50.8	96.2	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)
70.1	71.1	58.6	56.1	96.8	أسعار الحديد (دولار أمريكي للطن)
1269.1	1257.1	1248.3	1160.1	1266.2	أسعار الذهب (دولار أمريكي للأونصة)
6529.8	6169.9	4867.8	5510.5	6863.4	أسعار النحاس (دولار أمريكي للطن)
0	0	1.7	1.8	2.17	الإنتاج السنوي من النفط (مليون برميل)

المصدر : السلطات الموريتانية

الملحق رقم 2. الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة (قاعدة 2004)
(الوحدة: مليون أوقية جديدة)

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأول	23037	23920	24230	25232	27049
1. الزراعة والصيد والاستغلال الغابوي	23037	23920	24230	25232	27049
1.1 . الزراعة، زراعة الأحراج والاستغلال الغابوي	4138	4267	3661	4114	5294
2.1 التنمية	17019	17853	18741	19116	19498
3.1 الصيد البحري	1881	1800	1828	2002	2256
القطاع الثانوي	24130	22431	22533	22790	20841
2 الأنشطة الاستخراجية	11071	10447	10523	9779	7949
2.1 الاستخراج في المنتجات النفطية	2589	2392	2219	1559	0
2.2 الصناعات الاستخراجية بإغفال المنتجات النفطية	8481	8055	8303	8220	7494
1.2.2 الاستخراج في خامات المعادن	8102	7607	7842	7763	7507
الحديد	5257	4705	5579	5005	4537
الذهب والنحاس	2845	2902	2263	2758	2970
2.2.2 أنشطة استخراجية أخرى	379	448	462	457	442
3 أنشطة تحويلية	5298	5845	5398	5869	5267
1.3 أنشطة تحويلية خارج الماء والكهرباء	5205	5743	5286	5742	5139
2.3 صناعة وتوزيع الماء والكهرباء	93	102	113	127	128
4 البناء والأشغال العامة	7761	6139	6611	7142	7624
القطاع الثالثي	30244	30898	31815	32806	35570
5 النقل والاتصالات	8436	8740	9158	9416	11246
1.5 النقل	2037	2109	2010	2110	2398
2.5 الاتصالات	6399	6631	7148	7305	8857
6 التجارة	6417	6600	6894	7180	7657
7 خدمات أخرى	10179	10261	10584	10897	1128
تصحيحات SIFIM	(2368)	(2385)	(2430)	(2536)	(2696)
إجمالي الأنشطة القابلة للتداول	69830	69568	70969	72978	75325
8 الإدارة العمومية	5212	5296	5180	5314	5439
الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتكاليف العوامل	75043	74864	76149	78292	80764
الرسوم الصافية على المنتجات	9098	9644	9916	10418	11099
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	84141	84508	86065	88710	91864
الناتج المحلي الإجمالي بإغفال النفط	81552	82117	83845	87151	91864
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق بإغفال الصناعات الاستخراجية	73070	74061	75542	78931	83914

* معطيات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/DPAE/المكتب الوطني للإحصاء

الملحق رقم 3. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة المئوية

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	2.2	3.8	1.3	4.1	7.2
1 الزراعة والصيد والاستغلال الغابوي	2.2	3.8	1.3	4.1	7.2
1.1 الزراعة، زراعة الأحراج والاستغلال الغابوي	14.4	3.1	(14.2)	12.4	28.7
2.1 التنمية	0.2	4.9	5.0	2.0	2.0
3.1 الصيد البحري	(3.4)	(4.3)	1.5	9.5	12.7
القطاع الثانوي	6.3	(7.0)	0.5	1.1	(8.6)
2 الأنشطة الاستخراجية	4.2	(5.6)	0.7	(7.1)	(18.7)
1.2 الاستخراج في المنتجات النفطية	(9.9)	(7.6)	(7.2)	(29.8)	-
2.2 الصناعات الاستخراجية بإغفال المنتجات النفطية	9.4	(5.0)	3.1	(1.0)	(3.3)
1.2.2 الاستخراج في خامات المعادن	9.0	(6.1)	3.1	(1.0)	(3.3)
الحديد	15.4	(10.5)	18.6	(10.3)	(9.3)
الذهب والنحاس	(1.2)	(2.0)	(22.0)	21.9	7.7
2.2.2 أنشطة استخراجية أخرى	20.2	18.1	3.1	(-1.0)	(3.3)
3 أنشطة تحويلية	(4.2)	10.3	(7.6)	8.7	(10.3)
1.3 أنشطة تحويلية خارج الماء والكهرباء	(8.5)	10.3	(8.0)	8.6	(10.5)
2.3 صناعة وتوزيع الماء والكهرباء	(160)	9.1	10.6	12.8	1.0
4 البناء والأشغال العامة	18.5	(-20.9)	7.7	8.0	6.7
القطاع الثالثي	10.0	2.2	3.0	3.1	8.4
5 النقل والاتصالات	28.4	3.6	4.8	2.8	19.4
1.5 النقل	14.9	3.5	(4.7)	5.0	13.2
2.5 الاتصالات	33.4	3.6	7.8	2.2	21.2
6 التجارة	10.4	2.9	4.4	4.1	6.6
7 خدمات أخرى	1.9	0.8	3.1	3.0	3.0
تصحيحات SIFIM	25.2	0.7	1.9	4.4	6.3
إجمالي الأنشطة القابلة للتداول	6.2	(0.4)	2.0	2.8	3.2
8 الإدارة العمومية	1.9	1.6	(2.2)	2.6	2.4
الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتكاليف العوامل	5.9	(0.2)	1.7	2.8	3.2
الرسوم الصافية على المنتجات	7.9	6.0	2.8	5.1	6.5
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	5.6	0.4	1.8	3.1	3.6
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق بإغفال الصناعات الاستخراجية	5.8	1.4	2.0	4.5	6.3

* معطيات مؤقتة

الملحق رقم 4. الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة (الوحدة: مليون أوقية جديدة)

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	35631	38629	39672	41938	48439
1 الزراعة والصيد والاستغلال الغابوي	35631	38629	39672	41938	48439
1.1 الزراعة، زراعة الأحراج والاستغلال الغابوي	5039	5379	5167	5647	7462
2.1 التنمية	27684	30507	31105	32447	34106
3.1 الصيد البحري	2908	2743	3401	3844	6871
القطاع الثانوي	53609	42434	46867	51124	48738
2 الأنشطة الاستخراجية	24547	15130	19323	20599	17872
1.2 الاستخراج في المنتجات النفطية	6329	3312	2813	2471	0
2.2 الصناعات الاستخراجية بإغفال المنتجات النفطية	18219	11818	16510	18128	17872
1.2.2 الاستخراج في خامات المعادن	16357	9746	14342	15933	15686
الحديد	9454	2724	8014	7372	6532
الذهب والنحاس	6904	7021	6328	8561	9154
2.2.2 أنشطة استخراجية أخرى	1862	2072	2167	2194	2187
3 أنشطة تحويلية	13414	14867	13953	15509	114348
1.3 أنشطة تحويلية خارج الماء والكهرباء	13045	14465	13509	15008	13842
2.3 صناعة وتوزيع الماء والكهرباء	369	402	445	502	507
4 البناء والأشغال العامة	15648	12437	13591	15016	16518
القطاع الثالثي	60714	63494	65826	69265	75179
5 النقل والاتصالات	9022	9092	9177	9783	11649
1.5 النقل	3557	3700	3578	3842	4482
2.5 الاتصالات	5466	5392	5599	5941	7167
6 التجارة	13210	13653	14470	15413	16939
7 خدمات أخرى	22716	23711	24610	25542	26575
تصحيحات SIFIM	(3102)	(3201)	(3290)	(3505)	(3821)
إجمالي الأنشطة القابلة للتداول	131086	124319	131506	140295	148519
8 الإدارة العمومية	15766	17038	17569	18527	20016
الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتكاليف العوامل	146852	141356	149075	158822	168535
الرسوم الصافية على المنتجات	15795	15100	15637	16809	18350
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	162648	156456	164712	175631	186885
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق بإغفال الصناعات الاستخراجية	138100	141326	145389	155032	169013

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/DPAE/المكتب الوطني للإحصاء

الملحق رقم 5. نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة (الوحدة: %)

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	16.8	8.4	2.7	5.7	15.5
1 الزراعة والصيد والاستغلال الغابوي	16.8	8.4	2.7	5.7	15.5
1.1 الزراعة، زراعة الأحراج والاستغلال الغابوي	17.4	6.7	(3.9)	9.3	32.1
2.1 التنمية	18.4	10.2	2.0	4.3	5.1
3.1 الصيد البحري	2.5	(5.7)	24.0	13.0	78.7
القطاع الثانوي	(23.4)	(20.8)	10.4	9.1	(4.7)
2 الأنشطة الاستخراجية	(46.1)	(38.4)	27.7	6.6	(13.2)
1.2 الاستخراج في المنتجات النفطية	19.6	(47.7)	(15.1)	(12.2)	-
2.2 الصناعات الاستخراجية بإغفال المنتجات النفطية	(54.7)	(35.1)	39.7	9.8	(1.4)
1.2.2 الاستخراج في خامات المعادن	(57.9)	(40.4)	47.2	11.1	(1.6)
الحديد	(70.7)	(71.2)	194.2	(8.0)	(11.4)
الذهب والنحاس	4.5	1.7	(9.9)	35.3	6.9
2.2.2 أنشطة استخراجية أخرى	31.3	11.3	4.6	1.2	(0.3)
3 أنشطة تحويلية	14.7	10.8	(6.1)	11.2	(7.5)
1.3 أنشطة تحويلية خارج الماء والكهرباء	12.5	10.9	(6.6)	11.1	(7.8)
2.3 صناعة وتوزيع الماء والكهرباء	269.6	8.9	10.7	12.8	1.0
4 البناء والأشغال العامة	22.6	(20.5)	9.3	10.5	10.0
القطاع الثالثي	7.1	4.6	3.7	5.2	8.5
5 النقل والاتصالات	13.1	0.8	0.9	6.6	19.1
1.5 النقل	32.4	4.0	(3.3)	7.4	16.7
2.5 الاتصالات	3.2	(1.4)	3.8	6.1	20.6
6 التجارة	12.4	3.4	6.0	6.5	9.9
7 خدمات أخرى	3.2	4.4	3.8	3.8	4.0
تصحيحات SIFIM	29.6	3.2	2.8	6.5	9.0
إجمالي الأنشطة القابلة للتداول	(6.3)	(5.2)	5.8	6.7	5.9
8 الإدارة العمومية	5.5	8.1	3.1	5.5	8.0
الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتكاليف العوامل	(5.1)	(3.7)	5.5	6.5	6.1
الرسوم الصافية على المنتجات	6.9	(4.4)	3.6	7.5	9.2
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	(4.1)	(3.8)	5.3	6.6	6.4
الناتج المحلي الإجمالي بإغفال النفط	11.3	2.3	2.9	6.6	9.0
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق بإغفال الصناعات الاستخراجية	16.8	8.4	2.7	5.7	15.5

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/DPAE/المكتب الوطني للإحصاء

الملحق رقم 6. توزيع الناتج المحلي الإجمالي الجاري حسب القطاعات (الوحدة: %)

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	21.9	24.7	24.1	23.9	25.9
1 الزراعة والصيد والاستغلال الغابوي	21.9	24.7	24.1	23.9	25.9
1.1 الزراعة، زراعة الأحراج والاستغلال الغابوي	3.1	3.4	3.1	3.2	4.0
2.1 التنمية	17.0	19.5	18.9	18.5	18.2
3.1 الصيد البحري	1.8	1.8	2.1	2.2	3.7
القطاع الثانوي	33.0	27.1	28.1	28.6	26.0
2 الأنشطة الاستخراجية	15.1	9.7	11.4	11.2	9.5
1.2 الاستخراج في المنتجات النفطية	3.9	2.1	1.3	0.9	0.0
2.2 الصناعات الاستخراجية بإغفال المنتجات النفطية	11.2	7.6	10.0	10.3	9.5
1.2.2 الاستخراج في خامات المعادن	10.1	6.2	8.7	9.1	8.4
الحديد	5.8	1.7	4.9	4.2	3.5
الذهب والنحاس	4.2	4.5	3.8	4.9	4.9
2.2.2 أنشطة استخراجية أخرى	1.1	1.3	1.3	1.3	1.2
3 أنشطة تحويلية	8.2	9.5	8.5	8.8	7.7
1.3 أنشطة تحويلية خارج الماء والكهرباء	5.0	9.2	8.2	8.6	7.4
2.3 صناعة وتوزيع الماء والكهرباء	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
4 البناء والأشغال العامة	9.6	7.9	8.3	8.6	8.8
القطاع الثالثي	37.3	40.6	40.0	39.5	40.1
5 النقل والاتصالات	5.5	5.8	5.6	5.6	6.2
1.5 النقل	2.2	2.4	2.2	2.2	2.4
2.5 الاتصالات	3.4	3.4	3.4	3.4	3.8
6 التجارة	8.1	8.7	8.8	8.8	9.0
7 خدمات أخرى	14.0	15.2	14.9	14.6	14.2
تصحيحات SIFIM	(1.9)	(2.0)	(2.0)	(2.0)	(2.0)
إجمالي الأنشطة القابلة للتداول	80.6	79.5	79.8	79.9	79.1
8 الإدارة العمومية	9.7	10.9	10.7	10.6	10.7
الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتكاليف العوامل	90.3	90.3	90.5	90.4	90.2
الرسوم الصافية على المنتجات	9.7	9.7	9.5	9.6	9.8
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الناتج المحلي الإجمالي بإغفال النفط	84.9	90.3	88.6	88.8	90.5
الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق بإغفال الصناعات الاستخراجية	96.1	97.9	98.7	99.1	100.0

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/DPAE/المكتب الوطني للإحصاء

الملحق رقم 7. الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الثابتة (مليون أوقية جديدة)

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الموارد	141845,9	134427,0	138387,9	144061	150421
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	84287,3	84508,5	86064,5	88710	91664
الواردات من السلع والخدمات	57558,6	49918,5	52323,4	55351	58557
مجموع الاستخدامات	141845,9	134427,0	138387,9	144061	150421
الاستهلاك	109165,5	73088,8	72826,7	76542	79573
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	17935,0	19160,7	18481,0	20090	19910
الاستهلاك النهائي للأسر	91230,5	53928,1	54345,7	56453	59664
التكون الخام لرأس المال الثابت	5384,7	45087,2	39160,9	36230,1	41775
تنويع المخزونات	4505,6	-1414,6	7914,9	11776	8954
الطلب الداخلي	119055,8	116761,4	119902,6	124548	130302
الصادرات من السلع والخدمات	22790,1	17665,6	18485,3	19512,8	20119

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/DPAE/المكتب الوطني للإحصاء

الملحق رقم 8: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية (مليون أوقية جديدة)

الفترة	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الموارد	260 853	240 303	252 986	276 668	303 576
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	153 144	156 456	164 913	175 629	186 887
الواردات من السلع والخدمات	107 710	83 847	88 073	101 039	116 689
مجموع الاستخدامات	260 853	240 303	252 986	276 668	303 576
الاستهلاك	118 958	126 638	128 533	138 150	148 072
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	32 430	35 923	35 770	39 604	40 742
الاستهلاك النهائي للأسر	86 528	90 715	92 763	98 546	107 330
التكون الخام لرأس المال الثابت	66 413	68 531	63 419	60 004	71 299
تنويع المخزونات	2 177	(7 813)	2 308	8 892	7 808
الطلب الداخلي	187 548	187 356	194 260	207 046	227 179
الصادرات من السلع والخدمات	73 305	52 947	58 726	69 622	76 397

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/DPAE/المكتب الوطني للإحصاء

الملحق رقم 9. ميزان المدفوعات (مليون دولار)

2018	2017	2016	2015	2014	
706.4	327.1	(499)	(559.4)	(710,9)	الميزان التجاري
1895.0	1766.8	1401.0	1388.6	1935.4	الصادرات
508.0	495.6	418.0	340.0	730.7	الحديد الخام
11.5	65.5	87.0	73.1	194.8	النفط
148.1	139.5	138.0	195.1	165.8	النحاس
420.0	369.8	289.0	333.6	407.4	الذهب
750.1	624.8	421.0	388.9	377.5	الصيد البحري
57.3	71.6	47.0	57.8	59.1	صادرات أخرى
(2601.5)	(2093.9)	(1900.0)	(1948.0)	(2646.3)	الواردات، فوب
(494.7)	(391.5)	(334.0)	(395.3)	(370.5)	مواد غذائية
(623.6)	(444.9)	(355.0)	(337.9)	(595.9)	منتجات نفطية
(85.8)	(58.5)	(37.0)	(55.0)	(1020.0)	منها شركة سنيم
31	25	(21)	(28)	(44)	شركة نحاس موريتانيا
0.0	0.0	0.0	(3)	(4)	شركة تازيازت
(672)	(598)	(466)	(745)	(1019)	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
(150.1)	(1372)	(157.0)	(199.4)	(420.7)	منها شركة سنيم
(44.4)	(69.1)	(80.0)	(84.3)	(186.7)	شركة نحاس موريتانيا
(338.6)	(221.4)	(166.0)	(187.1)	(130.9)	شركة تازيازت
(139.1)	(169.7)	(64.0)	(274.7)	(280.5)	استكشاف نفطي
810.9	660.1	(744.0)	(469,4)	(661.1)	واردات أخرى
(470.8)	(622.6)	(452.0)	(574,6)	(873.5)	خدمات وعائدات (صافية)
(432.3)	(526.0)	(336.0)	(394,6)	(620.7)	خدمات (صافية)
83.4	62.8	76.0	66,5	110.3	منها رخص للصيد البحري
(38.5)	(96.6)	(117.0)	(180,1)	(252.8)	عائدات صافية
64.8	64.1	59.0	60,3	0.0	منها تعويضات للصيد البحري
205.1	268.7	245.0	178,4	113.7	تحويلات جارية صافية
97.1	93.4	75.0	77,3	49.8	تحويلات صافية خاصة
108.1	175.2	170.0	101,0	63.9	تحويلات رسمية
0.0	0.0	-	-	0.0	منها تخفيف مديونية متعددة الأطراف عن الدول الفقيرة
(972.0)	(681.0)	(707.0)	(955,7)	(1470.7)	ميزان المعاملات الجارية
1007.4	806.3	491.0	1 253,4	1222.6	حساب رأس المال والعمليات المالية
19.3	10.9	8.0	31,2	16.0	حساب رأس المال
19.3	10.9	8.0	31,2	16.0	أخرى

2018	2017	2016	2015	2014	
988.1	795.4	483.0	1222.2	1206.6	حساب العمليات المالية
771.8	588.2	2710.0	501.7	501.9	استثمار مباشر (صافي)
367.5	296.8	71.0	310.3	265.2	منه : صناعات نفطية (صافي)
20.6	27.0	144.0	407.6	123.8	قروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد
254.8	242.3	324.0	570.4	269.6	سحوبات
252.9	242.3	322.0	570.4	256.8	الدولة
1.8	0.0	3.0	-	12.8	شركة أسنيم
(234.2)	(215.4)	(180.0)	(162.8)	(145.8)	أصل الدين المستحق الوفاء
195.7	180.2	77.0	312.9	581.0	معاملات رأسمالية خصوصية أخرى
(155.7)	(82.0)	135.0	(138.3)	(61.3)	خطأ وسهو
191.1	43.3	(80.0)	159.4	(309.4)	ميزانية إجمالية
(191.1)	(43.3)	80.0	(159.4)	309.4	تمويل
(194.8)	(48.6)	80.0	(165.3)	298.8	أصول خارجية صافية
(57.2)	(8.3)	(21.0)	(197.3)	312.1	البنك المركزي (صافي)
(70.1)	(25.7)	(2.0)	(182.1)	326.1	عائدات
12.8	17.4	(19.0)	(15.2)	(14.0)	التزامات
(44.2)	(17.9)	77.0	15.7	(17.6)	بنوك تجارية (صافي)
(93.3)	(22.3)	24.0	16.3	4.3	حساب نقطي
3.7	5.4	-	5.9	10.6	تمويل استثنائي

المصدر : المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية / وزارة المالية

الملحق رقم 10: جدول بالعمليات المالية للدولة (مليار أوقية جديدة ما لم يرد خلاف ذلك)

2018	2017	2016	2015	2014	
56.7	49.3	46.1	46.0	42.4	إجمالي إيرادات وهبات
49.3	45.7	41.9	41.9	39.8	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
36.2	32.3	28.5	27.0	28.0	إيرادات ضريبية
13.0	13.4	13.4	14.9	11.7	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
1.2	1.7	3.1	2.8	0.2	هبات
1.0	0.6	0.6	0.8	0.2	منها: مشاريع
50.8	49.4	47.0	51.4	47.9	نفقات وقروض صافية
33.7	32.2	27.6	29.1	28.8	نفقات جارية
14.0	13.0	12.3	11.9	11.0	رواتب و أجور
6.4	6.4	5.9	6.2	6.5	سلع وخدمات
6.0	5.5	5.6	6.8	7.3	تحويلات جارية
3.1	2.2	1.7	1.8	1.6	قوائد على الدين العام
2.6	1.8	1.3	1.3	1.2	خارجية
0.4	0.5	0.4	0.5	0.4	داخلية
2.4	3.4	0.9	0.3	1.0	حسابات خاصة
16.9	17.0	19.4	22.0	19.2	نفقات تجهيز وقروض صافية
2.9	3.8	4.5	7.8	5.8	استثمارات ممولة خارجيا
14.0	13.3	14.9	14.2	13.4	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0.2	0.2	0.0	0.3	0.0	إعادة هيكلة وقروض صافية
1.2	1.1	1.1	1.2	1.4	احتياطي مشترك
(1.5)	(3.7)	(5.1)	(9.5)	(8.1)	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
(0.3)	(2.0)	(1.9)	(6.7)	(7.9)	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
4.0	1.9	0.7	(0.4)	(1.2)	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
6.3	1.9	1.1	1.3	2.4	عائدات نفطية (صافي)
4.7	(1.8)	(4.0)	(8.2)	(5.7)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
6.0	(0.1)	(0.8)	(5.3)	(5.5)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
(6.0)	0.1	0.8	5.3	6.1	تمويل
(0.5)	2.1	(2.4)	(0.4)	1.1	تمويل داخلي
(1.6)	1.2	(1.6)	(1.9)	4.8	النظام المصرفي
(1.5)	2.0	(1.0)	0.4	4.6	البنك المركزي
(0.1)	(0.8)	(0.6)	(2.3)	0.2	البنوك التجارية
0.4	1.3	(0.7)	0.9	0.5	تمويل غير مصرفي
0.1	0.2	0.0	(0.1)	(0.9)	تغير المتأخرات الداخلية
(7.8)	(2.2)	3.8	5.7	5.0	تمويل خارجي
(3.1)	(0.1)	0.9	0.5	0.1	حساب نفطي (صافي)
(6.3)	(1.9)	(1.1)	(1.3)	(2.4)	إيرادات نفطية (صافي)
3.1	1.8	1.9	1.8	2.5	مساهمة الحساب النفطي
(4.6)	(2.1)	3.0	5.2	4.9	أخرى (صافية)
(4.3)	(1.7)	2.8	4.8	4.6	سلف خارجية (صافي)
0.1	0.0	0.2	0.3	0.3	تمويل خارجي استثنائي
0.1	0.1	0.0	(0.4)	0.6	خطأ وسهو

الملحق رقم 11. جدول بالعمليات المالية للدولة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

2018	2017	2016	2015	2014	
30.3	28.1	28.0	29.4	26.1	إجمالي إيرادات وهبات
26.3	26.1	25.4	26.8	24.5	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
19.3	18.4	17.3	17.2	17.2	إيرادات ضريبية
7.0	7.7	8.1	9.5	7.2	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
0.7	1.0	1.9	1.8	0.1	هبات
0.5	0.4	0.4	0.5	0.1	منها: مشاريع
27.1	28.1	28.5	32.8	29.5	نفقات وقروض صافية
18.0	18.3	16.8	18.6	17.7	نفقات جارية
7.5	7.4	7.5	7.6	6.8	رواتب و أجور
3.4	3.6	3.6	4.0	4.0	سلع وخدمات
3.2	3.1	3.4	4.3	4.5	تحويلات جارية
1.6	1.3	1.1	1.1	1.0	فوائد على الدين العام
1.4	1.0	0.8	0.8	0.7	خارجية
0.2	0.3	0.2	0.3	0.2	داخلية
1.3	1.9	0.6	0.2	0.6	حسابات خاصة
9.0	9.7	11.8	14.1	11.8	نفقات تجهيز وقروض صافية
1.6	2.2	2.7	5.0	3.6	استثمارات ممولة خارجيا
7.5	7.6	9.1	9.1	8.2	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0.1	0.1	0.0	0.2	0.0	إعادة هيكلة وقروض صافية
0.6	0.6	0.7	0.8	0.9	احتياطي مشترك
(0.8)	(2.1)	(3.1)	(6.1)	(5.0)	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
(0.2)	(1.1)	(1.2)	(4.3)	(4.9)	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
2.2	1.1	0.4	(0.3)	(0.7)	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
3.3	1.1	0.7	0.8	1.5	عائدات نفطية (صافي)
2.5	(1.0)	(2.4)	(5.2)	(3.5)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
3.2	(0.04)	(0.5)	(3.4)	(3.4)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
(3.2)	0.0	0.5	3.4	3.8	تمويل
(0.3)	1.2	(1.4)	(0.2)	0.7	تمويل داخلي
(0.8)	0.7	(1.0)	(1.2)	3.0	النظام المصرفي
(0.8)	1.2	(0.6)	0.3	2.8	البنك المركزي
(0.1)	(0.5)	(0.4)	(1.5)	0.1	البنوك التجارية
0.2	0.7	(0.4)	0.6	0.3	تمويل غير مصرفي
0.1	0.1	0.0	(0.1)	(0.6)	تغير المتأخرات الداخلية
(4.1)	(1.2)	2.3	3.7	3.1	تمويل خارجي
(1.7)	(0.1)	0.5	0.3	0.1	حساب نفطي (صافي)
(3.3)	(1.1)	(0.7)	(0.8)	(1.5)	إيرادات نفطية (صافي)
1.7	1.0	1.2	1.2	1.5	مساهمة الحساب النفطي
(2.5)	(1.2)	1.8	3.3	3.0	أخرى (صافية)
(2.3)	(1.0)	1.7	3.1	2.8	سلف خارجية (صافي)
0.1	0.0	0.2	0.2	0.2	تمويل خارجي استثنائي
0.0	0.0	0.0	(0.3)	0.4	خطأ وسهو

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية جديدة)

2018	2017	2016	2015	2014	
10.0	7.0	7.7	7.9	10.8	الأصول الخارجية الصافية
13.8	11.7	13.1	10.2	12.6	البنك المركزي
(3.8)	(4.7)	(5.4)	(2.4)	(1.8)	بنوك
61.0	55.4	47.1	43.4	40.2	أصول داخلية صافية
85.1	74.6	68.3	65.9	60.9	قرض داخلي صافي
118.1	17.5	15.9	17.4	16.6	القرض الصافي للدولة
21.4	21.3	20.7	20.7	20.8	ديون
(3.3)	(3.7)	(4.8)	(3.4)	(4.1)	ودائع
67.0	57.0	52.4	48.6	44.3	قروض للاقتصاد
(24.1)	(19.2)	(21.2)	(22.6)	(20.7)	بنود أخرى صافية
71.0	62.4	54.8	51.2	51.0	نقود بالمفهوم الواسع
15.6	14.9	14.1	13.0	13.1	نقود ورقية ومعدنية متداولة
42.4	35.9	30.7	29.8	30.9	ودائع تحت الطلب
13.0	11.6	10.0	8.4	7.0	ودائع لأجل وللدخار
-	-	-	-	-	سلطات نقدية
13.8	11.7	13.1	10.2	12.6	أصول خارجية صافية
33.4	30.0	31.0	27.9	20.0	أصول
(19.7)	(18.3)	(17.9)	(17.6)	(7.4)	خصوم
15.1	15.3	11.2	11.8	10.1	أصول داخلية صافية
19.5	18.2	16.3	17.2	14.3	قروض داخلية صافية
19.0	17.8	15.9	16.8	13.8	قروض صافية للدولة
22.2	21.5	20.6	20.1	17.9	ديون
(3.2)	(3.7)	(4.8)	(3.4)	(4.1)	ودائع
(0.1)	(1.0)	(3.0)	(2.0)	(2.4)	منها حساب حاري للخزينة
0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	ديون على القطاع الخاص
0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	ديون صافية على البنوك
(4.4)	(2.9)	(5.2)	(5.4)	(4.2)	بنود أخرى صافية
28.8	27.0	24.3	22.1	22.7	قاعدة نقدية
15.6	14.9	14.1	13.0	13.1	نقود ورقية ومعدنية متداولة
13.2	12.1	10.1	9.1	9.6	احتياطيات البنوك
3.1	1.9	2.6	2.6	2.6	منها: سيولة البنوك
6.3	6.6	4.6	4.4	4.2	ودائع البنوك بالأوقية
3.8	3.6	2.9	2.1	2.9	ودائع البنوك من العملات الصعبة
	0.0	0.0	0.0	0.0	البنوك التجارية
(3.8)	(4.7)	(5.4)	(2.4)	(1.8)	أصول خارجية صافية
6.6	6.8	4.5	4.4	3.9	أصول
(10.4)	(11.5)	(9.9)	(6.8)	(5.7)	خصوم
59.7	52.5	46.4	40.8	40.0	أصول داخلية صافية
(0.7)	(0.2)	0.0	0.6	3.0	قرض صافي للدولة
(0.9)	(0.2)	0.0	0.6	2.9	ديون
0.6	0.9	1.0	1.6	(1.0)	منها: سندات خزينة
(1.5)	(1.1)	(1.0)	(1.0)	0.0	سندات مضمونة
0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	ودائع
66.7	56.6	52.0	48.1	43.8	ديون على القطاع الخاص
(6.2)	(3.9)	(5.7)	(7.9)	(6.8)	بنود أخرى صافية

الفصل الأول

النمو العالمي

9 التضخم

10

الظرفية الدولية

الأسواق المالية

التجارة الدولية

11

- 12 تطور أبرز الأسواق المالية
- 12 نسب الفائدة
- 13 سوق صرف العملات
- 13 سوق المواد الأولية
- 14 النفط
- 14 الذهب
- 15 النحاس
- 15 الحديد
- 16 السكر
- 16 القمح
- 16 الأرز

الفصل الثاني

الحالة الاقتصادية والمالية الوطنية

النشاط الاقتصادي

التحليل القطاعي

19 القطاع الأول

- 20 الزراعة
- 20 التنمية الحيوانية
- 20 الصيد

20 القطاع الثانوي

- 21 الصناعات الاستخراجية
- 21 الصناعات التحويلية
- 21 البناء والأشغال العامة

22 القطاع الثالث

- 22 النقل والاتصالات
- 22 التجارة
- 23 الخدمات الأخرى
- 23 الإدارات العمومية

23 الطلب

23 الاستهلاك

23 الاستثمار

24 التضخم

القطاع الخارجي

29 المعاملات الجارية

29 الميزان التجاري

- 30 الصادرات
- 32 الواردات
- 33 الخدمات
- 33 العائدات

33 التحويلات الجارية

34 حساب رأس المال والعمليات المالية

الدين الخارجي

34 الرصيد القائم

- 35 ديون ثنائية الأطراف
- 35 الديون متعددة الأطراف
- 35 رصيد الدين حسب العملة
- 35 الرصيد القائم حسب المدين

- 36 خدمة الدين الخارجي
- 36 خدمة الدين حسب الدائن
- 37 خدمة الدين حسب المدين
- 37 خدمة الدين حسب العملة

37 السحوبات على الديون الخارجية

38 السحوبات على القروض ثنائية الأطراف

39 السحوبات على القروض متعددة الأطراف

39 عمليات السحب حسب المدين

39 السحوبات حسب العملة

40 الالتزامات الخارجية الجديدة

الرقابة المصرفية والمالية

55

56

56

56

56

57

57

58

59

60

60

60

62

62

62

مكونات القطاع المالي
نشاط الرقابة والاشراف المصرفي

القواعد الاحترازية
السيولة

صافي الأموال الخاصة

التوازن بين صافي الأموال الخاصة والأصول الثابتة

تغطية المخاطر

ربحية البنوك

نشاط القطاع المالي

البنوك

| توزيع القروض من قبل البنوك

مؤسسات التمويل الأصغر

القروض

الودائع

إصلاحات البنك المركزي

63

63

63

63

63

64

65

65

65

65

65

مشروع دعم عصنة البنية
التحتية المالية (باميف)

أهداف المشروع

الهيئات التسييرية للمشروع

مستوى تقدم المشروع

مشروع الإصلاحات والإنجازات
في المجال الائتماني

تأمين الموارد البشرية

النظام الداخلي

مدونة الأخلاقيات والسلوك

النظام الأساسي للعمال

نظام معلومات المصادر البشرية

41

المالية العمومية

41

41

41

41

42

43

43

43

44

44

قانون المالية لسنة 2018

تطور المالية العمومية

إيرادات الميزانية

الإيرادات الضريبية

الإيرادات غير الضريبية

الهبات والمنح

نفقات الميزانية

النفقات الجارية

نفقات الاستثمار والقروض الصافية

رصيد الميزانية وتمويله

45

النقود

45

46

46

46

47

47

48

48

السياسة النقدية

المجاميع النقدية

الكتلة النقدية

مقابل الكتلة النقدية

الموجودات الخارجية الصافية

القروض الداخلية

الديون الصافية على الدولة

دعم الاقتصاد

تطور عوامل السيولة

49

سوق الأوراق المالية

51

52

53

53

54

سوق سندات
وأذونات الخزينة

مخزون أذونات الخزينة ونسب الفائدة

السوق المصرفي البيني

عمليات غرفة المقاصة

عمليات النقديات

65	مشروع المعلومات الائتمانية
65	السياق
65	المهام
65	الأهداف
65	الإصلاحات التشريعية للنظام المالي
65	القانون المتضمن النظام الأساسي للبنك
65	قانون النظام الوطني للدفع

الفصل الثالث

تحليل الحسابات المالية للبنك المركزي الموريتاني

69	تحليل حسابات البنك المركزي الموريتاني برسم سنة 2018
69	حسابات الميزانية
73	حسابات الأداء
79	تقرير المدقق الخارجي

الملحقات

85	
----	--



bcm.mr



bcmauritanie



banquecentraledemauritanie



banquecentraledemauritanie

